جامعة بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي:

دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة العامة والإدارة المحلية

إعداد الطالب:

حسني علي

إشراف الأستاذ:

قط سمير

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
قط سمير		مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2016/2015

شكر وعرفان

الحمد وشكر لله تعالى على ما أمنه علينا من نعمة لإتمام هذا العمل المتواضع، فالحمد لك ربي حتى الرضى والحمد لك إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا وبعد:

الشكر الموصول إلى أستاذي في التواضع والعلم والجدية قط سمير لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعنايته وصبره معي وعلي في كل مراحل إعدادها وعلى إرشاداته ونصائحه القيمة من أجل الوصول بهذه المذكرة الى ماهي عليه الآن، أطال الله في عمرك وأبقاك ذخرا للعلم والمعرفة.

أقدم شكري الخالص إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه المذكرة وتحملهم عناء قراءتها وإثرائها بانتقاداتهم البناءة.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر الى كل من أنار دربي بالعلم والمعرفة أساتذتي وأستاذاتي بقسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر كل باسمه وإلى كل من كان لي عونا ولو بكلمة تشجيع.

إهـــــداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي أمي الغالية حفظك الله

إلى كل عائلة حسني وإلى كل أبنائهم رعاهم الله

إلى كل زملائي وزميلاتي

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

لكل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد.

علـــــي

المقدمة

لقد شهد العالم النامي العالم النامي في النصف الثاني من القرن العشرين أزمتين حادتين أخذتا في التفاقم عبر الزمن، الأولى أزمة المديونية الخارجية وخدمتها، والثانية أزمة الأمن الغذائي وعدم القدرة على سد رغبات المواطنين بالسلع الغذائية الضرورية للحياة، وعلى الرغم من العلاقات الوثيقة بين هاتين الأزمتين فان السياسات المتبعة لحلهما مختلفة اختلافا جذريا، كما أن السبيل الى حلهم لم تعد في يد السلطة المحلية متعلقة بالبلد المعني وانما تعدت ذلك لتصبح لمتغيرات وظروف داخلية وخارجية عالمية.

ويعتبر الأمن الغذائي أحد أهم القضايا الشائعة، ذلك أنه أصبح ورقة ضغط سياسية تمارسها الدول المتقدمة وشركائها الاستثمارية ضد دول العالم النامي عموما، والوطن العربي بوجه خاص، ووقع هذا المشكل في الجزائر حاله حال معظم الدول النامية والدول العربية خاصة، حيث تشير الدراسات بأن اقتصادها يعتمد بنسبة كبيرة على البح النفطي أي 90% وانتاجها الزراعي والصناعي ضعيف جدا حيث تستورد ما بين 50 و 60% من حاجياتها الغذائية، ويبلغ حجم وارداتها السنوية من الحبوب أكثر من خمسة ملايين طن، وهي بذلك تفتقد للأمن الغذائي، رغم بعض الجهود المبذولة من خلال بعض الخطط وبرامج التنمية التي استهدفت القطاع الزراعي وأعطت له الأولوية في سبيل تحقيق التنمية الزراعية من خلال الاستقلال الغذائي، الذي لا يقل أهمية عن الاستقلال السياسي فهو يحمي الدولة من التبعية، ويجعلها بعيدة عن الضغوط الخارجية والأزمات الاقتصادية العالمية وارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وهو الذي أصبح مشكل يؤرق المستهلك البسيط الذي أصبح يدفع ثمن الاختلالات في الأسعار ويتأثر لمجرد جفاف أو فيضان أو حتى أزمة صقيع لذلك لابد من استكمال الاستقلال السياسي باستقلال غذائي اقتصادي.

وفي إطار المسعى نحو تحقيق الأمن الغذائي لجأت الجزائر كغيرها من الدول على مدار أربعة عقود الماضية من الاستقلال الى سلسلة من الإصلاحات والسياسات المتعاقبة تحت عناوين مختلفة، وقد كانت الحجة المقدمة في كل مرة ترتكز على إرادة الدولة في النهوض بهذا القطاع الحيوي، بتوفير الشروط اللازمة له على نحو ويجعله قادرا على التأقلم مع المستجدات الدولية (التغير المناخي، الأزمة الغذائية...) والتحولات الداخلية، وفي مقدمتها تلبية الطلب على الغذاء، للحيلولة دون وقوع البلد في تبعية غذائية للخارج.

وفي هذا السياق تعد سياسة التنمية الفلاحية سنة (2000)، وسياسة التنمية الفلاحية والريفية سنة (2004)، بالإضافة الى سياسة التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009-2014) التي أعلنت

عنهم وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، والتي ركزة فيها على ولاية بسكرة خاصة، أحد الركائز الكبر لكسب رهان الأمن الغذائي بالجزائر.

2- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع لها للأمن الغذائي من أهمية ودور في دفع بعجلة التنمية الاقتصادية، من أجل الوصول الى تحقيق تنمية شاملة على مستوى الدولة ككل.

كذلك الربط بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي، الذي من شأنه أن يحقق الاكتفاء الذاتي، ضف الى ذلك التعرف على الأليات والأشكال التي اتخذتها الجزائر من خلال برامج الدعم ضمن سياساتها والأثار المترتبة عليها.

3- أسباب الدراسة:

مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع، ويمكن تقسيمها الى:

أ/ الأسباب الذاتية:

- ✓ الحيل في الدراسة الى مواضيع تنموية.
- ✓ الرغبة في البحث في السياسات الزراعية الجزائرية وكيفية تحقيقها للأمن الغذائي وكذا البحث في الأسباب التي جعلت الجزائر تجد حملة من المعيقات في تحقيق أمنها الغذائي.

ب/ الأسباب الموضوعية:

- ✓ يعتبر الموضوع داخل ضمن التخصص سياسات عامة.
- ✓ كون الأمن الغذائي من المفاهيم التي اختلفت أراء الباحثين في تحديدها.
- ✓ الغموض الذي يكشف موضوع الأمن الغذائي ما دفعنا الى دراسة هذا الموضوع نظرا لما له من أهمية على المستوى الوطني.
- ✓ يعتبر موضوع البحث من المواضيع الحديثة كما أن موضوع السياسة الزراعية والأمن الغذائي أصبح واقعا ملحا لدراسة يستحيل التغاضي عنها.

4- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

أ/ الأهداف العلمية:

- ✓ محاولة الوصول الى تعريف واضح وشامل لكل من الأمن الغذائي والسياسة الزراعية حيث يمكن الاعتماد عليهم لفهم موضوعنا.
- ✓ محاولة معرفة أهمية السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الجزائر
- ✓ تزويد المكتبة العلمية ببحث في المجال الزراعي في جانب سياسي.

ب/ الأهداف العملية:

- ✓ محاولة الكشف عن حقيقة دور السياسات الزراعية في توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد.
- ✓ التعرف على واقع السياسات الزراعية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.

5- أدبيات دراسية:

ان الدراسة حول موضوع السياسة الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي قليلة فلا توجد دراسات تناولت الموضوع بشكل مباشر، فحول هذا الموضوع هناك:

- ✓ دراسة للكتاب فوزية غربي بعنوان: " الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر". الأمن الغذائي، اسمه " السياسات الزراعية في البلدان العربية، واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر، أين وتوصلت الى أن الأمن الغذائي في البلدان العربية عموما والجزائر خصوصا مزال أمامه الكثير من الأشواط لكي يصل الى الطموحات، وأين فرقت بينه وبين الاكتفاء الذاتي موضحة الاختلاف فيما بينهم، بالإضافة الى هذا توصلت الى أن الأمن الغذائي ضروري لتحقيق الأمن القومي وذلك يكون بمجموعة من السياقات الزراعية.
- ✓ كذلك أطروحة ماجيستير تحت عنوان: " السياسات الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر" لبلال كزار حيث توصل الى أن الأفاق المستقبلية لزراعة الجزائرية والأمن الغذائي مرتبط بالسياسة المنتهجة وكذلك نسبة الاستثمار الموجه للقطاع الزراعي والتكوين الإنساني الذي من شأنه أن يحقق الأمن الغذائي.

6- إشكالية الدراسة:

يتمثل تحديد إشكالية البحث في السعي الى الارتقاء بالسياسات الزراعية من أحل الوصول الى المستوى التنموي وتحقيق الأمن الغذائي المطلوب وذلك عبر تكريس سياسة زراعية فعالة قادرة على تحقيق ذلك وعليه يتم طرح الإشكالية التالية:

❖ كيف تساهم السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر؟

ومنه تندرج تحت الإشكالية الفرعية الأتية:

1- ما المقصود بالسياسة الزراعية؟

2- ما المقصود بالأمن الغذائي؟

3- ما طبيعة العلاقة بين السياسة الزراعية والأمن الغذائي؟

4- هل الجزائر من خلال سياستها الزراعية المتبعة في ولاية بسكرة حققت أمنها الغذائي؟

للإجابة على هذه الإشكالية وضعت الفرضيات التالية:

1- كلما جسدت سياسة زراعية جيدة أدى ذلك الى تحقيق أمن غذائي على مدى الطويل

2- خطت الجزائر خطوات حقيقية نحو تحقيق الأمن الغذائي الشامل من خلال العديد من السياسات الزراعية التي تبين مدى نجاعة الإصلاحات التي قامت بها.

3- ان مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر مرهون بحل جميع المشاكل وتحديات التي تواجه سياستها الزراعية.

7- مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي:

تم استخدامه من خلال التطرق الى الإطار المفاهيمي للدراسة ووصف متغيرات الدراسة وصفا تفصيليا.

منهج دراسة الحالة:

وهو ذلك المنهج الذي يتجه الى جميع البيانات العلمية قصد الإحاطة بها وإدراك خفاياها ومعرفة العوامل المؤثرة فيها وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية والوظيفية بين أجزائها[1]وتم استخدامه بغرض التعرف على السياسات التي تتبعها مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

[1]محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج الاقترابات والأدوات الجزائر: كلية العلوم السياسية 2007 ص 87

8- التصميم الهيكلي للدراسة:

قسمت هذه الدراسة الى ثلاث فصول، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة من خلال التطرق الى مفهوم السياسة الزراعية، أنواعها، أهدافها، مؤشراتها، أما في المبحث الثاني خصص للأمن الغذائي كمفهوم وعناصره وأبعاده ومؤشرات قياسه.

أما الفصل الثاني فقد تم التعرف على علاقة السياسة الزراعية بالأمن الغذائي في الجزائر، أين قسم الى مبحثين كان الحديث فيهما على مجموعة الاستراتيجيات التي قامت بها الجزائر من أجل تحقيق الأمن الغذائي من خلال مجموعة من السياسة ضف الى ذلك تم التعرف على مشاكل القطاع الزراعي الجزائري وكذا تقيمه وإعطاء رؤية مستقبلية لهذه السياسات وكذا الأمن الغذائي.

أما الفصل الثالث خصص للدراسة الميدانية، وتم التركيز على مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي حيث كان المبحث الأول عبارة عن دراسة فنية للمديرية في حين عالج المبحث الثاني البرامج التي تعمل بها المديرية لتحقيق الأمن الغذائي. في حين المبحث الثالث تم من خلاله تقييم السياسات الزراعية للمديرية في تحقيق الأمن الغذائي من خلال المقابلات التي أجريتها مع المسؤولين في المديرية.

9- صعوبات الدراسة:

من ضمن الصعوبات التي اعترضت طريقنا لإنجاز هذا المبحث نذكر ما يلي:

- نقص المراجع والدراسات التي تناولت الأمن الغذائي.
- عدم وجود مرجعية فكرية تؤسس لتحديد مفهوم الأمن الغذائي، أين تم قرنه بمفهوم الاكتفاء الذاتي وجعله مرادف له في كثير من الدراسات.
- التعقيدات التي واجهن الطالب أثناء القيام بالدراسة الميدانية، خاصة في الحصول على البرامج الزراعية من المديرية، خاصة المستقبلية منها، أين قبلت بالرفض من طرف مدير وكذا نائب المصلحة مما صعب نوعا ما عملية التحليل والوصول الى النتائج أو إعطاء قراءة استشرافية للأمن الغذائي في الولاية.

الفصل الأول:
الإطار المفاهيم للدراسة

لقد أصبحت السياسة الزراعية سمة العصر، حيث أضحى تأثيرها على اتجاهات وسلوكيات النظام السياسي وكذلك الأفراد واضحا وجليا باعتبارها صانعا للحدث على الأقل في الآونة الأخيرة (منذ الأزمنة النفطية). وهدا ما جعلها عاملا مهما وجد مؤشرا في الحياة العامة لكل المجتمعات، ومنه نجد الأمن الغذائي والذي يعد من المفاهيم البالغة الأهمية والتي تلعب دورا فعالا في الحكم على مدى نجاعة السياسات الزراعية لأي دولة.

ونظرا لما تتسم به الدراسات في العلوم الاجتماعية عموما والعلوم السياسية خصوصا بالنسبية وعدم ثبات المتغيرات الموجودة سيتم العمل على تحديد تعريف واضح وشامل لكل من مفهومي السياسة الزراعية والأمن الغذائي على الرغم من تكاثف جهود الباحثين في ضبط هذين المفهومين.

سيتم التطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية سياسة الزراع

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي

المبحث الأول: ماهية سياسة الزراع

تعد السياسة الزراعية من أهم الاليات التي تتبناها البلدان النامية خاصة، لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية، فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط الازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة.

وترشى السياسات الزراعية في عرض السلع الزراعية والطلب عليها، من خلال مجموعة من الأدوات التي تؤثر بدورها في تخصيص الموارد واستخدامها، وتعمل على احداث تغيرات في بنية القطاع الزراعي لغرض تحقيق نمو القطاع المذكور وتطوره، بما لا تتعارض وتوجهات السياسة العامة.

وقبل التطرق الى مختلف المفاهيم لابد من التطرق لما يحمله هذا المبحث من خطوات، بحيث قمنا بتقسيم هذا الأخير الى أربعة مطالب أو عناوين رئيسية.

حيث تطرقنا في أول مطلب الى مفهوم السياسة الزراعية وفصلنا فيها شكلا ومضمونا، ثم الى المطلب الثاني الذي كان عنوانه أنواع السياسة الزراعية حيث كان هنا الحديث عن الأنواع بصفة عامة وعن الأنواع الموجودة في الجزائر بصفة خاصة. مباشرة بعد ذاك تم التطرق الى أهداف السياسة الزراعية، حيث وجدنا فيها عدة أهداف تختلف حسب البرامج والامكانيات وكذا النظام السياسي. ضف الى دلك تم التطرق في المطلب الرابع على نقطة مهمة جدا وهي مؤشرات تقييم السياسة الزراعية والجدير بذكر اختلاف المؤشرات من بلد الى أخر.

وقبل الخوض في كل هذه التفصيل لابد من تحديد مفهوم واضح لسياسة الزراعية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية

أولا: السياسة

1: تعريف السياسة

❖ **لغة:**

من ساس يسوس بمعنى قادة راس، وتعني أيضا الترويض والتدريب على وضع معين، والتربية والتوجيه، والاشراف على شيء، والاهتمام به والقيام عليه، ويشير قاموس لسان العرب الى السياسة بمعنى الرياسة، وساسة المرء سياسة قام بها.[1]

❖ **اصطلاحا:**

تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية.

- فقد عرفها الفيلسوف الشهير اليوناني سقراط بأنها: (فن الحكم والسياسي هو الذي يعرف فن الحكم).
- وعرفها أفلاطون بأنها: (فن تربية الأفراد في الحياة الجماعية المشتركة وهي عناية بشؤون الجماعة أرض حكم الأفراد برضاهم والسياسي هو الذي يعرف هذا الفن).

[1] لابن منظور، لسان العرب، ط6، دار صادر، 2003 ص 64.

- وعرفها ميكا فيلي بأنها: (الإبقاء على السلطة وتوحيدها في قبضة الحاكم بصرف النظر عن الوسيلة التي تحقق ذلك).
- ويرى دزرائيلي: (أن السياسة هي فن حكم البشر عن طريق خدعاهم [1]).

2: أصل كلمة السياسة

❖ **في اللغة الإنجليزية:**

ان كلمة السياسة في اللغة الإنجليزية مشتقة من politiqueوفي اللغة الفرنسية من polilics وفي هذا شبه اتفاق على المفهوم الإنجليزي والفرنسي polis، الكلمة في الأصل الاغريقي وهي تعني الدولة أو (دولة المدنية التي كانت تعرف عند الاغريق)، ومما شك فيه أن هناك رابط وثيق بين السياسة والدولة، والأصل يذكر لفظ سياسة أ سياسي يفهم منه أنه له شأنا بالدولة وبتحديد أكثر، في حكومة الدولة، كانت السياسة تعني للمواطن الاغريقي بأن واجبا وطنيا وأخلاقيا يحتم عليه ممارسة العمل السياسي وهو مساهمة في وظائف الدولة. والجدير بالذكر أن أرسطو عبر بقوة عن وجهة نظر اليونان (فالسياسة في رأيه هو كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيرة في مجتمع له خصائص متميزة أهمها الاستقرار والتنظيم الكفء والاكتفاء الذاتي[2]).

❖ **في اللغة العربية:**

أما في اللغة العربية فيعود أصل كلمة السياسة الى فترة تاريخية قديمة كما ورد في القصائد الشعرية أو على لسان زعماء العرب وقادتهم الأوائل، وقد تباينت في الهدف والمعنى لأنها تعكس حالات لظروف مختلفة أي أن الفارق التاريخي والحدث الاجتماعي كانا عاملين أساسيين في تباين اختلاف مضامين مصطلح السياسة عند العرب وأول من أورد كلمة سياسة في العربية هو أبو مليكة جرول العبسي المعروف بالخطيئة في بغيض ابن لؤي الشماس:

يسوسون أحلاما بعيدا أناتها وأن غضبوا جاء الحفيظة والجد.

وقد تباينت معاني السياسة فنراها الحكم والقيادة والزعامة هذا ما ورد في الصحيحين (مسلم والبخاري)، وعن الرسول (ص) قوله: كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، والسياسة هنى بمعنى الحكم[3].

ثانيا: الزراعة

1: تعريف الزراعة

❖ **لغة:**

الزراعة هي القيام بشؤون الأرض الزراعية من حرث وزرع وري ونحو ذلك.

والزراعة من زرع – يزرع - زراعة[4].

زراعة هي: أ. مصدر فلح ب. حراثة وزراعة[1].

---

[1] حسام مرسي، مدخل العلوم السياسية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2012 ص 45.

[2] Farach, laham, 'POLITICAL DICTIONARY', interaditionl confernce terens, English, Farach.arabic 'DAR ALKOTOBAL_ilmiyah, lebanon, 2004, page15.

[3] حسام مرسي، مرجع سابق، ص45.

[4] مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004 ص 44.

❖ **اصطلاحا:**

تعرف الزراعة بأنها علم يعتبر تعريفا حديثا نسبيا نظرا لأنه كان ينظر الى الزراعة قديما على أنها مجرد عملية بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى حين موعد حصادها فتحصد.

وتصنف الزراعة العالمية الى زراعة متقدمة وأخرى أو تقليدية وثالثة نامية، بذلك نجد ثلاث أصناف من الزراعة:

أ/ الزراعة المتقدمة

هي التي يتم استخدام أساليب إنتاجية جديدة عصرية مما أدى الى اشباع رغبات السكان.

ب/ الزراعة المتخلفة أو التقليدية

فهي الزراعة التي يتم فيها استخدام عناصر انتاجية تقليدية أي قديمة غير متطورة في انتاج سلع زراعية تقليدية لا تكاد تشبع رغبات السكان.

ج/ الزراعة النامية

فهي تلك النوع من الزراعة التي تقع بين الصنفين السابقين من الزراعة، أي تلك الزراعات التقليدية التي بدأت تأخذ بأسباب التقدم عن طريق استخدام وسائل إنتاجية عصرية[2].

ثالثا: السياسة الزراعية

تعد السياسة الزراعية فرعا من فروع السياسة الاقتصادية لذلك وجب التنسيق بينها وبين باقي السياسات الأخرى وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال تحقيق أمن غذائي شامل.

ولقد جاء تعريفها على أنها "عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف في فترة زمنية "[3].

وكذلك جاء تعريفها على أنها "نمط لتخصيص الموارد الأكثر فعالية في السوق في حالة عدم استقرار هذا الأخير" ويفهم من هذا التعريف بأن السياسة الزراعية هي تدخل الدولة في الأسواق الزراعية نتيجة عدم استقرارها قصد تلبية احتياجاتها الغذائية.[4]

وجاء تعريفها على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، اذ أنها تعمل على أحداث تغيرات نوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغيرات التي تتناول التركيب المحصولي، والبنية الحيازية المزرعية، والفن الإنتاجي،

---

[1] جبران مسعود، معجم الرائد، ط7، دار العالم للملايين، 1992 ص 89.
[2] حنان عبد الكريم الدليمي، الزراعة مفهومها أهميتها مناهج بحثها، متحصل عليها من:
http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/lecture.ospr?fid=11&licd=34810 يوم السبت 2 جانفي 2016، الساعة 11.51.
[3] محمد سيد عبد السلام، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 1998 ص 75.
[4] فوزية غربي "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية" أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم التسيير 2008 ص 74.

وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها، وهي بذلك تعمل على احداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية الزراعية".[1]

ومن خلال ما سبق نصل الى التعريف الاجرائي لسياسة الزراعية وهو كالتالي: هي تلك البرامج الحكومية التي تتضمن مجموعة من السياسات الزراعية التي تهدف الى تحقيق التنمية الزراعية والتي من خلالها يتم تحقيق كل من الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي.

ومن خلال هذه التعريفات ولتقديم برامج السياسات الزراعية لابد من:

- فحص الظروف والمشكلات وتحديد أفضل الأوضاع.
- دراسة عناصر السياسة الزراعية المقترحة ووصفها وصفا دقيقا بهدف:
  - معرفة الفئات التي تضار والتي تستفيد من السياسة موضع التنفيذ.
  - معرفة مدى ملائمة الأساليب للتشريعات والعادات والتقاليد السائدة.
  - التعرف على مدى فاعلية الأساليب في تحقيق الأهداف المنشودة ومقارنة تكاليفها[2] مع الفوائد المحققة.
- صياغة السياسات الزراعية عادة ما تكون عملية تداخلية يشترك فيها العديد من المعنين والمجموعات السكانية (الجهات المهتمة والخبراء والمؤسسات والمنظمات والمجتمعات المدنية)، ونادرا ما تتم صياغة السياسات الزراعية من خلال قرار حكومي وتضم دورة صياغة السياسات عادة الخطوات التالية:

أ/ وضع أهداف السياسات:

الأهداف العامة للسياسة الزراعية هي تعبير عما تسعى الدولة لتحقيقيه وهي تحدد بشكل واضح مثل نمو القطاع الزراعي، تحقيق الأمن الغذائي.....الخ، ولتنفيذ تلك الأهداف وجب تقسيمها الى أهداف وسيطة أو فردية على شكل هرمي مع الحرص على أن تكون الأهداف المصممة منسجمة مع بعضها البعض حيث لا يؤدي هدف الى معارضة هدف أخر.

ب/ اختيار إجراءات وأدوات تنفيذ السياسات:

هناك توفير من الإجراءات يتم اتباعها لتنفيذ السياسات وتتمثل في الإجراءات التنظيمية والتشغيلية، ولذلك وجب التمييز بين هذه الإجراءات. فالتنظيمية هي مجموعة الشروط التي تعمل بها المنظمات، والتشغيلية فتشير الى جميع الأهداف المخططة والمنفذة بدرجة معينة من التدخل الحكومي.[3]

ج/ تحديد دور الجهات المعنية:

وأما فيما يتعلق بدور الجهات المعنية بتنفيذ السياسات وجب التمييز بين ما يلي:

- وظائف الاشراف والمتابعة والقرار حول تعديلات السياسات.
- البدء بتنفيذ وتنسيق إجراءات السياسات.

---

[1] سالم توفيق النجفي، عبد الرزاق الحميد الشريف، السياسة الاقتصادية الزراعية الموصل، مديرية الكتب للطباعة والنشر 1990 ص 95.

[2] أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية مصر، 2009 ص 51.

[3] مايكل دي بينيتكس، نظام متابعة السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا ص 1،3.

- تنفيذ إجراءات السياسات وتشترك فيها جهات مختلفة.

د/ تنفيذ إجراءات السياسات:

بعد الانتهاء من تحديد دور الجهات المعنية بتنفيذ السياسات الزراعية تأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التنفيذ، اذ عادة ما يتم تنفيذ مجموعة من الإجراءات بشكل متتابع بناءان على المتطلبات المرغوب في تحقيقها.

نستنتج مما سبق في هذا المطلب أنها تعددت التعريفات بشأن تحديد مفهوم السياسة الزراعية فهناك من اعتبرها جزءا من السياسة الكلية للبلاد وهناك من اعتبرها أحد أهم السياسة أو البرامج في أي بلد سواء كان متقدم أو نامي.....الخ. لكن ما اجتمع عليه كل الأخصائيين أنه لا يمكن أن تبني دولة قوية من دون وجود سياسة زراعية واضحة المعالم. التي تؤدي من خلالها الى تحقيق الاكتفاء الذاتي.

المطلب الثاني: أنواع السياسة الزراعية

ان المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يوجد دولة واحدة لم تتدخل حكوماتها في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل المسألة الزراعية. ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية، على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها، الى ثلاثة مجموعات وهي:[1]

أ/ سياسة التوجيه الزراعي:

وتسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية)، وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت من هدف رئيسي هو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات الا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف. ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

ب/سياسة الإصلاح الزراعي:

وقد طبقت في بعض البلدان النامية من اسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى، كإسبانيا وإيطاليا.....الخ، وقد كانت مطلقاتها تحدد في:

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرها ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض.
- تعويض الأراضي المصادرة على الفلاحيين الذين لا يملكون أية أرض.
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.[2]

وفي الغالب فان الهدف الاقتصادي له أهداف (سياسية واجتماعية)، من الإصلاحات تتجلى في كسب تأييد الفلاحيين الذين يشكلون غالبية السكان من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنجاز القديمة، وتشجع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فاعلية النشاط

[1] منى رحمة، "السياسات الزراعية في البلدان العربية"، سلسلة أطروحات الدكتورة، 32 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص11.
[2] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 111 110.

الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة. على أساس أن تحديد الملكية سوف يضطر الكثير من المستثمرين الى الاستثمار في مجال الصناعة.[1]

ورغم النتائج الإيجابية التي تحقق جراء هذه الإصلاحات فإنها في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسة التوجيه الزراعي، ولعل السبب ليس في سياسة الإصلاح الزراعي في حد ذاتها، بقدر ما تعود الى عوامل عديدة، تتوزع بين عوامل موضوعية سياسية واقتصادية أو تعود الى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ.

ج/سياسة الثورة الزراعية:

قبل كل شيء ينبغي الإشارة الى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الأيديولوجي، فاذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل، فان الثورة تعني التغيير الشامل والكامل بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة.

وقد طبقت سياسة الثورة تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض للشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحيين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب، غير أنها عرفت الفشل في معظمها، نظرا الى تغلب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، وعوامل أخرى، ومهما تكن السياسة الزراعية فان الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي.

ومهما يكن، فان مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في اجمالي الناتج المحلي والناتج الزراعي تعتبر ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني بصورة عامة، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض التي تغلب على اقتصادها سمة النشاط الإنتاجي الزراعي غالبا ما تسودها سياسات زراعية ذات فاعلية مرافقة للسياسة الاقتصادية، ونتيجة لعدم فاعلية معظم السياسات الاقتصادية في البلدان النامية.[2]

خلاصة هذا المطلب أن السياسة الزراعية متنوعة حسب تنوع الاقتصاد والدخل وكذا البرامج المرسومة مسبقا فمثلا في الجزائر وهي بلد يسير في طريق النمو يشهد نوع من السياسة الزراعية حيث مازالت الدول تمول كل المشاريع الفلاحية من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تسير وفق سياسة التوجيه الزراعي والتي فيها السوق الحرة وكذا التدخل الحكومي المباشر. (هناك 80 من الأراضي ملك الدولة).

المطلب الثالث: أهداف السياسة الزراعية

تنبع أهمية السياسات الزراعية من كونها تمثل الوسائل التي تعتمدها الحكومة من أجل بلوغ الأهداف المسطرة وذلك كله من لأجل تحقيق التنمية الزراعية وتتمثل أهداف السياسات الزراعية في ثلاث نقاط رئيسية هي:

[1] مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1993 ص 34-35.
[2] سالم توفيق النجفي، اقتصاديات الإنتاج الزراعي، الموصل مطابع جامعة الموصل، 1965 ص 83-84.

أ/ تحقيق توزيع للدخل والثروة:

ويكون أنسب ما يمكن، ويتم بقدر من العدالة داخل القطاع الزراعي من جهة، وبينه وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية، وذلك وفقا لما يقرره المجتمع من معايير لمكونات العدالة التوزيعية للدخل والثروة.

ب/ تحقيق الكفاءة الإنتاجية:

وذلك في إطار الموارد المستخدمة، وينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد وتقليل الفاقد الاقتصادي في استخدامها، وبمعنى اخر اعتماد فرصة التكاليف البديلة في توزيع الموارد.

ج/ استغلال الموارد:

ويكون ذلك بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها، وبمعنى اخر أخذ مسألة البيئة واستدامتها بعين الاعتبار.

وبالرغم من ترابط الأهداف الا أنها تسير في اتجاه واحد وتبقى متلازمة مع بعضها بعضا كأجزاء لهدف واحد وهو "تحقيق الرفاهية الاقتصادية بطريقة لا تتعارض وشروط التنمية الزراعية المستدامة".

وينظر الى صلاحية الأهداف من عدمها من خلال:

- اتفاق الهدف مع نوعية الإنتاج ونمطه والتوزيع وعدالة بما يؤدي الى الوصول الى مستوى أفضل من الرفاهية
- عدم تعارض الأهداف مع الخيار الاقتصادي للدولة.[1]

وهناك أيضا من ربط أهداف السياسة الزراعية في مجموعة من النقاط التالية:

1- زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الاجمالي، مما يرفع من نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

2- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك والى زيادة الصادرات والحد من الواردات والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة.

3- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الزراعي.

4- تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على انتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجية.

5- التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية مواد النباتية أو الحيوانية.

[1] رقية خلف حمد الجبوي، "السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية"، سلسلة أطروحة دكتوراه، 103 بيروت، مركز دراسات الوحدة 2012 ص 32.

6- تحقيق التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الانتاجية، والذي اعتبره الكثير الاقتصاد بين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار الى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، ويتحقق هذا بشرطين هما:[1]

- توفير البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.
- تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارية.

7- نشر العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، كذلك العدالة في توزيع منافع والنشاط الزراعي، بين المشاركين في الإنتاج. والهدف الأساسي لجل الحكومات.

8- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخل تلبي احتياجاتهم.[2]

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم السياسة الزراعية

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة بالنسبة للدول على مر التاريخ، وتطورها مرتبط بمدى نجاح السياسة الزراعية المطبقة، ولمعرفة ذلك وجب علينا معرفة المؤشرات التي تساعدنا على تقييمها والتي جاء على النحو التالي:

أولا: كيفية حساب معدل النمو الزراعي السنوية

حيث: $\text{ن ز} = \frac{\text{ق م}}{\text{ق أ}} * \mathbf{100}$ لدينا العلاقة الرياضية التالية:

ق م: قيمة الإنتاج الزراعي في السنة المقارنة.

ق أ: قيمة الإنتاج الزراعي في السنة الأساس.

ن ز: معدل النمو الزراعي السنوي.

ثانيا: مؤشرات تقييم السياسات الزراعية

أما بالنسبة لمؤشرات تقييم السياسات الزراعية فهي تنقسم للعناصر التالية:

أ/ الاستثمار:

هناك عدة مؤشرات تقييم حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وغير الزراعي للوقوف على واقعها وبالتالي تساعد على وضع السياسات على صياغتها وفقا لواقع الاستثمار ومن بين هذه المؤشرات:[3]

- معدل نمو الاستثمار العام والخاص بالقطاعات الزراعية وغير الزراعية.

---

[1] بن عمر الأخضر "أثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية"، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير 2006 2007) ص 77.

[2] بن عمر الأخضر، مرجع سابق، ص 78.

[3] حوثين كمال، "إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي" أطروحة الدكتورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير 2007 2008) ص 268.

- نسبة رأس المال الى الناتج ونسبة رأس المال المستثمر الى الناتج في كافة أنماط الاستثمار المتنوع.
- نسبة الاستثمارات العامة بقطاع الزراعة من الأنفاق الحكومي الكلي ومن الاستثمارات العامة الكلية.[1]

ب/ زراعة مستمرة أو متواصلة:

مباشرة وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد العالم تطور كبير في قيمة الناتج الزراعي نتيجة التخصص واستخدام التكنولوجيا الجديدة... لكن هذا التحسن كان على سبيل استنزاف التربة وتلوث المياه الجوفية بالإضافة الى تدهور قطاع المزارع العائلية ولذلك يجب أن تعزز السياسة الزراعية تقنيا وبيئيا واقتصاديا. واستخدامات الموارد للوصول الى زراعة مستمرة ومتواصلة، هناك مؤشرات تدل على ذلك:

- اتجاهات نمو الإنتاجية للمحاصيل المختلفة فاذا كانت بالتناقص فان الزراعة غير متواصلة.
- التنوع البيولوجي في الزراعة.
- التحكم البيئي والمحافظة على البيئة الزراعية.
- وضع الظروف وحالة الحصوبة للتربة الزراعية.
- نسبة المساحة المزروعة مطريا ونسبتها المئوية للمساحة الكلية.
- برنامج توزيع وتقسيم المياه بين المناطق وبين الحاصلات المختلفة.

ج/ التكنولوجيا والدعم المقدم لقطاع الزراعة:

ومن بين المؤشرات التي تسمح لنا بمعرفة مدى انتشار التكنولوجيا في أي بلاد بالإضافة الى مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي ما يلي:

د/ الإقراض الزراعي وحوافز الزراعة:

يجب توفير الائتمان والقروض الكافية بشروط مناسبة للمزارعين أي الفلاحيين، الى جانب ذلك وجب على السياسة الزراعية أن تقدم تحفيزات للمزارعين وذلك من خلال ضمان ربحية قطاع الزراعة وحماية مصالح المزارعين، ومن بين المؤشرات التي تبين مدى نجاح السياسة الزراعية في تحقيق كل ذلك ما يلي:

- نصيب ومساهمة مؤسسات الاتمان الزراعي في الاتمان الكلي الموزع من خلال المؤسسات المختلفة.
- مساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي المنتفع به قطاع الزراعة.
- الرقم القياسي لشروط التجارة ويجب أن يكون أكبر من الواحد وهذا مؤشر من الحوافز المقدمة للمزارع ويحسب الرقم القياسي بالعلاقة التالية:[2]

$$ر\ ت = \frac{ر\ مح}{ر\ مق} > 1$$

[1] حوثين كمال، مرجع سابق، ص 269 268.
[2] الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2009، ص 20.

ر مح: الرقم القياسي للأسعار المحتسبة.

ر مق: الرقم القياسي للأسعار المقبوضة.

ر ت: الرقم القياسي لشروط التجارة.

المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي

هناك العديد من المحاولات لتحديد مفهوم الأمن الغذائي وذلك نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في حياة الفرد والمجتمعات على مستوى عالمي واقليمي، الأمر الذي أدى الى تعدد وتنوع تعريفات الأمن الغذائي حيث أن كل باحث تناوله وفقا لاتجاهات ورؤى معينة.

ولقد تم تقسيم هذا المبحث الى أربعة مطالب حيث قام المطلب الأول بدراسة مختلف المفاهيم القريبة أو المتعلقة بالأمن الغذائي وكذلك عرجنا فيه على تحديد مفهوم شامل للأمن الغذائي. وكذا تطرق المبحث الثاني الى العناصر المكونة للأمن الغذائي وفيه أيضا حددنا أهمية الأمن الغذائي. وفي المطلب الثالث تطرقنا الى أبعاد الأمن الغذائي ولما لها من أهمية على الصعيد الداخلي والخارجي للدولة. وفي ختام هذا المبحث عرجنا على مطلب رابع وأخير وهو مؤشرات قياس الأمن الغذائي وتم فيه شرح كيفية قياس مدى تحقيق أي دولة لأمنها الغذائي عبر مجموعة من المؤشرات.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي

قبل التطرق الى مفهوم الأمن الغذائي لابد من تحديد المصطلحات المشابهة له وتعريفها:

أ/ مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي." بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والامكانيات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليا".[1]

ب/ مفهوم الأمن الغذائي:

ان مفهوم منظمة الصحة للأمن الغذائي "يعني كل الطرق والمعايير الضرورية –خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء –لضمان أن يكون الغذاء امنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الأدمي".[2]

ج/ مفهوم التبعية الغذائية:

التبعية بصورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين أو مجالات مختلفة قد تكون على مستوى سياسي أو اقتصادي وما الى ذلك... ويعد سمير أمين من بين أهم منظري التبعية حيث يعرف التبعية الغذائية: "تعني عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من الموارد الأساسية

[1] محمد السيد عبد السلام، "الأمن الغذائي للوطن العربي"، سلسلة عالم المعرفة، 230 الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 1998 ص82.

[2] عزت ملوك قناوي، الأبعاد السياسية للأمن الغذائي، ورقة قدمت الى المؤشر العاشر للاقتصاديين الزراعيين الذي عقدته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين الجيزة من 25-26 سبتمبر 2002 ص 2-4.

الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه الموارد عن طريق الاستيراد من الخارج".[1]

د/ مفهوم الفجوة الغذائية:

يشير الى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات...الخ.

أما من تعريف الأمن الغذائي فإننا نجد هناك عدة تعريفات له منها:

أولا: تعريفات المنظمات العالمية

1: تعريف منظمة الأغذية والزراعية (الفاو)

لقد جاء في تعريف المنظمة بأن الأمن الغذائي "يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات. الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كافي ومأمون ويلبي احتياجاتهم التغذوية."[2]

والملاحظ على هذا التعريف أنه ابتعد على المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بالاكتفاء الذاتي أي الاعتماد على الموارد المحلية لتأمين الاحتياجات الأساسية من الغذاء للأفراد.

2: تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية

لقد جاء في تعريفها الى الأمن الغذائي بأنه "توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتماد على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر واتاحته لكافة الأفراد والسكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وامكانياتهم المالية.[3]

لكن شرط الميزة التي اعتمدته المنظمة في تعريفها لا يمكن تبريره من الناحية العملية، ذلك أن بعض الدول لا تملك ميزة نسبية في انتاج بعض السلع لكنها قامت بإنتاجها وتنميتها من خلال زيادة الدعم للمزارعين، بالإضافة الى استخدام تكنولوجيا متطورة واتباعها.

ثانيا: تعريفات الخبراء

3: المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي

لقد عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه "ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة زمنية [4]والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل الى حد الكماليات.

---

[1]سمير أمين، التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف ترجمة حسن قيسي، ط2، بيروت دار ابن خلدون، 1998، ص54.

[2]منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما 2010 ص 18.

[3]"إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، الزراعة والتنمية في الوطن العربي"، مجلة الدول العربية، العداد الأول، 2009، ص10.

[4]محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 75 .

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نفهم بأنه لتحقيق الأمن الغذائي وجب على المجتمع الإسلامي توفير المستوى الغذائي لكل طبقة من طبقات المجتمع، مع ضمان الحد الأدنى للفقراء في المجتمع.

4: تعريفات بعض العلماء للأمن الغذائي

- باري بوزان أحد المختصين في الدراسات الأمنية، والذي يحدد فيه مفهوم الأمن الغذائي باعتباره: العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فهو: " قدرة الدولة والمجتمع على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي الغذائي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[1]
- ويعرفه وزير الدفاع الأمريكي روبرت ماينمار بأنها التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن توجد أمن غذائي، وإذا كان الأمن الغذائي يتضمن شيئا، فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار الغذائي، وإذا لم توجد تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، يصبح النظام والاستقرار مستحيلا.[2]

5: التعريف الاجرائي للأمن الغذائي

ومن خلال جملة المصطلحات المشابهة وكذا بعض التعريفات من قبل منظمات عالمية للأمن الغذائي نستخلص تعريف اجرائي شامل مانع للأمن الغذائي.

التعريف الاجرائي للأمن الغذائي هو: "قدرة المجتمع والدولة على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام."

المطلب الثاني: عناصر الأمن الغذائي

لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال زيادة الإنتاج من الأغذية أو زيادة عرضها فقط ما لم يصاحب ذلك زيادة قدرة الناس على شراء الأغذية المتوافرة، وألا تفتقر الأغذية التي يستهلكونها الى الأمن الصحي والمعادن الأساسية وألا تكون عملية مناولتها سيئة أثناء التصنيع والتوزيع تؤدي الى أن يصبح تناول أغذيتهم غير أمن فلن يتمتعوا بالأمن الغذائي[3].

أ/ عناصر (مبادئ) الأمن الغذائي:

ونلاحظ مما سبق أن مفهوم الأمن الغذائي يتضمن خمسة عناصر أو مبادئ أساسية هي:

1- توفير الغذاء:

أي توفير مواد غذائية كافية وأكيدة وموثوق بها ووسائل مستدامة للحصول على المواد الغذائية.

---

[1] Buzon, Burry, Poople state and Fear, An Agend for International Security studio in the post cold war eno, lymer publishers, 1999 pp 18-19

[2] روبرت مكنمارا، جوهر الأمن الغذائي، تر: يونس شاهين، الدار القومية، مصر 1970، ص 125.

[3] صبحي القاسم، واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، الأردن دار الفارس لنشر والتوزيع، 2010 ص 31.

2- الولوج(الوصول) الى الغذاء:

وتشمل سهولة التوزيع والولوج الى الغذاء وصول الفئات الهامشية والفئات ذات الاحتياجات الخاصة كالمرضى والأطفال وعدالة التوزيع بين الفئات المختلفة.

3- احترام التنوع والعادات (التقبل):

وجود أنظمة مقبولة لتوزيع وتأمين الغذاء واحترام الانسان والعادات الاجتماعية في تناول الغذاء بحيث تكون المواد الغذائية مقبولة من كافة فئات المجتمع [1].

4- الكفاية والاستمرارية:

ويعني وجود نظام طعام مستديم وديمقراطي –عادل –من حيث الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وإدارة النفايات.

5- السياسات والأنظمة:

وتشمل العوامل المساعدة والمعرقلة ينبغي أن تتوفر في الأغذية بمعنى ضرورة انتاج كميات معتبرة من الأغذية السليمة وجيدة النوعية أو استيرادها على المستويين القطري والمحلي، وتوفر فرص الحصول على الأغذية أي ضرورة أن توزع وتتوفر محليا، وأن تكون في متناول جميع الناس.[2]

ب/ مستويات الأمن الغذائي:

إضافة الى العناصر التي يتضمنها موضوع الأمن الغذائي، هناك مستويات لهذا المفهوم تتراوح بين أحد أدنى يمثله الكفاف، وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل وما بينهما المستويات الوسطى، ويمكن رصد ذلك في الاتي:

❖ **مستوى الكفاف:**

ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، ويتوافق مستوى الكفاف مع مفهوم حد الفقر ادا ما قورن مستوى الدخل والامكانيات المتوفرة للحصول على الحد الأدنى من الغذاء، ويعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل البقاء على قيد الحياة.

❖ **المستويات الوسطى:**

ويتمثل المستوى المعتاد الذي يكون فوق مستوى الكفاف ولا يصل الى المستوى المحتمل ويعبر هذا المستوى عن القدرة من التخلص من سوء التغذية لا يعبر نقص التغذية عن سوء التغذية، ويتم التخلص من سوء التغذية عن طريق كفالة المستوى الملائم من الاحتياجات الغذائية البيولوجية لكل أفراد المجتمع.

---

[1] باسم جميل خلف الدليمي، "مستقبل الزراعة العربية في ظل تحديات العولمة"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 30، 2002 ص33.

[2] باسم جميل خلف الدليمي مرجع سابق، ص 32.

❖ **المستوى المحتمل:**

ويمثل قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع الى المستوى الدي يمكنهم من القيام بأعمالهم الإنتاجية أي كفالة الحد الأدنى المرغوب فيه من السعرات الحرارية طبقا لما توصى به المعايير الدولية.[1]

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي

ان العجز الغذائي في العديد من الأقطار الناتج عن اختلال التوازن بين طلب وعرض الغذاء له أبعاد خطيرة على استقرار أمن هذه الدول سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، ولذلك وجب النظر الى مشكلة الأمن الغذائي من منظور يشمل الأبعاد التالية:

أولا: أبعاد الأمن الغذائي:

وهي ثلاث أبعاد تتمثل كالتالي:

1.البعد الاقتصادي

مما لا شك فيه أن اعتماد الدولة النامية في تحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاستيراد نتيجة فشل سياساتها يعرضها للتبعية الغذائية الدائمة مما يعني زيادة عجز ميزان دفوعاتها [2] كذلك فان الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية كما حدث في العديد من الدول على غرار (الجزائر العظمى). بالإضافة الى عجز ميزان مدفوعات تلك الدولة وفقدان عملاتها لقيمتها الشرائية، نجد كذلك تعرضها الى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجم على اتجاه الدول الى تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع الواحد[3]

2.البعد السياسي

يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالأمن السياسي، ويظهر ذلك من خلال اعتماد الغذاء كوسيلة ضغط سياسية على الدول المستوردة، ولقد شهد العالم عدة أحداث تظهر مدى استخدام الغذاء كسلاح سياسي للضغط على الأنظمة، ففي 1956 تم وقف الامدادات الغذائية لمصر بسبب أزمة السويس، واستخدمت صادرات الغذاء كسلاح لوقف انتشار الأسلحة في الاتحاد السوفيتي [4]، أما في سنة 1994 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض انتاج الفراولة من أجل التصدير على مصر بدل زراعة القمح لتضمن تبعيتها لها في هذا المنتج وبالتالي يصبح وسيلة ضغط سياسية على مصر.

---

[1] السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 192.
[2] حوشين كمال، مرجع سابق، ص 268.
[3] حوشين كمال، مرجع سابق، ص 269 268.
[4] لرقام شريفي جميلة، "الأمن الغذائي في الدول العربية"، أطروحة الدكتورة (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير 2006 2007) ص 12.

3.البعد الاجتماعي

يعتبر الغذاء من أهم الحاجات الأساسية لحياة الإنسان لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة، ولتفاقم العجز الغذائي وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية، لم تعد مشكلة الغذاء مجرد مشكلة اقتصادية وسياسية بل تعدت لتصبح مشكلة اجتماعية ومن المظاهر الاجتماعية لمسألة أزمة الغذاء ما يلي:

- انخفاض مداخيل المزارعين نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي مما يدفع الى البحث عن عمل في قطاعات غير زراعية.
- انتشار البطالة نتيجة نزوح المزارعين من الأرياف الى المدن بحثا عن عمل.
- ارتفاع الأسعار الغذائية في الأسواق العالمية يؤثر على الاستقرار الاجتماعي نتيجة الاعتماد المتزايد على الاستيراد.

وإذا كانت هذه هي أبعاد الأمن الغذائي فلا بأس أن نعرج على أبرز مرتكزات الأمن الغذائي

ثانيا: مرتكزات الأمن الغذائي:

وهي أربعة مرتكزات أساسية وهي:

أ/ مدى وفرة وكفاية الامدادات من السلع الغذائية:

يقصد به اتاحة المعروض من الموارد الغذائية بالكم والنوع، سواء في الإنتاج المحلي أو من السوق العالمي شرط أن تكون نسبة كبيرة من الغذاء منتجة محليا.

تعتمد كفاية الغذاء على طاقة الدولة، فيما يتعلق بالإنتاج والقدرة على الاستيراد وكفاءة الأنظمة التسويقية، حيث يعتمد الإنتاج المحلي من السلع الغذائية على:

- مدى توفير الموارد الزراعية الأرضية المائية والبشرية والمالية والتكنولوجية.
- توجهات السياسات الزراعية والغذائية.
- مدى توفر البنى التحتية الزراعية.

ب/ استقرار المعروض:

أي مد إمكانية استخدام السلع الغذائية في جميع الأوقات التي يريدها فيها الانسان على مدار السنة، لضمان استقرار امدادات الأغذية يجب توفير مخزون استراتيجي مناسب يكفي لفترات لا تقل عن 6 أشهر.

ج/ سهولة الحصول على الغذاء أو اتاحة الغذاء:

من خلال:

- الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي.
- توفير السلع في الأسواق بأسعار في متناول المواطنين كافة.

- أن تتناسب مع دخول المواطنين حيث بينت بعض الدراسة الحديثة أن مشكلة سوء التغذية والجوع سببها هو ضعف القدرة الشرائية وليس سوء الإنتاج[1].

د/ سلامة الغذاء:

أن ينتج الغذاء وفق المواصفات الصحية المطلوبة، وهنا قد تكون هناك معايير دولية متفق عليها من قبل منظمة التغذية العالمية يجب التقيد بها في انتاج الأغذية سواء على المستوى المحلي أو العالمي[2].

ثالثا: مقومات الأمن الغذائي ومخاطر انعدامه:

أ/ مقومات الأمن الغذائي:

تتمثل مقومات تحقيق الأمن الغذائي فيما يلي:[3]

❖ **المقومات الإنتاجية:**

وهي العوامل والوسائل التي تمكن من انتاج الغذاء، وتشمل الموارد الطبيعية المتمثلة في الأراضي الصالحة للزراعة، الموارد المائية، الغطاء النباتي والثروة الحيوانية بالإضافة الى الموارد البشرية التي تلعب دورا مهما من خلال القدرة على العمل، الإنتاج والابداع.

❖ **مقومات القدرة الشرائية:**

وهي القدرة المالية للمواطن على الشراء، وهنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء عند وضع السياسة الغذائية وتحسين عمليات الإنتاج الزراعي، وتوفير البنيات الأساسية.

الأمن:

فتوفر الجو الأمن للعمل والإنتاج، وكذلك حركة المستهلك للأسواق بالإضافة الى حماية المنتجات المنشآت من أهم مقومات الأمن الغذائي.

التجارة العالمية:

تكمن أهمية التجارة العالمية في أنها توفر العملة الأجنبية، التي يمكن أن تستغل في استيراد المدخلات (أليات، معدات تكنولوجيا) التي تطلبها برامج الأمن الغذائي.

ب/ مخاطر الأمن الغذائي:

تواجه الدول الكثير من المخاطر نتيجة اعتمادها على العالم الخارجي في توفير الغذاء أهمها:

❖ **المخاطر الاقتصادية:**

وتتمثل المخاطر الاقتصادية لنقص الغذاء في اختلال ميزان المدفوعات وتوجيه الموارد النقدية الى الاستيراد واختلال السوق المحلية، مم يؤثر سلبا على استقرار القطاع الزراعي.

---

[1] نصري حداد، "الطاقة والوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي"، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 2008، ص 23-24.

[2] نصري حداد، مرجع سابق، ص 24.

[3] بركان يوسف، وسيلة بوقنشش، الأمن المائي في الجزائر كأحد متطلبات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، بحث مقدم الى الملتقى الوطني الأول حول حكومة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لميلة، يومي 28/27 ماي 2013 ص 05.

❖ **المخاطر الاجتماعية:**

تظهر المخاطر الاجتماعية في نقص الغذاء في زيادة نسبة النزوح الريفي وزيادة الفئة الفقيرة من السكان في الحصول على المواد الغذائية.

❖ **المخاطر السياسية:**

وتظهر هذه المخاطر في الأثار السلبية لتعامل الدول المستوردة مع الدول المصدرة للغذاء وخضوعها سياسيا لإرادتها.[1]

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات عن الوضع، واستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة الى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم حولها ومن تلك المؤشرات:

أولا: الناتج المحلي الإجمالي

عندما نتكلم عن اقتصاد بلد معين، فهناك معنيين بذلك، الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي، فعلى الأساس المحلي فان دراسة الناتج تعتبر عن مجموعة الناتج والدخل والانفاق في الرقعة الجغرافية للدولة سواء كانت من مواطني تلك الدولة أو من غير مواطنيها، فالمهم أن يكون النشاط داخل حدود الدولة [2].

وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها طريقة الانفاق والدخل والقيمة المصفاة وهذه الأخيرة هي الأكثر استعمالا، ويتم استخدامها باحتساب الفرق بين السعر النهائي للسلعة وأسعار السلع أو الخدمات الوسيطة ويتم ذلك عن طريق جمع القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية في دولة ما خلال عام واحد[3].

ثانيا: الناتج المحلي الزراعي

الناتج المحلي الزراعي من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على وضع الغذاء فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرات الدولة ماديا[4].

ثالثا: متوسط استهلاك الفرد من الغذاء

يتم حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء بالعلاقة التالية: [5]

$$\text{نم} = {}^{\text{إ ك}}\!/_{\text{ع إ}}$$

---

[1] فوزية غربي، مرجع سابق ص 63.
[2] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الكويت الأهرام للتوزيع، 1994 ص 104.
[3] على جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، عمان الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009 ص 278.
[4] المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الإصلاح الزراعي، سوريا 2007 ص 237.
[5] على جدوع الشرفات، مرجع سابق، ص 209.

م ن: متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء.

إ ك: الاستهلاك الكلي من الغذاء.

ع إ: العدد الإجمالي للسكان.

ولكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي فزيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصل الى مستحقيه، فزيادة الكمية بأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

رابعا: مرونة الطلب السعرية

تعرف مرونة الطلب السريعة على أنها:" درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغيير في سعر هذه السلعة.[1]"

وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{م سط} = \text{ك م} / \text{س س}$$

م ط س: مرونة الطلب السريعة.

ك م: التغيير النسبي في الكمية المطلوبة.

س س: التغيير النسبي في سعر السلعة.

- فاذا كانت النسبة أقل من الواحد، فمعنى ذلك أن الطلب غير مرن، أي أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل من الزيادة في السعر.
- أما إذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فان الطلب مرن ومعنى ذلك أن الزيادة في الكمية المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر.
- أما إذا كانت النسبة تساوي الواحد فمعناه أن الزيادة في الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في الأسعار ويسمى الطلب متكافئ المرونة[2].

خامسا: مرونة الطلب الداخلية

يقصد بمرونة الطلب الداخلية التغيير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها لذا فان الطلب عندهم غير مرن، في حين أن الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخول المنخفضة مرنا لأنهم

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية 2003، ص 51.

[2] سامي السيد، الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، دار التعاون للطباعة، القاهرة 2005 ص 36.

يتأثرون بارتفاع الأسعار مما يجعلهم يتحولون الى السلع الأقل سعرا حتى وان كانت سلع رديئة وهذا ما يدفع الدولة الى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج.[1]

خلاصة الفصل الأول

ان السياسة الزراعية هي مجموع القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، وتعمل على احداث تغير على المستوى الزراعي والتي تحتوي على العديد من الأنواع كل منها يختص في مجال معين ونذكر منها سياسة التوجيه الزراعي وخاصة في الدول الرأسمالية وسياسة الإصلاح الزراعي نجدها في معظم البلدان النامية وسياسة الثورة الزراعية موجودة بكثرة في الدول ذات التوجه الاشتراكي، في حين أن أهداف السياسة الزراعية كثيرة جدا على غرار تحقيق توزيع الدخل والثروة، تحقيق الكفاءة الإنتاجية، واستغلال المواد...الخ أما مؤشرات تقييم السياسة الزراعية فان أهمها الاستثمار أي حجم الاستثمار في القطاع الزراعي.

فالسياسة الزراعية لديها أهمية كبيرة في تطوير القطاع الزراعي والنهوض الأمن الغذائي والاقتصاد القومي.

أما الأمن الغذائي كمفهوم يقوم على قدرة المجتمع والدولة على توفير احتياجات التغذية الأساسية للأفراد والشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

يتسم الأمن الغذائي بمجموعة من العناصر منها توفير الغذاء والقدرة على الوصول الى الغذاء ضف الى ذلك الكفاية والاستمرارية والسياسات والأنظمة وتعتبر عوامل مساعدة.

وللأمن الغذائي العديد من الأبعاد لعل أبرزها البعد الاقتصادي والبعد السياسي والبعد الاجتماعي الذي يجعل الدولة تحقق أمنها قبل تحقيق الأمن الغذائي لتحقيق من فاعلية الأمن الغذائي هناك مؤشرات يجب العمل بها تتمثل في تحليل الناتج المحلي الإجمالي ثم الناتج المحلي الزراعي أي المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي ضف اليها يجب معرفة مؤشر متوسط استهلاك الفرد من الغذاء وكذلك مرونة الطلب.

[1] سالم توفيق النجفي، مرجع سابق ص 73-74.

الفصل الثاني:

علاقة السياسات الزراعية بالأمن الغذائي في الجزائر

ان الدارس لسياسات الزراعية الجزائرية يجد أن هدف كل السياسات والإصلاحات الزراعية في الجزائر جاءت من أجل تحقيق هدف واضح وصريح وهو تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، وهذا ما سعينا من أجل توضيحه من خلال هذا الفصل الذي يوضح أهم السياسات التي قامت بها الجزائر، ومدى نجاحها في تحقيق الأمن الغذائي وكذلك توضيح نقاط القوة وضعف لكل سياسة زراعية.

ولذا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين: الأول وهو استراتيجية السياسة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. حيث تم التطرق في هذا الأخير الى أهم المخططات الوطنية في إطار التنمية الفلاحية... وكذا السياسات المتبعة في إطار هذه المخططات من أجل الوصول الى أمن غذائي شامل. أما المبحث الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر. حيث تم التطرق في هذا المبحث الى تقييم الاستراتيجيات السابقة وتفصيل فيها وكذا معيقات السياسة الزراعية في الجزائر ضف الى ذلك حاولنا إعطاء رؤية مستقبلية للسياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر وذلك في إطار الاجتهاد.

كل هذا من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول: استراتيجيات السياسة الزراعية للأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر.

المبحث الأول: استراتيجيات السياسة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

قامت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الى اليوم بمجموعة من المخططات والإصلاحات من أجل الوصول الى الأمن الغذائي، حيث نلاحظ هذا واضح جدا منذ سنة 2000 أي منذ تولي الرئيس بوتفليقة السلطة... والذي قام بجملة كبيرة جدا من الإصلاحات على المستوى الزراعي، وهذا ما سنتطرق اليه من خلال هذا المبحث الذي يعرج على أهم مخططات الزراعة في الجزائر والتي تلخصه في المخطط الوطني لتنمية الفلاحة (PNDA)، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR).

كما قمنا بدراسة السياسة المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال تحليلينا لتلك المخططات... وتوضيح كيف ساهمت في المساهمة في الأمن الغذائي الجزائري. حيث تم التطرق في هذا المبحث الى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المخطط الوطني لتنمية الفلاحة في الجزائر (PNDA).

المطلب الثاني: المخطط الوطني لتنمية الفلاحة والريفية في الجزائر (PNDAR).

المطلب الثالث: السياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في إطار (PNDA وPNDAR).

المطلب الأول: المخطط الوطني لتنمية الفلاحة في الجزائر (PNDA).

أبدت الجزائر اهتماما كبيرا بالقطاع الزراعي منذ سنة 2000 والهدف من ذلك هو تحقيق الأمن الغذائي، وخير دليل على ذلك هو التطور الذي مرت به السياسات كالمخطط الوطني الفلاحي 2000 – 2002 الذي شهد تجاوز مجموعة برامج من حيث أنه يرفع المزارع الى مصاف أعوان الاقتصادي وذلك عبر استعمال أدوات المساعدة والحث على الاستثمار.

أولا: استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تتمحور استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحضير تدعيم المستثمرين الفلاحيين ويرتكز على التدابير التالية:[1]

1- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة.

2- استعمال أحسن القدرات الطبيعية وتنميتها.

3- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعيه سعيا الى تحقيق الأمن الغذائي.

4- تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة.

5- ضبط برنامج انتاجي بأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع تنوع المناخ،

6- رفع الصادرات من المواد الفلاحية.

7- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتنميتها.

8- توسيع المساحة الصالحة للزراعة من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز.

9- توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتوجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، وانشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يرتكز هذا البرنامج بشكل خاص على توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وكذا رفع الإنتاج خلال فترة 2001 – 2004 والجدول التالي يوضح الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها:

1عبد القادر فاضل، "القطاع الزراعي في الجزائر استراتيجية وأفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتورة، جامعة الجزائر 2007 ص 11.

الجدول01 : تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2004 - الوحدة (هكتار)

الفروع الفلاحية	الوضعة الحالية	أهداف عام 2004
أراضي زراعة الحبوب	5.5 مليون هكتار منها 3 مليون هكتار مستريحة	3 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار أراضي تكثيف زراعي
الأشجار المثمرة	5170000 هكتار	101700 هكتار
الكروم	59000 هكتار	117000 هكتار
أراضي الزيتون	16400هكتار	242000 هكتار
أراضي زراعة الخضار	4500 هكتار	75000 هكتار
أراضي الأشجار الغابية	3600 هكتار	228000 هكتار
النخيل	10000 هكتار	130000 هكتار
أراضي زراعة البطاطا	72000 هكتار	95000 هكتار

المصدر: غردي محمد، أثار المديونية على القطاع الزراعي وأفاق الرئيسية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر 2002 ص 158

من الجدول يتبين بأن الأهداف المرجو تحقيقها من تنفيذ برنامج التنمية الفلاحية تتمثل في زيادة مساحة جميع الأراضي الزراعية، فالأشجار المثمرة تمحي الجزائر لتحقيق ضعف ما كانت عليه المساحة في سنة 2000 الى جانب مساحة الكروية، وبعضها يفوق 7 مرات ما كانت عليه منها أراضي الأشجار الغابية، وبالتالي فان الحكومة الجزائرية تستهدف زيادة مساحة الأشجار المثمرة والغابية بشكل كبير.

وأما فيما يخص الأهداف التي تسعى تحقيقها فيما يتعلق بالإنتاج فجاءت على النحو التالي:

الجدول 02: تطور الإنتاج الزراعي في افاق 2004 - الوحدة (قنطار)

الإنتاج	متوسط الفترة 90 – 1999	أهداف 2004
الحبوب	2400000	40000000
البقوليات	522000	1500000
البطاطا	10200000	19400000
الشمندر السكري		80000 طن من احتياجات الاستهلاك، 50000 طن من الزيوت تتمثل 10% من احتياجات الاستهلاك
التمور	300000	3100000
الزيتون	300000	400000
الحليب	1000000	2000000 لتر
اللحوم الحمراء	2800000	4000000
اللحوم البيضاء	170000	300000

المصدر: غردي محمد أثار المديونية على القطاع الزراعي وأفاق الرئيسية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2002 ص 159

من خلال الجدول نلاحظ أن الهدف الرئيسي هو زيادة حجم الإنتاج، في أفاق 2004 خاصة في بعض المواد الرئيسية كالحبوب والبطاطا التي ترغب الحكومة الجزائرية تستهدف الزيادة في الإنتاج وكذا الحصول على منتوجات جديدة كانت تستورد كالسمندر السكري.

من خلال الجدولين يتبين أن الحكومة الجزائرية تسعى الى زيادة لإنتاج الحبوب والبقوليات والبطاطا والتمور بشكل كبير، الى جانب الحليب الذي يسعى لتحقيق ضعف ما كان عليهم وهذا متوقف على درجة الموافقة من طرف الحكومة.

من خلال مما نوقش في المطلب السابق نستنتج أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر والذي أتى سنة 2000 قام بالمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر ولو بنسبة معتبرة، وذلك من خلال مجموعة من السياسات التي اتبعتها الجزائر في هذا المخطط كالمخطط الوطني الفلاحي 2002.

المطلب الثاني: المخطط الوطني لتنمية الفلاحة والريفية في الجزائر (PNDAR).

في هذا السياق الخاص تم إعطاء بعد ريفي واضح للمخطط الوطني للتنمية الريفية، والذي يعد امتدادا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDAR، باعتباره ردا شامل ومنسجما للتحديات الرئيسية والضغوط الطبيعية والتقنية والتنظيمية والمؤسساتية.

وقد شرع في تطبيقيه في إطار برامج منوعة تتمحور أساسا حول:

1- تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي وأغنامي والرعوي.

2- موافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها باعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف.

3- تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وذلك العزل عن السكان في المناطق المعزولة.

4- القطعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة بتوفر بدائل لتنمية اقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها

5-تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمار الإنتاجية والتكنولوجية في الاستغلاليات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها بعد.

ومن أسباب الانتقال الى استراتيجية التنمية الريفية ما يلي:

- الحاجة الى جواب شامل أمام تعقد المشكلات.
- الوعي الأفضل يتنوع أوضاع المناطق الريفية
- حدود المقاربات القطاعية وتهيئة الفلم

وبصفة عامة فان استراتيجية التنمية الريفية المستدامة شرع فيها منذ سنة 2003 ومن بين الأعمال التي قامت بها الحكومة ما يلي:

1- المشاريع الجوارية والتحسين على كل المستويات:

حيث تم تحديد جهاز قادر على بعث حركة فعلية لتنمية المناطق الريفية، يعطى إمكانية بالتكفل باحتياجات وانشغالات السكان وتدعيم أنشطتهم الاقتصادية الأساسية وتوسيعها الى أنشطة أخرى قصد تحسين دخلهم وبذلك تحسين مستوى ظروف مستوى معيشتهم.

2- إجراءات الدعم:

ولقد أخذ دعم التنمية الريفية عدة أبعاد رئيسية:

- تكسف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، المتكفل أفضل بدعم تنمية فروع الإنتاج الفلاحي ودعم التصدير.
- استعمال صندوق اصلاح الأراضي بواسطة التنازل بصفة التقاليد حتى سنة 2002
- استجابة للحاجة الى العمل المستعجل على مستوى المناطق الريفية المحرومة،
- وضع شروط عمل صندوق مكافحة التصحر وتطوير الرعي والسهوب.
- انشاء جهاز للمساعدة الموجهة للسكن الريفي.
- تنظيم التدخل بين وزارة الفلاحة والتمية الريفية وتدخلات وزارة الموارد من أجل سدود صغيرة.

من خلال دراستنا للمطلب السابق نستنتج أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كان مكمل للمخطط السابق وذلك من أجل هدف واحد وهو تحقيق الأمن الغذائي الدي يأتي من خلاله مجموعة من البرامج والسياسات كسياسة الدعم الفلاحي والمشاريع الجوارية التي تحسن وتهيئ كل الظروف من أجل نجاح السياسة الزراعية على مستوى الأرياف الجزائرية وندكر في الأخير أن هذا المخطط شمل كل الأرياف والولايات الجزائرية

3- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وأبعاده

رفعت الجزائر في ظل سياسة التجديد الفلاحي والريفي تحديات عديدة نذكر منها:[1]

- ترقية التغذيات والصناعات الملائمة مع التحولات المناخية.
- تحسين مستوى الأمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج الوطني.
- تحسين الميزان التجاري الغذائي.
- حماية وتحسين المنتجات المعيشية.
- ارسال تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية وكان لهذا المخطط أبعاد اقتصادية، اجتماعية وإقليمية.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستراتيجية للتنمية الريفية، مشروع جويلية 2004، ص 29 و30.

حيث ظهر البعد الاقتصادي ضمن تجديد الاقتصاد الفلاحي والبعد الإقليمي الذي ينفذ من خلال التجديد الريفي، والبعد الاجتماعي الذي يعتبر الأساس الذي بنيت عليه سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

4- البرامج المسطرة ضمن هذه السياسة:

انبثق عن هذا المخطط عدة برامج نذكر من أهمها:[1]

- **برنامج التجديد الفلاحي**:

وتنبثق عنه عدة برامج منها:

- التكثيف والعصرنة.
- تدعيم القدرة الإنتاجية في محيط محفز ومؤمن.
- سياسة ضبط المنتوجات.

- **برنامج التجديد الريفي:**

والذي تضمن ما يلي:

أ/ برنامج التجديد الريفي 2007 – 2013: والذي يهدف الى:

- عصرنة وإعادة الاعتبار للقرى والقصور.
- تنوع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي.
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية (مكافحة التصحر...).
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي.

ب/ برنامج تقوية القدرات:

ارتأت الدولة في هذا البرنامج جعل كل السياسات نافذة ميدانيا وذلك برصد كل قدرات الولايات ولقد تم ابراء عقود نجاعه مع كل ولاية في هذا الخصوص، وذلك من خلال القيام بعملية إحصائية عن المحاصيل التي أنتجتها على مدى 10 سنوات الماضية، وبعدها تحدد قدرات كل ولاية على حدي والأليات المتوفرة لدى كل ولاية على أن تجرى كل ثلاثة أشهر تقييم على مشرفي الولايات لتحديد مستويات النجاعة.

[1] رشيد بن عيسى، مرجع سابق، ص 30 و32.

ومن خلال التقييمات تبين أن هناك بعض الولايات تجاوزت عقد النجاعة والبعض الأخر لم يصل الى الحد المطلوب، والقصد من هذا كله ترشيد النفقات وتحقيق المردودية في كل ولاية، نفس الشيء بالنسبة للمشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة كما هو مبين في الجدول أدناه:[1]

الجدول 03: المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

المؤشرات	العدد المحتمل	سنة 2009		سنة 2010	
		العدد	%	العدد	%
البلديات	1691	858	73	933	80
القرى	1742	4811	68	6151	74
العائلات	600387	052156	40	206229	59
المواطنون المعنيون	6002162	312936	42	2363751	62

المصدر وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ماي 2010

نلاحظ من خلال الجدول أن الدولة تركز على مضاعفة عدد المندمجين في القطاع الزراعي والمساهمة في الإنتاج في سنة الى أخر، خاصة على مستوى القرى والأرياف أن البلديات حيث يمكن مثلا ملاحظة ارتفاع عدد العائلات المساهمة فب الإنتاج من 40 % سنة 2009 الى 59 % سنة 2010 هذا في المناطق الزراعية.

بحيث يمكن القول إن دولة الجزائر تسعى لإشراك كل القوى العامة في التنمية الفلاحية، والوصول الى الاكتفاء الذاتي.

المطلب الثالث: السياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في إطار (PNDA وPNDAR).

لقد شمل المخططات عدة سياسات نذكر منها ما يلي:

1-سياسة تنمية الموارد الأرضية والمائية:

تشكل الأرض والماء أهم عناصر القاعدة الإنتاجية ولذلك فان تنميتها تساعد على زيادة الإنتاج أفقيا ورأسيا من خلال التوزيع الأمثل لهذين الموردين:

وتشير بعض الدراسات الى مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والموارد المائية في الجزائر الى نقص الخصوبة وانخفاض الإنتاجية وتعرض مخزون المياه الجوفية لاستنزاف هائل

[1] رشيد بن عيسى، "السياسات الزراعية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010 ص 31 و32.

لزيادة انشاء مشاريع التوسع الزراعية الأفقي مما أدى الى تدهور مساحات واسعة من تلك الأراضي وهبوط كبير في منسوب المياه وارتفاع ملوحتها بدرجة عالية.

لحماية تلك الموارد الأرضية والمائية قامت الجزائر باتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات تمثلت في برنامج استصلاح الأراضي في الجنوب والذي يعرف "بالفلاحة الصحراوية عن طريق إعادة الاعتبار وتجديد النخيل وتوسيعها" ويتم تنفيذ هذه المشاريع في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية والاستصلاحات الكبرى عن طريق الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما قامت بتنفيذ برنامج استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز وحماية الموارد الطبيعية وحسن استغلالها بمشاركة سكان الريف.[1]

كما قامت الجزائر بحماية التجمعات المائية باتباع تدابير مكافحة الانجراف البيولوجي والميكانيكي بالإضافة الى حجز الموارد المائية.

2- سياسة حماية وتنمية قطاع الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي:

تستدعي الجزائر كغيرها من الدول العربية الى تنمية قطاعها الإنتاجي سواء النباتي أ الحيواني أو السمكي من خلال تنفيذ عدة برامج زراعية، ففي مجال تنمية الإنتاج النباتي قامت باتباع سياسة التوسع الزراعي الأفقي عن طريق القيام باستصلاح أراضي زراعية جديدة سواء في الشمال أو الجنوب بالإضافة الى تشجيع غرس الأشجار المثمرة (النخيل، الزيتون، المشمش، التين...)، والذي يعاب عليها أنها في تطبيقها على الواقع لم تعط النتائج المرجوة منها حيث لم يتحقق الزيادة في مساحات وإنتاج المنتجات المعاشية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، ولذلك قامت بإصلاح هذا الخلل عن طريق تقدم الدعم اللازم لتطوير انتاج كل من الحبوب والحمضيات وإنتاج بذور البطاطا وزراعة الكروم مع التركيز على تطوير عملية الري للمساعدة على نحفها ذلك.[2]

أما فيما يخص تنمية الإنتاج الحيواني فلقد قامت بتنفيذ عدة مشروعات تمثلت في العمل على التحسين الوراثي والحماية الصحية للحيوانات الموجهة للتكثير، من خلال دعم التلقيح الاصطناعي، الى جانب العمل على تطوير الإنتاج والإنتاجية للأعلاف من خلال تقديم الدعم

[1] عبد القادر فاضل، مرجع سابق ص 109 – 110.
[2] الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، برنامج التجديد الفلاحي، 2006 ص 9 – 15.

للمستثمرين الذين يدمجون الزراعة العلفية في أنظمتهم الإنتاجية، وتقديم الدعم لصغار المنتجين لإقامة مشروعات تربية الحيوان وانتاج الألبان واللحوم والبيض.[1]

أما تنمية قطاع الإنتاج السكني فلقد قامت الجزائر في المدة ما بين 2000 – 2004 بتحديد مخزون الثروة السمكية عن طريق انجاز خرائط، وتوزيعها على المهنيين لتوجيههم مباشرة الى المناطق المتواجد فيها السمك، حيث تم عملية البحث عن طريق معطيات (ج، ب، أ، س) وهو ما يعد على التقليل من الجهد والطاقة.

يعد التعرف على مخزون السمك قامت في المرحلة الثانية ما بين 2005 – 2009 بتنمية القدرات الإنتاجية مع تحديد عدد السفن بما يتناسب مع الثروة السمكية، هذا كله الى جانب اهتمامها بتربية الأسماك حيث شرعت في تدشين المشاريع الأولى والتي تم استلامها بقدرة إنتاجية 10000 طن[3]. لكن يتبقى القطاع الإنتاجي السمكي بعيدا كل البعد عما تتوافر عليه الجزائر من إمكانيات ويفسر ذلك تدني البنية الأساسية المتعلقة بصنف لها ضعف الصناعات التحويلية بالإضافة الى ضعف الاستثمارات في هذا القطاع.

3- سياسات التنمية الريفية:

يعاني الفرد الريفي في الجزائر من تخلف في مستوى الخدمات سواء كانت منها الخدمات التعليمية أو الاتصالية أو خدمات الطاقة هذه الأوضاع دفعة الى الهجرة من الريف الى المدينة ما أسهم في الحاق الضرر بالأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وكذلك ترك هذه الأخيرة دون استغلال.

للحد من تفاقم الهجرة الريفية قامت الجزائر بتنفيذ عدة برامج شملت الإسكان من خلال الاتفاقية المؤرخة 26 فيفري 2002 المبرمة ما بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية من أجل تمويل السكن الريفي بالإضافة الى العمل على:[2]

- ❖ تحسين القرى وتحسن الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية.
- ❖ التنوع الاقتصادي من خلال الاهتمام بالتسويق والسياحة الريفية والحرف اليدوية والشركات الصغيرة والمتوسطة والطاقة المتجددة وعلى رأسها الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الاتصال.

[1] عيسى بن ناصر طوش، "مشكلة الغذاء في الجزائر" أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم التسيير ص 51-62.
[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ص 80.

- ❖ حماية وتعزيز الموارد الطبيعية والنظم الايكولوجية كالغابات والسهوب والواحات والسواحل والأراضي الزراعية.

4- سياسة التجارة الخارجية:

في إطار سعي الجزائر لضمان تحقيق استمرارية تحقيق الأمن الغذائي قامت الجزائر بإبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، يسمح بتحرير جزئي للمنتجات الفلاحية وانشاء منطقة تجارة حرة، لحرية أكبر لتجارة المنتوجات الفلاحية مع الأخذ بعين الاعتبار النص التجاري المجسد بين الطرفين، مع العلم أن هذا الاتفاق دخل حيز التنفيذ في سنة 2005 بعد حصوله على المصادقة من طرف البرلمان[1]

بالإضافة الى هذا الاتفاق قامت باتخاذ إجراءات وقائية تمثلت في الحجز الزراعي على السلع التي تسبب الضرر بصحة الانسان من خلال اصدار القرار الوزاري المشترك في 18 ديسمبر 2002 والذي يكلف المراكز الحدودية بمراقبة دخول الفسائل للتراب الوطني وهو ما سميناه بالأمن الغذائي[2].

في عام 2007 قامت الجزائر بإعفاء بعض السلع الزراعية الضرورية كالبطاطا مثلا من الحقوق الجمركية ومن الرسم على القيمة المضافة وذلك من خلال قانون رقم 07/ 10/ المؤرخ في 19 سبتمبر 2007.

5- سياسات الدعم:

انتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على الدعم الدولة للقطاع الزراعي ودلك لتحسين الإنتاج والإنتاجية القطاع، ومن أشكال الدعم التي قامت بها الدولة لتخفيض نسب الفوائد على القروض اد وصلت الى صفة بالمئة، هدا الى جانب استفادة الفلاحون ولأول مرة من مسح الديون التي بلغت 14 مليار دج سنة 2001، إضافة كل هدا قامت بتقديم الإعانات عن طريق الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية المتخصصة في (تربية المواشي والدواجن...)

في سنة 2008 قامت الحكومة الجزائرية بدعم اقتناء التجهيزات الخاصة بتربية الدواجن والحيوانات الصغيرة حيث تقدر ب 30% من نسبة التجهيزات، هدا الى جانب تقديم منح لتطوير انتاج الطماطم الصناعية وصلت الى 2 دج/كغ كمنحة الإنتاج و1.50 دج/كغ كمنحة التحويل، كما

[1] http://www.micommence.gor/wab/?mincom=itifakiachard.
[2] خلاصة ما يلي "تقييم الفرص المتاحة لاستغلال المزاية الموجودة في الزراعة، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجيستير سطيف، كلية العلوم الاقتصادية قسم التسيير 2006 ص 17.

قامت بتقديم الدعم لتطوير الزراعة الجبلية حيث بلغ 36000 دج/هكتار ودعم تكثير بذور الحبوب واقتناء واستعمال الأسمدة حيث بلغ 20% من العروض المواد الطاقوية المستعملة في الفلاحة.[1]

لم تسلم سياسة الدعم من النقد حيث كان من المفروض على الدولة قبل أن تقوم بتقديم الدعم، وفي خطوات أولية القيام بإحصاء فلاحي بعدها تقوم بمسح وتنظيم أو إعادة توزيع العقار الفلاحي قبل الاقدام على أي مخطط للتنمية الريفية أو الفلاحية، بالإضافة الى تطوير مكاتب الدراسات ومخابر التحليل التربة لدراستها، لأن الفلاحون بعد مرور الوقت اكتفوا أن مردودية حقولهم هزلية بسبب التربة التي لم تخضع لعملية التحليل والدراسة.[2]

6- سياسة الأسعار الزراعية:

تقوم السياسة السعرية في الجزائر على سياسة السعر المدعوم لبعض المنتوجات الزراعية، عن طريق شراء هذه المنتوجات أو تعلن عن نيتها بشرائها هذا السعر وهدا ما يتم تصنيفه في المغرب.[3]

7- سياسة التصنيع:

لم تستطع الجزائر الربط بين التطوريين في القطاع الزراعي والصناعي بشكل يسمح لها بزيادة عرض في أحد القطاعيين نتيجة زيادة الطلب في الأخر، وهذا بالرغم من سعييها الى تطوير الصناعات الغذائية الزراعية لتحقيق التكامل بينهما من خلال إقامة 300 فرع لتشجيع استثمار الشباب التقنيين في الصناعات الغذائية، وازدياد حجم تكلفة الاستثمارات والتي تمثل فيها الصناعات الغذائية نسبة معتبرة بعدما أولت الدولة اهتماما كبيرا لهذا الفرع الحيوي في الاقتصاد،[4] وتبقى الشركات الكبيرة التي تهتم بتحويل المنتجات الفلاحية حكرا فقط على رجال الأعمال أصحاب النفوذ، ما يؤثر على استقرار الاستقرار الاقتصادي والسياسي الوطني لغياب المنافسة وهو ما حدث في أزمة السكر والزيت.

كخاتمة لهذا المبحث نستنتج أن الحكومة الجزائر قامت بعدة استراتيجيات لنهوض بالقطاع الزراعي والوصول الى أمن غذائي شامل، حيث قامت سنة 2000 بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي حقق نوع من النشاط الزراعي ووسع المناطق الزراعية لكنه بقي بعيد عن الوصول الى الهدف المعلن وهو تحقيق الأمن الغذائي للجزائريين وكذلك المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية 2003 والذي جاء تكميلا للمخطط السابق لكن في هذا الأخير تم إعطاء بعد ريفي واضح

---

[1] برنامج التجديد الفلاحي مرجع سابق ص 1 و31.
[2] http://www.djelfa.info/vb/showlhrood.php?t=651032.
[3] رحمة مني مرجع سابق ص 257.
[4] الماحي ثريا، استراتيجية المنافسة والابداع في مؤسسات للصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول، "الملتقى الدولي الرابع ص5".

من تحسين ظروف العمل والمعيشة الى تحسين الخدمات في الأرياف لكن أيضا لم يعطي هذا الأخير أكله حيث لم يصل بعد الى درجة تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي.

لكن تجدر الإشارة في الأخير أن المخططان شمل عدة سياسات التي ساعدة في تحسين الزراعة في الجزائر في الفترة الأخيرة منهل سياسة تنمية الريف التي أخذت حصة الأسد في المخطط الثاني، وسياسة تنمية الموارد الأرضية التي كانت العنوان البارز في سياسة المخطط الأول.

ولكن في الأخير كلا المخططات لم يصل بالجزائر الى تحقيق الأهداف المرسومة والمعلنة وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر.

لقد استنتجنا من خلال دراستنا للمبحث السابق أن معظم البرامج الزراعية في الجزائر لم تحقق الأهداف المسطرة برغم من رصد المبالغ ضخمة من أجلها... هذا ما جعلنا نخصص هذا المبحث لدراسة مشاكل القطاع الزراعي الجزائري والوقوف على أبرز المعيقات التي تواجه الجزائر من أجل تحقيق أمنها الغذائي ومحاولة إيجاد بعض الحلول للمشاكل الموجودة على مستوى القطاع حيث قسمنا هذا المبحث لثلاثة مطالب رئيسية المطلب الأول قمنا من خلاله بتقييم الاستراتيجيات الزراعية في الجزائر وما وصلت اليه وما أخفقت فيه، أما في المطلب الثاني عرجنا على معيقات السياسة الزراعية في الجزائر حيث حولنا تقسمها حسب النوع، ثم المطلب الثالث حاولنا أن نعطي رؤية مستقبلية للسياسة الزراعية والأمن الغذائي وهذا حسب عدة معايير علمية من غير تكهنات.

وهذه المطالب الموجودة في المبحث:

المطلب الأول: تقييم الاستراتيجيات الزراعية في الجزائر.

المطلب الثاني: معيقات السياسة الزراعية في الجزائر.

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للسياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: تقييم الاستراتيجيات الزراعية في الجزائر.

لقد ألت سياسة التجديد الفلاحي الوطني والريفي التي تعد كأداة للسياسة الغذائية، الى ضبط برنامج انتاج يتماشى والزيادة السكانية، التي يتزامن معها زيادة الطلب الاستهلاكي، في ظل تغير

النمط الاستهلاكي للفرد الجزائري حيث يهدف هذا الاجراء الى الرفع من نسبة توفير المتطلبات والاحتياجات الغذائية من الإنتاج المحلي الى نسبة 80 %على أنه في الوضع الراهن يتم تلبية ما نسبته 70 %فقط من الإنتاج المحلي، بالإضافة الى الوصول الى معدل نمو سكني للإنتاج الفلاحي يقدر ب 8.3 %للفترة (2009-2014).

وبالفعل يتطلب ذلك جهودا، كبيرة للوصل الى هذه النسبة كأفاق مستقبلية في إطار الأمن الغذائي المستدام، حيث برمجت وحددت الزيادة المطلوبة في الإنتاج لكل شعبة ولا حبة، على الشكل الاتي:[1]

- **شعبة الحبوب**

تحقيق انتاج يصل الى 53.6 مليون قنطار من الحبوب منها 36 مليون قنطار من القمح مع العلم أن الإنتاج الحالي يبلغ حوالي 34 مليون هكتار، مع تحقيق مردودية متوسطة في حدود 40 قنطار هكتار، يضاف الى ذلك استخدام الري الذي يلبي لمساحات تصل الى 3423 هكتار.

- **شعبة الحليب**

رفع كمية انتاج الحليب وتجميعه، مع العمل على زيادة الثروة الحيوانية، حيث بلغ الإنتاج الحالي الى ما يقارب 2.9 مليون لتر، والمرجح الى 3.8 مليار لتر أفاق العام 2015.

- **شعبة البطاطا**

انتاج سنوي يصل الى 3.3 مليون طن موجهة للاستهلاك، ويصل الى 3.8 مليون طن أفاق العام 2015.

- **شعبة الفول الجافة**

زيادة الإنتاج والإنتاجية، وذلك بمقدار 0.87 قنطار، مع زيادة وتحسين نوعية البذور.

أولا: تقسيم أداء سياسة التجديد الفلاحي والريفي لتحقيق الأمن الغذائي للجزائر:

بعد أن تطرقنا في المباحث السابقة الى المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع الأمن الغذائي، وكذا الإطار العام لسياسة التجديد الفلاحي والريفي فترة (2009-2014) من خلال عرض أهدافها الاستراتيجية، خاصة في شقها المتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، سنحاول عبر ثنايا هذا المبحث تقييم

[1] انظر في ministère de l'agriculture et du développemnt rurot la sécurité alinreite, en Algérie publication spécial 2013 p 04 متحصل عليه من http://www.andidz/indox 26/03/2013 .

أداء هذه السياسة في إطار تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال عرض مؤشرات الأمن الغذائي وتحليلها خلال فترة تطبيق السياسة، لمعرفة مدى مساهمة هذه الاستراتيجية في تحقيق أمن غذائي بالجزائر. سنوضح ذلك من خلال المؤشرات التالية:

1- تطور مؤشرات الأداء الفلاحي ومساهمة الناتج الفلاحي في الإنتاج المحلي الخام:

لقد عرفت الأراضي بالجزائر تطورا ملحوظا خلال فترة (2000-2012) حيث ارتفعت المساحة الفلاحية الاجمالية من حوالي 40.9 مليون هكتار سنة 2000 الى حوالي 42.5 مليون هكتار سنة 2012واحتلت نسبة أكثر من 17% من المساحة الاجمالية للبلد، وصاحب ذلك انخفاض طفيف في نسبة الفلاحية المستغلة من حوالي 20.1% سنة 2000 الى ما يقارب 19.8% سنة 2012، بالرغم من ارتفاع حجم المساحة الفلاحية الاجمالية والمساحة المستغلة، نتيجة تشجيع استصلاح الأراضي ودعم الفلاحين بالبذور اللازمة، بالإضافة الى وضع برامج للغرس والتشجير، ما يدل على ترك أراضي فلاحية دون استغلال، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع مساحة الأشجار المثمرة من 4.7 مليون هكتار نسبة 2000 الى 4.8 مليون هكتار نسبة 2011 وفي المقابل لقد ارتفع حجم المساحات المسقية من 489 ألف هكتار نسبة 2000 الى أكثر من 987 ألف سنة 2011 ما رفع من نسبة المساحة المستقبلية من 5.97% سنة 2000 الى 11.72% سنة 2011، ويعزي ذلك الى ترشيد استعمال المياه وتعبئة الموارد المائية في مخطط التكاليف، من خلال ادخال تقنيات الري المحوري، الري بالتقطير... وبالتالي تطور أدوات السقي وتوسيع محيطات السقي في العديد من مناطق الوطن ولكن رغم تلك الجهود المبذولة ظلت غير كافية خاصة عند مقارنتها بالمساحة الواسعة الصالحة للزراعة بالجزائر. (الجدول 1)

كما نشير في هذا الشأن، أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وضعت برنامجا خاصا بهدف الى تعميم السقي الاقتصادي للأراضي الفلاحية (السقي المحوري والسقي بالرش). علما أن 70% من الأراضي المسقية نستعمل فيها تقنيات سقي غير اقتصادية تتطلب كميات كبيرة من المياه، الشيء الذي دعا الى وضع برنامج خاص من طرف الوزارة لرفع نسبة اعتماد الفلاحين على السقي الاقتصادي من 30% حاليا الى أكثر من 78%من أفاق 2014.[1]

[1]أنظر في ذلك خير الدين معطى الله، سفيان عمران، مرجع سابق، ص 12.

الجدول 04: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ماي 2012

البيان	2000	2005	2009	2011	2012
المساحة الفلاحية الاجمالية	40.9	42.38	42.47	42.44	42.5
النسبة المئوية للمساحة الفلاحية من مساحة الاجمالية	17.2	17.8	17.83	17.82	17.8
المساحة الفلاحية المشغلة	8.2	8.39	8.42	8.45	8.45
نسبة المساحة الفلاحية المستغلة من اجمالي المساحة الفلاحية	20.1	19.8	19.83	19.90	19.80
المساحات المسقية (ألف هكتار)	489.090	803.880		987005	1.60
نسبة المساحة المسقية من المساحات الفلاحية المستغلة	5.97	9.54		11.72	12.42

الوحدة: مليون هكتار

هذا الجدول يلخص لنا تطور المساحة الزراعية في الجزائر عبر أحد عشرة سنة أي من سنة 2000م – 2011م حيث يمكن القول إن المساحة الزراعية في الجزائر صحيح أنها تطورت لكن نسبة 2.5% في أحد عشرة سنة وهذا قليل جدا مقارنة بالإمكانيات المسخرة من طرف الدولة، وما يؤكد الدولة أنظر الى المساحة المستغلة من اجمالي المساحة الفلاحية سنة 2000م كانت 8.2% وبعد أحد عشرة سنة بلغت 8.45% أي بمعدل 0.25 كل أحد عشر عام، حيث يبقى هذا في منطقي تمام بالنسبة لبلد صخر كل إمكانيات لهدف رئيسي وهو تطوير التنمية الفلاحية.

ونتيجة للزيادات المحسوسة في المساحات الفلاحية المستغلة والمساحات المروية، فقد انعكس ذلك على قيمة الناتج الفلاحي بالجزائر، والذي عرف تطورا ملحوظا خلال العشرية الأخيرة، فقد تزامن مع تطبيق السياسات الفلاحية، والتي كان لها أثرا بالغا في ارتفاع الناتج الفلاحي الذي بلغ حوالي 5907 دولار كمتوسط للفترة (2000-2004)، ليصل الى حوالي 1610.6 مليون دولار سنة 2011، بزيادة تتعدى ثلاثة أضعاف، وبمعدل سنوي، قدر بأكثر من 8% خلال نفس الفترة، ويعزى التباين في الناتج الفلاحي من موسم الى أخر الى الظروف المناخية غير المتوالية، نظرا لاعتماد مساحات واسعة من الأراضي الفلاحية على الهطول المطري، حيث يقدر بحوالي 88%، من اجمالي المساحة المزروعة، والتي يصعب التحكم بإنتاجها المحصولي، وفي المقابل فقد حقق الناتج الفلاحي اتجاهات موجهة، من خلال نمو سنوي يقدر بحوالي أكثر من

8% خلال فترة الدراسة وتعود هذه الزيادات الى استمرار تطبيق السياسات الفلاحية، التي من شأنها تعزيز دور النشاط الفلاحي في الجزائر، والتوسع في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة بالإضافة الى تطبيق القوانين المشجعة لزيادة حجم الإنتاج وتحسين مردوديته، كالسعر التحفيزي للإنتاج، وانشاء نظام ضبط الأسعار المنتوجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تسمح بامتصاص فائق الإنتاج، إضافة الى تأمين الفلاحين من خلال صناديق التعاضد الفلاحية، مع العمل على دعم أسعار مستلزمات الإنتاج الفلاحي من أسمدة ومبيدات وبذور ذات نوعية وغيرها، في اطار برامج الإصلاح الاقتصادي.

وأصبح بذلك يمثل الناتج الفلاحي بالجزائر حوالي 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراوحت مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الخام بين حوالي 7% و9%وهي تناقص بإطراء جراء ارتفاع الأهمية النسبية لقطاعي المحروقات والخدمات، وذلك لما تزخر به الجزائر من موارد بترولية ضخمة، وهذا ما يؤكد على أن الفلاحة تسهم بقليل من تكوين الدخل الوطني.[1]

وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، فقد عرف ارتفاعا ملحوظا خلال كامل فترة الدراسة، حيث المعدل من 151 دولار عام 2000 الى حوالي 439 دولار عام 2011 محققا بذلك زيادة سنوية قدرت بحوالي 12.6% خلال نفس الفترة (الجدول 02)

الجدول 05: تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)

السنوات / البيان	متوسط الفترة 2000-2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الناتج الفلاحي (مليون دولار)	5.907	7.928	8.805	10.105	11.197	12.791	13.751	16.106	
مساهمة الناتج الفلاحي من الإنتاج المحلي الإجمالي	9.1	7.7	7.5	7.5	6.6	9.2	8.4	8.2	9.0
نصيب الفرد من الناتج الفلاحي (دولار)	174.6	240	263	297	323	323	362	439	

[1] خير الدين معطاه الله، سفيان عمراني، مرجع سابق ص 14.

المصدر وزارة الفلاحة، المرجع نفسه.

ثانيا: مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني في تلبية الحاجيات الغذائية

لقد خطت الجزائر خطوات مقدرة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسن الغذاء خلال الفترة بين عام 2000 و2011، فقد شهد الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني خلال هده الفترة تطور ملحوظا رغم وجود بعض الاضطراب، تعود للظروف المناخية غير المواتية في بعض الأحيان، إضافة الى الظروف الاقتصادية وأحيانا السياسية.

ويختل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الفلاحة عموما، لأنه الركزة الأساسية في توفير الغداء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة ادا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح. والجدير بالدكر أن هذا الفرع من الفلاحة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها: مجموعة الحبوب (القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال)، ومجموعة بقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، الى جانب الزراعات الصناعية.[1] وتتجلى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموعة الفلاحة الجزائرية، سواء كان ذلك من حيث المساحة الفلاحية المستعملة، أو من حيث معدل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله الاقتصادي، وتعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية. وذلك نظرا لأهميتها الغذائية الأساسية للسكان.

وبهذا فقد استطاعت الجزائر خلال الفترة (2000-2011) من تحقيق زيادة مئوية قدرها 30% في انتاج الحبوب الذي يعدل محصول استراتيجي، علما أن الأراضي المشغلة في زراعة الحبوب تشغل حوالي 39% من المساحة المزروعة في الجزائر.[2]

أما انتاج الخضروات ارتفع بنسبة مئوية 13.2% والحمضيات 13% وإنتاج الزيتون 15 %البطاطس 17.7%الحمضيات 13.2 % التمور 7.9 %إضافة الى الزيادة الكبيرة التي عرفتها الفاكهة، والمقدرة ب 20.4% خلال نفس الفترة (الجدول 06)

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 119.
[2] خير الدين معطى الله، مرجع سابق 2013 ص 06.

الجدول 06: تطور انتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر (2000-2011)

السنوات / المجموعة	2000	2004	2007	2008	2009	2010	2011
الحبوب	9.3	40.3	35.9	15.3	61.2	45.6	42.5
الخضروات	33.1	54.8	55.2	60.7	72.9	86.4	95.7
البطاطس	4.3	18.9	15.1	21.7	26.4	33.0	37.8
الحمضيات		5.9	6.9	7.0	8.4	7.9	11.1
أشجار الفاكهة	4.2	6.2	6.9	9.2	10.2	12.3	13.8
زراعة الزيتون	2.2	4.7	2.1	2.5	4.8	3.1	6.1
التمور	3.7	4.43	5.3	5.5	6.6	6.4	7.2
اللحوم الحمراء	2.5	3.2		3.2	3.5	3.8	4.2
اللحوم البيضاء	1.9	1.7		3.1	2.1	2.8	3.4
الحليب (10^6 لتر)	1.6	1.9		2.2	2.4	2.6	2.9

المصدر: غردي محمد، مرجع سابق ص 162.

وفي سياق أخر، يعد الإنتاج الحيواني هو الأخر وإمكانه كبيرة في الاقتصاد الفلاحي نظرا لما يوفره من منتجات تعد كنسبة مهمة في الغذاء الأساسي للسكان، وفي الجزائر من الدول التي تتوفر على ثروة حيوانية هائلة، تسمح بتوفر المنتجات الغذائية للسكان. وتتكون الثروة الحيوانية بالجزائر في محيلها من الأصناف التالية: تربية المواشي (الأبقار الأغنام والماعز) تربية الدواجن، اللحوم الحمراء...الخ.

وتشير البيانات أي تحقيق نمو في الإنتاج الحيواني خلال فترة (2000-2011)، اذ زاد انتاج اللحوم الحمراء من حوالي 2.5 مليون قنطار سنة 2000 الى حوالي 4.2 مليون قنطار سنة

2011، أي بمعدل نمو سنوي قدره 5.7%كما ارتفع انتاج اللحوم البيضاء كدلك 1.9 مليون قنطار سنة 2000 الى حوالي 3.4 مليون قنطار سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي قدره 6.6% على الرغم من تسجيل انتاج متدبدب طيلة الفترة محل الدراسة، بالإضافة الى دلك فقد عرف النتاج الحليب تزايدا خلال فترة الدراسة، فقد تم تسجيل انتاج قدر ب 1.6 مليار لتر سنة 2000، ليصل الى حوالي 2.9 مليار لتر سنة 2011، أي بزيادة سنوية قدرها 6.8% للفترة (2000-2011) ونغزى الزيادة في كمية الإنتاج الحيواني المحققة طيلة عشرية كاملة الى الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، حيث تبلغ حوالي 31 مليون رأس من الماشية، وقد ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصرا هاما من عناصر الأمن الغذائي وأحد أنماط الاستهلاكية الرئيسية في الجزائر. والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية بالجزائر[1].

الجدول رقم 07: تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال فترة (2000-2011)

السنوات	2000	2004	2009	2011
الأبقار	1595	1614	1682	1790
الأغنام (الضأن)	17616	18293	21405	23989
الماعز	3027	3451	3962	4411
الإبل	234	273	301	319

الوحدة ألف رأس

المصدر: وزارة الفلاحة، مرجع سابق

ان تحليل تطور نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الكلي، تدين النمو الدي حققته، حيث يسلط الضوء على الحيوية المرغمة للقطاع الفلاحي، حيث أن انتاج المواد الغذائية قد تضاعف مرتين أو ثلاث مرات (البطاطس، البقوليات...) غير أن هدا الاجراء يخفي التغيرات الهامة من سنة الى أخرى (3.8 سنة 2008، 21.7 سنة 2009).

كما أن الوحدة الغذائية بالكيلوغرام/ حريرة لكل نسمة وفي اليوم تزايد مستمر- حيث انتقلت من 2944 كغ/ حريرة كمتوسط للفترة (1990-1999) الى حوالي 3100 كغ/ حريرة للفترة

[1] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد - الأمن الغذائي في الدول العربية – الفصل العاشر 2012، ص 176.

(2000-2004)، وتبلغ دروتها سنة 2011 بحوالي 3500 كغ/ حريرة لكل نسمة في اليوم، والجدول الموالي يوضح ذلك[1]

01/ تطور مستويات الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية الأساسية:

وقد ساهمت زيادة الإنتاج في تقليص الفجوة الغذائية، وزيادة معدل الاكتفاء في عدد من المحاصيل بنسبة مختلفة، فعلى سبيل المثال تراوح معدل الاكتفاء الذاتي في الحبوب بين 30%و99%، الخضروات ين 99.6%و99.7%، مجموع اللحوم في حدود 89%. فبعد أن كانت مجموعة الحبوب نشكل نحو 69.5% من قمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية في عام 2000، فقد أصبحت نشكل حوالي 68.04% عام 2011.

[1]صندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق ص 176-179.

الجدول 08: تطور كمية الإنتاج المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية الرئيسية للجزائر خلال الفترة (2001-2011).

السنوات	مجموعات غذائية	المتاح للاستهلاك (ألف طن)	الاستهلاك الذاتي (%)	الفجوة الغذائية (%)
متوسط الفترة (2001-2005)	الحبوب	10794.09	30.46	69.54
	البطاطس	3645.64	99.60	94
	لحوم حمراء وبيضاء	471.65	89.38	10.62
	الخضروات	3645.64	99.60	0.4
2007	الحبوب	10646.25	33.83	66.17
	البطاطس	5536.93	99.77	0.23
	لحوم حمراء وبيضاء	437.11	85.14	14.86
	الخضروات	5536.93	99.77	0.29
2008	الحبوب	10623.50	16.02	83.98
	البطاطس	6084.88	99.72	0.28
	لحوم حمراء وبيضاء	435.95	86.71	13.29
	الخضروات	6084.88	99.72	0.28
2009	الحبوب	13172.31	39.88	60.12
	البطاطس	7316.87	99.65	0.35
	لحوم حمراء وبيضاء	524.70	88.13	11.87
	الخضروات	7316.87	99.65	0.35
2011	الحبوب	11665.80	31.96	68.04
	البطاطس	3975.40	97.15	2.85
	لحوم حمراء وبيضاء	660.49	90.50	9.5
	الخضروات	9594.81	99.73	0.27

المصدر: فوزية غربي، الزراعة في الجزائر بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية قسم الموارد البشرية سنة 2011 ص 112

من خلال الجدول يمكن معرفة ادا ما حققت الجزائر الاكتفاء الذاتي في بعض المجموعات الغذائية أم لا وكذا تطور هذا الأخير من 2001 الى غاية 2011. حيث عالج الجدول أربعة شعب غذائية هي الحبوب البطاطس اللحوم الحمراء والبيضاء والخضروات حيث نلاحظ أن الجزائر حققت قفزة هائلة في تحقيق الاكتفاء في الخضروات حيث أن الفجوة الغذائية في الخضروات كانت 29.54% سنة 2001، وتم تقليصها الى 0.27% سنة 2011، والأن في سنة 2016 أصبحت الجزائر تصدر بعض الخضروات. أما الحبوب فلازالت الجزائر العظمى تعاني في النتاج الحبوب وكل سنة تزداد أكثر الفجوة الغذائية في هذا المنتوج الذي لا يمكن الاستغناء عنه بالمرة... بحيث وصلت فيه الفجوة الغذائية الى 68.04% وهذا ما جعل الجزائر تدق ناقوس الخطر. أما بالنسبة للحوم والبطاطس فالجزائر تقريبا حققت الاكتفاء الذاتي.

ويحدر الإشارة الى أن النمو الديمغرافي الذي يعد عاملا مع تزايد الحاجيات الغذائية، حيث تطور نسبة النمو الطبيعي ب 3.5% سنوات (1970-1980) لينخفض الى 1.78% سنة 2006، ليعود تدريجيا الى الارتفاع من ذلك الحين ليبلغ 2.03% ليوم وهي نسبة توافق تماما تجديد، السكان[1].

03/ تطور حجم الصادرات والواردات الغذائية:

يمثل الاستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافا اليها صافي الاستيراد من هذه السلع، وفي حالة تفوق كمية الصادرات على الواردات، تتحقق معدلات أعلى من الاكتفاء حيث يمكن الاستفادة من عائدات التصدير في تعزيز الأمن الغذائي، وفي هذه الحالة تلجأ الدولة الى الاعتماد على القروض والمعونات لتغطية وارداتها الغذائية.[2]

وفي هذا السياق فان نمو الحاجات الغذائية نموا مستمرا بسبب، الضغوط الناتجة من التزايد الديمغرافي وهجرة السكان الى المدن، وأيضا التحولات في نمط الاستهلاك، السراد الذي جعل اقتصاد الجزائر يتسم بالعجز الغذائي، حيث صنفت الجزائر في المرتبة السادسة عالميا من حيث الواردات من القمح.

الجدول الموالي يبين تطور حجم الواردات والصادرات من السلع الغذائية في الجزائر:

[1] على خلفي، "واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي. معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011 ص 18.
[2] محمد سمير مصطفى، "الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الوقع وحلول المستقبل"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد 52 2010 ص 132-145.

الجدول 09: تطور حصيلة الصادرات الواردات الغذائية في الجزائر للفترة (2000 - 2011)

البيان / السنوات	2000	2004	2007	2008	2009	2011	2012
مصادرات غذائية	31	59	88	119	113	355	315
نسبة الصادرات الغذائية /الواردات الكلية	0.14	0.18	0.15	0.16	0.25	0.48	0.44
الواردات الغذائية	2416	3597	4954	7813	5863	9850	9022
نسبة الواردات الغذائية / الواردات الكلية	26.3	19.6	17.9	19.8	14.9	20.8	17.9
صافي الواردات الغذائية	238.5	3538	4866	7694	5750	9495	8707

الوحدة: مليون دولار

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في حجم الواردات من السلع الغذائية، حيث بلغ دروته سنة 2008 بنسبة 7813 مليون دولار، مسجلا بذلك نموا قدر بحوالي 58%أي أكثر من النصف، ويعود ذلك الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية.[1] وذلك نتيجة إضافة عوامل عديدة من بينها ارتفاع أسعار النفط، تزايد استخدام الوقود الحيوي، سوء الأحوال الجوية، القوى على سياسات التصدير وارتفاع أسعار العقود الأجلة للحبوب عام 2007-2008. ثم انخفضت سنة 2009 بحوالي 25% نتيجة تزايد الأسعار وزيادة الإنتاج المحلي من الحبوب، الذي قدر ب 52.5 مليون قنطار لتعود بعدها في الارتفاع. [2]

كما تساهم الصادرات الغذائية بنسبة ضعيفة في اجمالي الصادرات، حيث انتقلت نسبة مساهمة الصادرات الغذائية في اجمالي الصادرات من 0.14 % سنة 2000 الى 0.48 سنة 2011، ودلك رغم ارتفاع قيمة الصادرات الغذائية من 31 مليون دولار الى 355 مليون خلال نفس الفترة، ما يؤكد كرة أخرى على الأهمية الكبيرة التي يحتلها قطاع المحروقات في تركيبة الصادرات الجزائرية. وفي المقابل فقد شهد نصيب واردات الغذائية من اجمالي الواردات ارتفاعا تارة وانخفاض تارة أخرى، حيث بلغت نسبة مساهمة الواردات الغذائية في اجمالي الصادرات 26.3% سنة 2000، لتعرف بعدها انخفاضا طيلة السنوات التالية، حيث يتوفق دلك على كمية الإنتاج المحلي، والدي يتحدد في الغالب الأحيان بالظروف المناخية، والتي تؤثر بشكل كبير على

[1] محمد سمير مصطفى، مرجع سابق، ص 143.
[2] ميدل أيست أونلاين، منظمة الأغذية تراقب "من بعيد" أسعار الغذاء النارية. متحصل عليه من http//www.middleonline.comid=13899 تاريخ الزيارة 15-02-2016.

حجم الإنتاج في ظل تزايد الحاجات الغذائية، وبالتالي زيادة حجم الواردات من المواد الغذائية وانخفاض حجم الصادرات.

وكخلاصة فان الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجات من الموارد الغذائية، هذا الضعف توجد في تحويل موارد مالية هائلة لتغطية الفجوة الغذائية بدلا من استعمالها في تنمية القطاعات الاقتصادية.[1] كما يمكن الإشارة الى أن الاحتياجات الغذائية للبلاد يتم تلبيتها من الإنتاج المحلي بنسبة 70% والباقي حوالي 30% من الاستيراد، وهذا ما أفادت به وزارة الفلاحة الجزائرية في العديد من المحطات الدراسية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن زيادة العجز في الميزان السلعي للجزائر تحتي زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها الغذائي والفلاحي، وحيث لا تقابل قيمة الاستيرادات قيمة صادرات تغطيتها، فان حجم المشكلة يتفاقم مع الزمن، والاعتماد المتنامي على العالم الخارجي يعرض الى الكثير من المخاطر في حالة انخفاض أو توقف الامدادات لأسباب سياسة أو مناخية في البلدان الكبرى المصدرة للغذاء.[2]

المطلب الثاني: معيقات السياسة الزراعية في الجزائر.

ان الزراعة الجزائرية مرت بعدة واصلاحات جعلت منها حقل تجارب وايديولوجيات مستوردة لا تتلاءم مع مقوماتها.

وسنتطرق الى أبرز المشاكل والمعوقات التي يعرفها القطاع في الدراسة التالية:

أولا المشاكل الطبيعية

تعد الموارد الطبيعية أهم عنصر من عناصر الإنتاج بحيث عدم وجود موارد أرضية زراعية يعني عدم وجود انتاج ومعنى لرأس المال والعدالة في هذا القطاع، وأي مشكل في هذه الموارد يكون له الأثر السلبي على الإنتاجية الزراعية وعلى الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج الزراعي ومن المشاكل التي تواجهها الجزائر في مجال مواردها الطبيعية هي:

[1] يمينة كواحلة، خير الدين معطى الله، "محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري وخلال الفترة (1990-2008)"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قالمة العدد 06 جوان 2011 ص 293-294.
[2] انظر في ذلك رقية خلف الجبوري، "السياسة الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز الوحدة العربية، مركز الوحدة العربية، بيروت العددان 58-57 2012 ص 123.

أ/ مشاكل تتعلق بالموارد الأرضية:

تتوزع الأراضي الزراعية في الجزائر الى أراضي مستعملة للفلاحة وأراضي غير صالحة للزراعة وأخرى تتمثل في غابية والأراضي غير صالحة للزراعة وحلفائه.[1]

والمساحة المحصولية المستعملة حسب ما ذكرناه سابقا بلغت 8351680 هكتار، حيث نجد بأنها تعتبر ضئيلة مقارنة بمساحة الأراضي القابلة للزراعة، بالإضافة أن مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر مزروعة مطرية، وبالتالي تبرز الأهمية للسيطرة على مياه الأمطار وادارتها بما يحقق تحويل جزء من هذه الأراضي التي زراعات مروية وزيادة إنتاجية الأراضي نتيجة تنظيم عملية الري.

بالإضافة الى كل هذا وجب على الحكومة الجزائرية حماية الأراضي الزراعية من عملية التوسع العمراني، والقضاء على المشاكل التي تصيب التربة الزراعية والتي تأتي على النحو التالي:

❖ **مشاكل ملوحة التربة:**

وتصيب التربة الزراعية التي يعتمد أصحابها على الزراعة المروية، حيث يأدي الاسراف في عملية الري مع عدم إتمام عملية الصرف الى تملح التربة مما يتسبب في ظهور مجموعة من الظواهر المؤثرة على الإنتاج الزراعي، والتي منها انخفاض لنسب التكثيف الزراعي وانتشار نظام التبوير وتدني الإنتاجية، وعدم القدرة على التوسع الأفقي في الزراعة ومن أمثلة ظهور الظاهرة بالجزائر التملح في مشروع ما كنوا قرب وهو أن

❖ **ظاهرة الانحراف والتعرية:**

الى جانب ارتفاع نسبة الملوحة في التربة تعاني الأراضي الزراعية من مشكلة الانجراف والتعرية سواء الانجراف المائي أو الهوائي، ما يضطر المزارعين الى هجرة هذه الأراضي وهو يؤدي الى خروجها من دائرة الاستثمار الزراعي، حيث نجد أن نسبة 82% من الأراضي المطرية تتعرض لهذه الظاهرة في الجزائر. [2]

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 242.
[2] بن عمر بن الأخضر، "أثار التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية"، أطروحة ماجيستير، جامعة الجزائر، 2007 ص 91.

والمشكل الثالث الذي يصيب التربة الزراعية هو التعرية، حيث ينجم عن قيام السكان بالتهيئة الأرض عن طريق الحرث العميق لمرات عديدة قبل موسم المطر، مما يؤدي الى تهيئة ظروف مناسبة للتعرية الهوائية في حالة الموسم الجاف بواسطة المياه الجارية عند سقوط الأمطار.

❖ **ظاهرة التصحر:**

لقد حددت الأمم المتحدة أربعة حالات للتصحر تمثلت: [1]

- **التصحر الشديد جدا:**

ويتمثل بتحويل الأراضي الى وضعية غير منتجة تماما، وهذه لا يمكن استصلاحها الا بتكاليف باهظة وعلى مساحات محدودة في كثير من الأحيان، مع العلم أن هذه الأراضي كانت تتمتع بقدرات إنتاجية كبيرة.

- **التصحر الشديد:**

وينعكس بانتشار النباتات غير الرغوب فيها وانخفاض الإنتاج النباتي بحدود 50%.

- **التصحر المعتدل:**

حيث يتخفض الإنتاج النباتي بحدود 25%

- **التصحر الطفيف:**

ويتمثل بحدوث تلف أو تدمير في الغطاء النباتي أو التربة والحالة الأكثر انتشارا في الجزائر الأولى وترجع الى نمط استخدام الأراضي الزراعية من خلال القطع السيء للأشجار لاستخدامها كخشب وقود، وهو ما يؤثر على مساحات الغابات وبالتالي هذا العامل يسهم بشكل مباشر في تدهور البيئة وتوجهها نحو الجفاف.

ب/ مشاكل متعلقة بطبيعة الحيازات:[2]

يطغى على تحويل الحيازات في الجزائر طبيعة الحيازات الصغيرة ذات الإنتاج الموجه للاستهلاك العائلي بالدرجة الأولى، وهو ما يعرقل من وصول الإنتاج الى السوق والتوسع في

[1] http://www.arabocooraphers.net/vb/shouthread.php?t:27.52

[2] الحيازات: وهي وثيقة تعطيها الدولة لصاحب الأرض، وتعني الحق في الاستغلال أو السكن ولا تعني الملكية المطلقة هذا حسب المرسوم المؤرخ في 1985 الذي أتى في قانون العقاري 06/03.

الإنتاج، ومن جهتها تعاني الحيازات الجماعية من مشاكل البيروقراطية الإدارية وهو ما يضعف انتاجيتها،[1] والجدول التالي يوضح طبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر.

الجدول 10: طبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر.

طبيعة المستثمرة	عدد	بالمئة	المساحة	بالمئة	العمالة	بالمئة
مزارع جماعية 19/87	29835	3	1783023	21	245856	11
مزارع فردية 19/87	49958	5	437617	5	84455	4
مزارع عرشي	64541	6	759084	9	133746	6
مزارع خواص	718458	68	4711224	60	1443523	65
مزارع امتياز	19441	2	158344	2	29210	1
مزارع استصلاح	68135	5	384150	5	120613	5
مزارع غابية	4614	4	11828	1	6391	0.3
مزارع نموذجية	170	0.05	130964	2	7038	0.3
مزارعون دون أرض	90471	6.02	0	0	150117	8
محطات تجارب	46	0.03	4869	0.01	1354	0.6
مزارع أخرى	9915	1	33658	4	15464	7.8
المجموع	1052602	100	8414761	100	2237867	100

المصدر: فوزية غربي، المزارع العربية وتحديات الأمن الغذائي

– حالة الجزائر –مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2010 ص 285.

من الجدول يتبين بأن الأرض الزراعية متعددة الحيازات تعود السيطرة الى مزارع الخواص ثم المزارع الجماعية، وهو ما يضعف الإنتاجية الزراعية نتيجة مثلا نقص رؤوس الأموال للمزارعين الخواص، بالإضافة الى اعتمادهم على المنتجات الأكثر ربحية ومنه يمكن القول بأنه وجب على الدولة تسوية الخلل في الحيازات، لأن ذلك سيعود بالنفع العام على المجتمع والدولة في كافة مجالات الحياة والتي تتمثل فيما يلي:

تنظيم دمج عناصر الإنتاج بدرجة عالية في الكفاءة والفعالية.

- ضمان حسن استغلال الأراضي الزراعية.

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 285.

- المساهمة في تحقيق العدالة التوزيعية للأراضي الزراعية وفق مستحقيها
- زيادة التنسيق بين عناصر الإنتاج في وحدات إنتاجية مختلفة

ج/ مشكلة الموارد المائية:

لا شك أن العجز المائي يساهم بشكل كبير في العجز الغذائي، نظرا لكون الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل كبير على الموارد المائية، وبالنظر الى الاحصائيات السابقة عن المتاح من المياه في الجزائر نجد نقص في مواردها المائية بالإضافة الى مشكلة هدرها بسبب الأساليب التقليدية للري هذا الى جانب تعرضها للتلوث الصناعي كل هذا يؤدي الى مزيد من العجز الغذائي في الجزائر وبالتالي وجب عليها اتخاذ إجراءات وقائية أكثر فاعلية لحماية مواردها المائية من النقصان والعمل على تطوير أساليب الري المستخدمة في الزراعة.[1]

ثانيا: المشاكل البشرية

أ/ اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية:

زيادة معدل نمو السكان في الجزائر من أهم التحديات التي تواجه التنمية والذي يرجع الى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسيير الموارد الأرضية التي تتوافر عليها، حيث يرى الاقتصاديون بأن أصل المشكلة الاقتصادية هي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد، لكن القول الأصح هو عدم الاستغلال الأمثل للموارد بالإضافة الى الصراعات القائمة بين الدول من احتكار وحروب...الخ

ولذلك فان الزيادة السكانية مع انخفاض مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر يخلق مشكلة اقتصادية ألا وهي مشكلة توفير الغذاء، وللقضاء عليها وجب على الدولة توسيع المساحة المزروعة ما يسمح بزيادة الإنتاج.

ب/ الهجرة من الريف الى المدينة:

ان هجرة السكان من الريف الى المدينة تزيد من أعباء الزراعة نتيجة تثير أنماط الغذاء المطلوب، بالإضافة الى الانقطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجات السكان الجدد، ناهيك عن الاقتطاع من فرائض الزراعة ليس للتنمية الزراعية وانما للتنمية قطاعات أخرى نتيجة زيادة احتياجات السكان المتزايدين.

[1] بن عمر الأخضر، مرجع سابق، ص 95.

ولقد بلغ سكان المدن في الجزائر 65% في حين بلغ سكان الريف 35% من عدد السكان الإجمالي ويدل الفارق بين النسبتين عن حجم النزوح من الريف الى المدينة وهذا بالمقارنة بسنة 1980 التي كانت فيها نسبة السكان الريفي أكبر من سكان المدينة حيث بلغت 56% و44% على التوالي.[1]

ان للحد من الهجرة الريفية أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق برامج التنمية في الجزائر وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير المرافق الضرورية وتوفير المناخ الدعم اللازم والفعلي للفلاحيين.

ثالثا: المشاكل التكنولوجية

يعكس تخلف الإنتاجية الزراعية الجزائرية لتخلف المستوى التكنولوجي للإنتاج. فمازالت الزراعة تعتمد على وسائل غير تقنية بالإضافة الى عدم شراء التكنولوجيا الحديثة للزراعة، ويظهر التخلف بدءا من البذور غير الحسنة وغير ملائمة للبيئة ومشاكل انخفاض المطر، ويمتد التخلف التكنولوجي الى استخدام الأسمدة ومشاكل الأراضي المالحة ونقص الارشاد في مجال استخدام المعدلات السمادية المثلى.[2]

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للسياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر

لمعرفة تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في المستقبل وجب علينا معرفة نمو السكان بالإضافة الى الطلب والعرض الغذائي المتوقع في الجزائر خلال فترة الدراسة:

أولا: نمو السكان

شهد معدل نمو السكان في الجزائر انخفاضا من سنة لأخرى حيث بلغ سنة 2000 ما يقارب 1.74% وفي سنة 2008 بلغ 1.21% والجول التالي يوضح ذلك:

[1] التقديم الاقتصادي العربي الموحد 2010 ص 313.
[2] نور الدين منى، خالد السبع النجار، استراتيجية الأمن الغذائي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب سوريا 1994 ص 54.

الجدول 11: تطور معدل نمو السكان في الجزائر.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	1.74	1.71	1.68	1.65	1.28	1.22	1.22	1.22	1.21

الوحدة: نسبة مئوية

المصدر: وزارة الداخلية متحصل عليه من www.indexmunidi.com/g.g/241.fr Source

وانخفاض معدل السكان لا يعني بالضرورة انخفاض الطلب على الغذاء، لأن معدل النمو السكاني في تناقص ويعبر عنه بمعدل الزيادة الطبيعية زائد معدل صافي للهجرة، والطلب على الغذاء يبقى متزايد لكن بنسبة أقل، ويتوقع استمرار انخفاض معدل النمو السكاني في السنوات القادمة ليصل 1.17% سنة 2011 ومع ذلك يبقى هذا المعدل مرتفع مما يعني استمرار الفجوة الغذائية في الجزائر في المستقبل رغم السياسات المنتهجة، ولذلك وجب استغلال كل الموارد الطبيعية والامكانيات المالية والبشرية لتطوير القطاع الزراعي. بما يحقق لنا استمرار الأمن الغذائي، وهذا بمزيد من الاهتمام والجدية من طرف المسؤولين والمنتجين لأن تطوير هدا القطاع يتطلب إقامة بنية تحتية قوية، تمكنها (الحكومة) من توفير الغذاء للسكان في المستقبل.

ثانيا: الطلب على الغذاء

زيادة الطلب على الغذاء في الجزائر ناجم عن الزيادة في عدد السكان وعجز الاجهاز الإنتاجي على مواكبة الطلب المتزايد وهو انعكاس على الفاتورة الغذائية وبالنظر الى معدل الزيادة السكانية فان المتوقع أن الطلب على الغذاء سيبقى مرتفعا مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار نتيجة نقص العرض.

وحسب الإحصائية المتحصل عليها من الديوان الوطني للإحصاء فان معدل التضخم وصل 8.9% سنة 2012 مقابل 4.5% سنة 2011 والناجم عن ارتفاع أسعار المواد الفلاحية وارتفاع الأسعار سيودي بطلب الأفراد ذوي الدخول المنخفضة للأنماط الغذائية، وفي هذه الحال تأخذ إشكالية انعدام الأمن الغذائي بالتفاقم مما سيؤثر من الغذاء لمواجهة الزيادة وهو ما تقوم به الحكومة من خلال انتهاج سياسة حماية المنتجات الاستراتيجية من الزيادة في الأسعار. وبالتالي المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن وهذا ما لم ولن يتحقق الا إذا تم القضاء على المحتكرين والمضاربين في السوق الوطنية عن طريق تقوية جهاز الرقابة، والتدخل في السوق الوطنية من خلال أو تشجيع مؤسسات الاستثمارات المحلية والأجنبية بما يضمن الوفرة في الإنتاج وقيام

المنافسة، وهذا يأتي إذا كانت اتباع سياسات استثمارية خارج الوطن وخاصة في الدول التي تعيش في مرحلة انتقالية نتيجة الربيع وبالخصوص تونس ومصر.

ثالثا: الإنتاج

كما ذكرنا سابقا بأن الإنتاج الزراعي يتصف بالتذبذب نتيجة الاعتماد على الأمطار، ولذلك فان السياسات الزراعية المستقبلية تسعى الى تثبيت الإنتاج من خلال استعمال ري جديد والحفاظ على نوعية التربة وهو ما يساهم في المحافظة التي تسعى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تحقيقها بالنسبة للمنتجات الاستراتيجية التي تحقق الأمن الغذائي ما يلي:

1- البطاطا:

كما هو معروف في السنوات الماضية لم تعتمد الجزائر بشكل كبير على استيراد البطاطا، حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 94.28% خلال السنوات 2003-2007.[1] وهذا ويتوقع أن تستمر الزيادة في الإنتاج في السنوات القادمة حيث يتبين من خلال الجدول التالي التوقعات.

جدول 12: الأهداف المستقبلية لإنتاج البطاطا في الجزائر

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البطاطا	23039000	25047400	27248320	29254950	31639500	33626100

كمية الانتاج القنطار

Source : central de performance du renouveau de l'économie agricole, ministère de l'agriculture et de développement rural p :1.

من خلال الجدول يتبين بأن الجزائر قادرة على تحقيق هذه الزيادة وهو ما تم اثباته من خلال الاحصائيات المقدمة والتي جاءت على النحو التالي:

البطاطا: "2009" 26.8 مليون قنطار

"2010" 33 مليون قنطار

"2011" 38.6 مليون قنطار

[1] انظر الى رشيد بن عيسى، مرجع سابق، ص 160 169.

بالرغم من تحقيق الهدف المسطر من طرف الدولة وهو رفع نسبة الاكتفاء الذاتي الى 96.35% سنة 2010 الا ان الشكل لم يعد زيادة الإنتاج فقط وانما تعداه الى كيفية تكوين مخزون للبطاطا حتى اذا شهدت السوق نقص في الإنتاج قامت الدولة بالتدخل من خلال زيادة المعروض باستعمال البطاطا المخزنة، وإيقاف نزيف المنتوج للدول الحدودية التي شهدت الأحداث الأخيرة المتمثلة في الربيع العربي، ما انعكس سلبا على السوق المحلية من خلال نقص المعروض في الأسواق ما أدى الى ارتفاع الأسعار بشكل كبير وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

2- القمح:

يرى المتنبئون بأن القمح سيشهد في السنوات القادمة زيادة في الإنتاج وجاءت التوقعات على النحو التالي:[1]

الجدول 13: الأهداف المستقبلية لإنتاج القمح في الجزائر.

السنوات / البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القمح	8534780	9089500	9806480	10515400	11811000	1265220

كمية الإنتاج بالقنطار.

Source : central de performance du renouveau de l'économie agricole, ministère de l'agriculture et de développement rural p :1.

ومن الملاحظ من الجدول التفاؤل بزيادة الإنتاج من سنة لأخرى الا أن ذلك لم يتحقق فقد بلغ الإنتاج في سنة 2010 ما يقارب 2952.70 ألف طن، في حين بلغت الواردات ما يقارب 5729.83 ألف طن أي ما يقارب ضعف الإنتاج، وهو ما يعني تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي قدرت ب 34.03% وهذا راجع الى اعتماد هذا المنتوج بالنسبة الى المواطن وجب تطويره بشكل يسمح بزيادة الإنتاج في المستقبل بشكل يسمح بتقليص الفجوة الغذائية.[2] ولذلك وجب وضع استراتيجية شاملة طويلة الأمد لتوسيع المساحات المزروعة من القمح وتطوير وسائل الإنتاج والحصاد، وسبل حماية المحصول وزيادة كمية انتاج الهكتار الواحد من القمح، واستعمال البذور المحلية بعيدا عن المستوردة.

[1] انظر في ذلك minetere de l'gaicultuire p 25-28 مرجع سابق.
[2] انظر في ذلك: خلصة مالكي، مرجع سابق، ص 29 32.

وكما هو معروف بأن زراعة القمح ليست مكلفة ماديا وجب الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التالية التي تساعد على تطوير هذا المنتوج:

- معرفة النسبة التي توفرها الحقول المزروعة بالقمح من حاجة الدولة من الأعلاف.
- تحفيز رأس المال الوطني على الاستثمار في زراعة القمح ومنحهم التسهيلات اللازمة.
- توفير منح دراسية وبحثية في مراكز البحث العلمي والدراسات العليا وتشجع الطلاب على الإفادة منها.
- توفير البدور اللازمة وفك الاعتماد على الخارج.
- الاعتماد على الأنظمة المروية والمطرية.
- الاستفادة من تجارب الدول التي حققت اكتفاء ذاتيا في هذه المادة كالولايات المتحدة وأستراليا مثلا.[1]

وبالنظر الى ما حقق الى حد الأن وما ترفيه الجزائر في تحقيقه مستقبلا من زيادة في الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي. وجب على الدولة أخذ الأمر بجدية لأن هذا القطاع يعد حساسا خاصة في ظل التطورات التي ذكرناها سابقا على المستوى العالمي، واحتمال ارتفاع الأسعار العالمية في المستقبل واستخدام الغذاء كسلاح للضغوط على الدول، ولذلك يمكننا القول بأن هذه السياسة سوف تقدم الإضافة الى هذا القطاع لكن لا يمكننا ضمان استمرارية الأمن الغذائي وبقاء الاعتماد على الاستيراد في تحقيقه، وخاصة فيما يخص مادة القمح.[2]

ومن خلال ذلك وجب على الجزائر تقديم مزيد من الدعم. والاستثمارات وتشجيعها خاصة منها الأجنبية بما يعمل على تطوير القطاع ومن بين الأمور الواجب معالجتها ما يلي:

❖ **دعم المنظمات المحلية لإدارة الموارد المحلية:**

كلما زاد عدد المساهمين في مشاريع حماية الأراضي مكن ذلك من معالجة تحدي تدهور الأراضي بفعالية أكبر، ويقع في كثير من الحالات مشاريع حماية الأراضي على عاتق الجمعيات الوطنية والتي يعول عليها كثيرا في حل هذه المشكلة وهذا بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية لتحقيق أهداف إدارة الأراضي، ولذلك وجب إيجاد قاعدة عامة وترتيبات جديدة للتعاون بهدف تطوير التنمية الفعالة وتبني كل من حفظ الموارد وتقنيات زيادة الغلال.

[1] بلال خزار، "السياسة الزراعية وأفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة كلية العلوم الاقتصادية قسم التسيير 2013 ص 39 69.
[2] بلال خزار، مرجع سابق ص 61.

❖ **تطوير البنية التحتية التسويقية:**

فالتنمية الضعيفة والأسواق الراكدة من موانع تحسين الأراضي المتدهورة، فعدم وجود وسائط النقل الأساسية يحد من عملية تموين السوق بالاستثمارات اللازمة لتحسين الأراضي المتدهورة، فمثلا حرية أسواق الأسمدة المتطورة في جنوب شرق اسيا ساعدت بشكل كبير على تحسين الموارد، واعتبرت حل لمشكلة فقد العناصر لتربة دول الإقليم.[1]

ولذلك وجب على الجزائر تحسين البنية التسويقية لضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية مما يساعد على تحسيت قطاعها الزراعي من خلال تحسين نوعية التربة.

❖ **تشجيع نمو الدخل الريفي وتنويعه:**

من المعلوم أن نمو الدخل الزرعي يساهم بشكل كبير في الحد من تدهور الأراضي من خلال عدم النزوح الى المدن، فيقود نمو الدخل الريفي الى نمو أسواق المنتجات المتنوعة، والمنتجات الملائمة البيئية في الأراضي الحدية وتخلق زيادات للدخول فرصا أكثر لتكامل النظم الزراعية.

وفي رأي بأن أفضل طريقة لزيادة دخول المنتجين هو العمل على تشيع العقود بين المنتجين والمؤسسات الدولة كوزارتي الدفاع والتعليم العالي لتموين هذين القطاعين، وتكون هذه العقود مؤقته للسماح الأكثر من منج للاستفادة من هذه العملية مع تعويض الممولين السابقين من خلال تسهيلات لإقامة شركات للصناعات الغذائية، مع استغلال الموارد المالية المقدمة للدعم المباشر للفلاحين في إقامة مشاريع تطوير البدور وتحسين البنية التحتية.[2]

في ختام هذا المبحث نجد أنفسنا أمام جملة من الاستثناءات سواء من خلال تقيمنا لسياسة الزراعة أو من خلال التعرف على أبرز المعيقات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

ما يمكن ملاحظته في هذا المبحث أن السياسة الزراعية في الجزائر عرفت تطور كبير خاصة في الفترة الممتدة من (2009-2014)، حيث يمكن ملاحظة تطور مؤشر الأداء الفلاحي والمساهمة في الإنتاج، وكذلك تطور المساحات المزروعة في الجزائر من سنة (2000-2011) لكن كل هذا لم يمنع من النقص في الغذاء، أو حتى تحقيق قفزة كبيرة والابتعاد على الاستيراد من السوق الأوروبية.

[1] انظر في ذلك: فوزية غربي: مرجع سابق، ص 39.
[2] انظر في ذلك، يمينة كواحلة، مرجع سابق، ص 263.

لكن هذا الأخير ساهمت فيه عدة معيقات ولعل أبرزها المشاكل البشرية وهنا نتكلم عن مشكل رئيسي وهو زيادة معدل السكان في الجزائر وهو أهم تحدي يواجه الجزائر مستقبلا، وكذا المشكل التكنولوجي فمازالت الزراعة في الجزائر تعتمد على وسائل غير تقنية.

وخرجنا في الأخير برؤية مستقبلية أو متوقعة للمستقبل السياسات الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر وهذا عبر دراسة علمية يدخل فيها نمو السكان الحالي الى ذلك نسبة الإنتاج الحالية والمتوقعة في السنوات القادمة.

خلاصة الفصل الثاني

ما يمكن أن نستخلصه من هذا الفصل الذي كان يتعلق بالسياسات الزراعية والدور الذي تلعبه في تحقيق الأمن الغذائي... حيث يمكننا القول في المبحث الأول والذي تطرقنا فيه الى مجموعة السياسة الفلاحية الجزائرية من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي. أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر (PNDA)، كانت استراتيجيته واضحة جدا وهي تكثيف الإنتاج وتنويعه سعيا الى تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك شمل جميع ربع الوطن... ضف الى ذلك السعي الى توسيع الأراضي الفلاحية.

أما في المخطط الثاني وهو: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)، فلقد ركز على إعطاء ريف الجزائر لأهمية خاصة في انجاح المشروع، حيث وفر كل الإمكانيات والخدمات في الأرياف من أجل تحقيق الأمن الغذائي من خلال تنمية فلاحية مستدامة حيث أعط الدعم الفلاحي والسكنات الريفية وغيرها.

ولنجاح المخططين قامت الدولة الجزائرية بجملة من السياسات منها: سياسة تنمية الموارد المائية والأرضية والتي قامت فيها الجزائر بحماية التجمعات المائية واستصلاح الأراضي في الجنوب عن طريق إعادة الاعتبار للجنوب.

ومن خلال أيضا سياسة تنمية الريف والدعم الفلاحي، تنمية الريف من خلال توفير كل المرافق الضرورية والصحية والدعم، تنمية الريف من خلال توفير كل المرافق الضرورية والصحية والدعم الفلاحي، تنمية الريف من خلال توفير كل المرافق الضرورية والصحية والدعم الفلاحي يكون بدعم الدولة لكل المشاريع الفلاحية سواء بالتمويل أو من خلال الألات والوسائل المختلفة (الجرارات، الحاصدات).

في المبحث الثاني حاولنا الوقوف على مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر، حيث قمنا بتقييم الاستراتيجيات الزراعية، حيث شاهدنا تطور مؤشرات الأداء الفلاحي والمساهمة في الإنتاج وذلك في إطار التجديد الفلاحي والريفي... فارتفعت المساحة الفلاحية الاجمالية بنسبة 2.5% لكن تبقى ضعيفة جدا لأن هذا الارتفاع جاء به أخذ عشرة سنة من العمل... ضف الى ذلك تطور الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذائية بحيث ساهم مستوى الزيادة في الإنتاج في تقليص الفجوة الغذائية لكن في بعض الشعب فقط فمثلا في الحبوب مزال أمام الجزائر أشواط كبيرة لتقليص الفجوة الغذائية فقط الى تصل الى 69.5%. ولهذا قمنا بدراسة معيقات السياسة الزراعية في الجزائر، حيث نلاحظ أن أبرزها صنعتها الإدارة الجزائر من خلال وضع قوانين أو عراقيل كبيرة في حيازة أو ملكية الأراضي الفلاحية وكذا منع التنقيب على المياه الى برخصة قانونية وهي التي من شأنها أن تأخذ سنوات زيادة معدل نمو السكان التي تحول دون الوصول الى الأمن الغذائي. وكذلك الهجرة من الأرياف رغم توفير الدولة لكل مستلزمات الحياة.

أما عن الرؤية المستقبلية لسياسة الزراعة والأمن الغذائي في الجزائر فلقد قمنا بدراسة علمية والتي تقول لابد من معرفة (معدل نمو السكان، الطلب على الغذاء، الإنتاج...) ان سكان الجزائر من المتوقع أن يصل الى 48 مليون سنة 2017، حسب الديوان الوطني للإحصاء وعلى الرغم من هذا مزال الإنتاج لم يصل الى الدرجة المنشودة الا في بعض الخضروات كالبطاطا... وما زاد الطين بلة هو معدل الطلب على الغذاء المرتفع جدا وذلك لأن الجزائر أصبحت واجهة الأفارقة والاخوة السوريين وكذا بعض الليبيين ضف الى ذلك التهريب على الحدود المغربية خاصة لمنتوج الجزائري. لذلك خرجنا بتوصيات هي:

- ❖ يجب على الدولة دعم المنظمات المحلية واشراكها لإدارة الموارد المحلية
- ❖ تطوير البنية التحتية التسويقية: فالسوق الراكدة من موانع تحسين الفلاحة في البلاد
- ❖ فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي: مثل الأرجنتين فهي فتحت المجال للمستثمر الأجنبي من أجل العمل في الأرجنتين.
- ❖ تشجيع نمو الدخل الريفي وتنويعه: وهذا بالمساهمة في الدخل الفردي للمواطن الريفي من أجل بقاءه وعمله هناك على غرار ما تفعله المغرب في الريف المغربي أو بالأحرى في الصحراء المحتلة.

الفصل الثالث:

دور مديرية الفلاحة لولاية بسكرة في تحقيق الأمن الغذائي

ان الباحث في السياسات الزراعية الجزائرية وتأثيرها على الأمن الغذائي لابد عليه أن يدرس السياسات الزراعية والأمن الغذائي على حدي ثم يدرس العلاقة بين المتغيرين... وهذا ما قمنا من خلال دراستنا في الفصول السابقة، أما في هذا الفصل الختامي سوف نركز كل التركيز على الدراسة الميدانية أي الواقعية بالنتائج والأرقام، حيث سنعرف تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي هل هو إيجابي أو سلبي، كذلك سيتم معرفة تأثير بعض السياسات الزراعية في المحصول النهائي الذي من شأنه أن يوصلنا الى الأمان الغذائي ثم الى الأمن الغذائي.

لذلك قمنا باختيار ولاية بسكرة كنموذج أو كميدان لإجراء دراستنا ان صح التعبير، وذلك باختيارنا لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة للقيام بدراستنا والاجابة على كل استفساراتنا.

وهذا من خلال هذا الفصل الختامي الذي يتوافق والمباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالمديرية

المبحث الثاني: برامج مديرية الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية.

المبحث الثالث: تقييم السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي لولاية بسكرة.

تقديـــــــــم ولايـــــــة

تقع ولاية بسكرة في الناحية الجنوبية الشرقية للبلاد، تحت سفوح كتلة جبال الأوراس، التي تمثل الحد الطبيعي بينها وبين الشمال، وتتربع على مساحة تقدر بـ 21 509.80 كلم^2 وتظم 33 بلدية و 12 دائرة.

الحدود ولاية: يحدها من:

- الشمال ولاية باتنة.
- الشمال الغربي ولاية مسيلة.
- الشمال الشرقي ولاية خنشلة.
- الجنوب الغربي ولاية الجلفة.
- الجنوب الشرقي ولاية الوادي.
- الجنوب ولاية ورقلة.

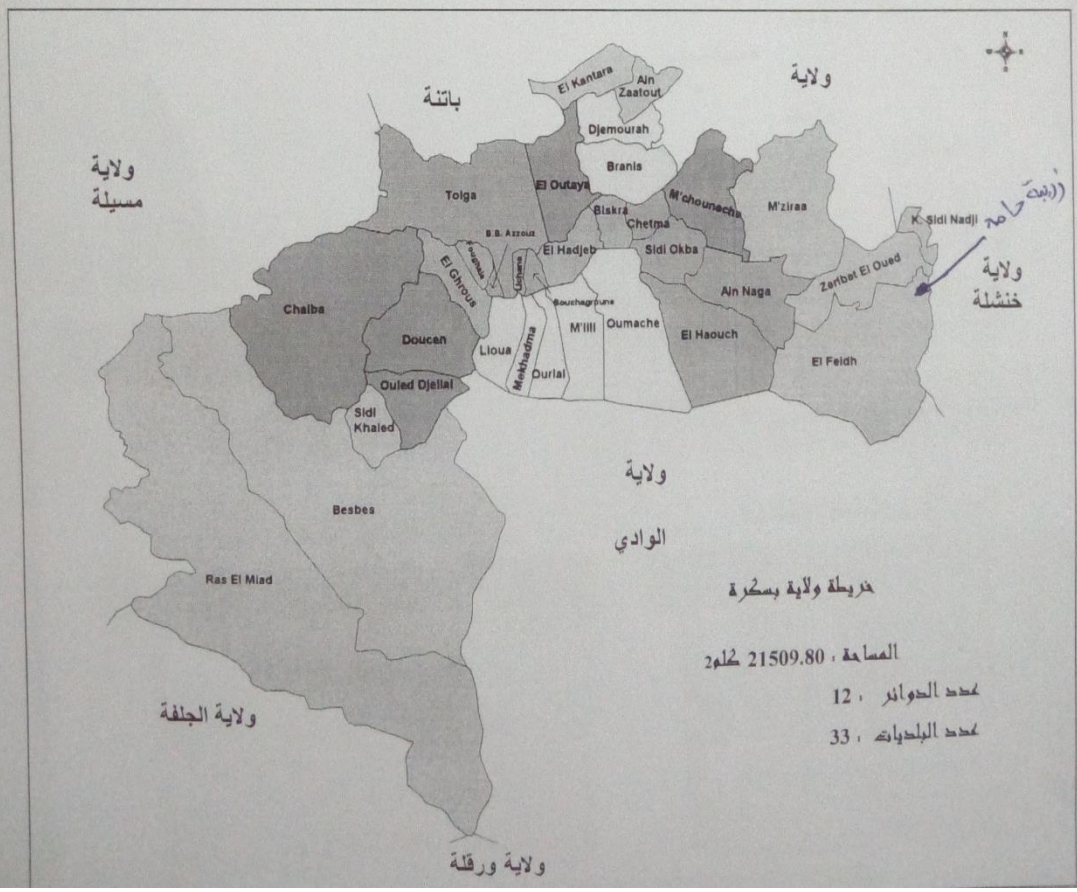

تقديم قطاع الفلاحة
✓التوزيع العام للأراضي
المساحة الإجمالية للولاية: 2 150 980 هكتار
المساحة الفلاحية الإجمالية 1 652 751 هكتار
المساحة الصالحة للزراعة 185 473 هكتار
المساحة المخصصة للرعي 1 399 746 هكتار
المساحة المسقية: هكتار108 622
منها الشعب الأساسية التالية:
•نخيل 42 911 هـ
•حبوب 24 799هـ
•خضروات 20 084هـ
•حقلية 14 497 هـ
•منها محمية 5 587 هـ
• منها محمية متعددة القبب 137 هـ
•أعلاف 7 592 هـ
عدد المستثمرات الفلاحية
63 471
✓ السكان
اجمالي السكان 849672
الساكنة الريفية 308813
الساكنة الناشطة 461547 نسمة
الناشطين في القطاع الفلاحي 206427
✓ موارد ومنشآت مائية
موارد مائية
مناقب 8 364
بتدفق 76 900 ل/ث
ابار 3 616 ل/ث
بتدفق 10 840 ل/ث
02 سد بسعة سعتهما 73 000 000م3
منشآت
احواض مائية
6636 بسعة 666967م3
شبكة السقي
85 كم

المبحث الأول: التعريف بالمديرية

تعتبر مديريات الفلاحة مؤسسة مركزية حيث تكون هذه الأخيرة هي السلطة العليا في مجال الفلاح في الولاية... حيث تقوم أيضا بالصهر على التنفيذ الحرفي للقرارات الصادرة عن الوزارة الوصية، وبما أن دراستنا تستوجب علينا الوقوف الميداني وبما أنه اخترنا مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة. لإجراء دراستنا كان لابد علينا أن نخصص مبحث خاص بالتعريف بالمديرية حيث قمنا فيه بدراسة مطلبين هما:

المطلب الأول: نشأة مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية.

المطلب الأول: نشأة مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة.

1- نشأة المؤسسة:

تعتبر مديرية المصالح الفلاحية مؤسسة خدمية عمومية تابعة لوزارة الفلاحة، ويتمثل دورها الأساسي في السعي الى ترقية وتطوير دور الفلاحة في الولاية من خلال التوجيهات والإصلاحات ودعم الفلاحيين وكذلك القيام بالإحصائيات.

أنشأت مديرية المصالح الفلاحية خلال التقسيم الإداري بأمر 74/69 بتاريخ 02 جويلية 1974، وذلك حين تحولت بسكرة من احدى الدوائر التابعة لولاية باتنة (الأوراس) الى ولاية مستقلة فكان من الطبيعي أن تكون لولاية بسكرة مديرية فلاحية خاصة بها.

وقد مرت المديرية منذ نشأتها بمراحل مختلفة وفقا للسياسات المتبعة من طرف الدولة، وعند كل مرحلة كانت تتغير بعض مهامها وكذلك تسميتها ففي بداية نشأتها سميت مديرية التنمية الفلاحية، ثم مديرية الفلاحة والثورة الزراعية وفي سنة 1984 أصبحت تسمى قسم أعمال الري والفلاحة، وأخيرا أطلق عليها اسم مديرية المصالح الفلاحية باعتبار أن المؤسسة عمومية ذات طابع اداري (ملفات وتوجيهات) وتعني (ارشاد)

فهي تقوم بعدة مهام أساسية ومهمة ففي أن واحد فهي تختص بإدارة نشاطات فلاحية بحتة وتقوم بإرشاد الفلاحي (كل بلدية تملك مرشد فلاحي) كما أنها تقوم بإنجاز المشاريع ذات الطابع الفلاحي ويكمل نشاطها تدعيم الفلاحي (مشاريع خاصة بالفلاحين والمربين) كما تساعد على تأهيل الفلاح وتكوينه (تعلم مشاريع خاصة بالفلاحين والمربين) كما تساعد على تأهيل الفلاح وتكوينه (تعلم

تقنيات والوسائل الحديثة وتطوير وتجديد الزراعة...) إحصاء الفلاحين وممتلكاتهم، تسيير هذه المؤسسة بميزانية من طرف الدولة (الوزارة).

الموقع: تقع مديرية المصالح الفلاحية في نهج الأمير عبد القادر في وسط المدينة.

مساحتها: المديرية منقسمة الى جزئيين: بناء قديم مساحته تقدر ب 600 م^2، وبناء جديد تقدر مساحته ب 300م^2 [1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية.

- **مخطط:** يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية الفلاحة لولاية بسكرة.

[1] يعقوب ياسمينة، طراري خولة، تصميم وإنجاز نظام ألي لتسيير مكتب الموارد البشرية لمديرية المصالح الفلاحية، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في الاعلام الآلي، فرع التسيير، المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بسكرة 2003 ص 02.

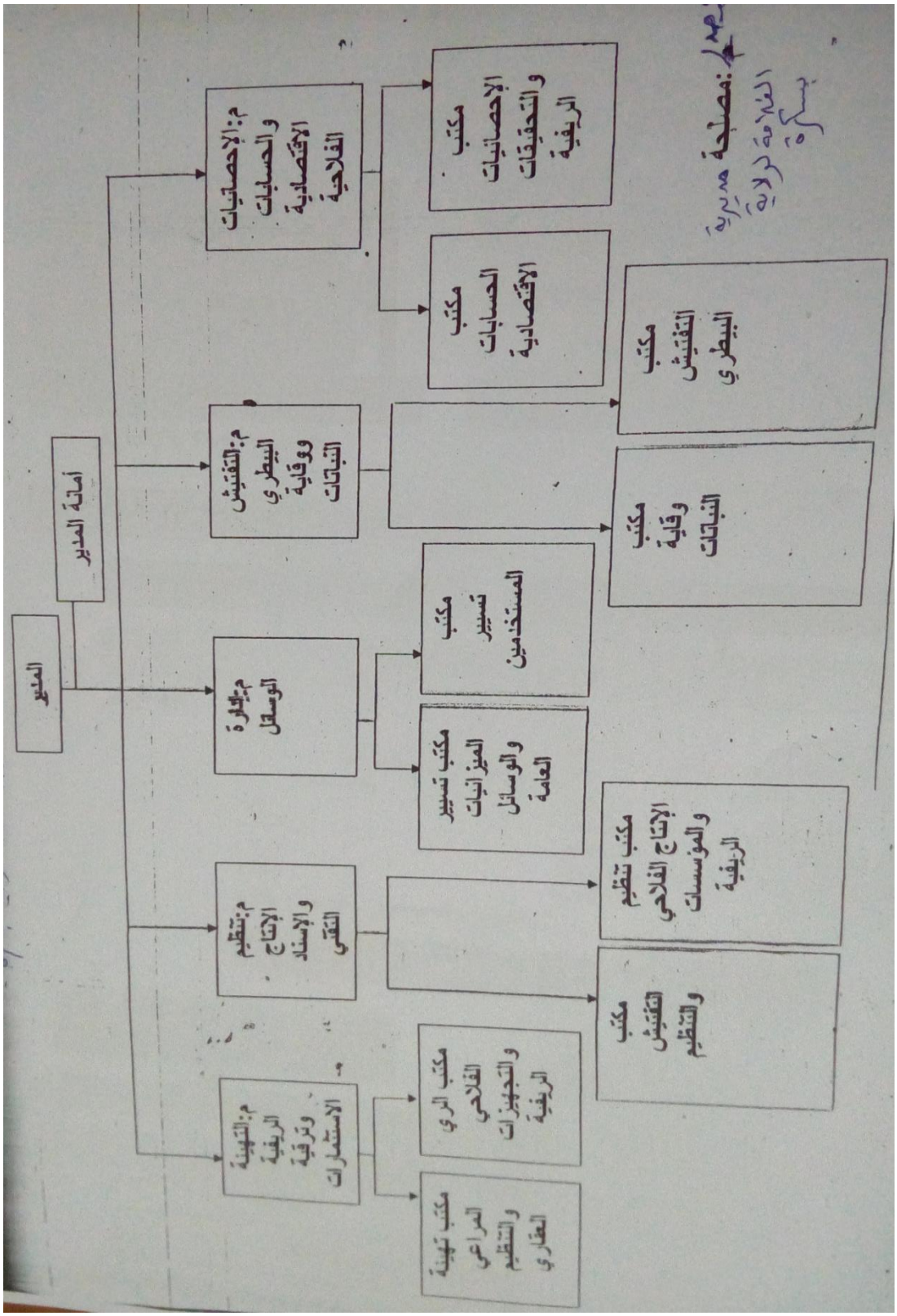
المدير
أمانة المدير
م:الإحصائيات والحسابات الاقتصادية الفلاحية
م:التفتيش البيطري ووقاية النباتات
م:إدارة الوسائل
م:تنظيم الإنتاج والإسناد التقني
م:التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات
مكتب الإحصائيات والتحقيقات الريفية
مكتب الحسابات الاقتصادية
مكتب التفتيش البيطري
مكتب وقاية النباتات
مكتب تسيير المستخدمين
مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة
مكتب تنظيم الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية
مكتب التفتيش والتنظيم
مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الريفية
مكتب تهيئة المراعي والتنظيم العقاري

2-مهام مديرية المصالح الفلاحية:

- تطوير الفلاحة على مستوى أراضي الدولة.
- دراسة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية والفلاحية.
- متابعة البرامج الفلاحية ومحاولة تطبيقيها.
- الحفاظ على الصحة النباتية والحيوانية لأراضي المنطقة.
- السهر على تنفيذ المشاريع المنجزة في إطار التنمية الفلاحية.
- تقوم بدعم كل النشاطات الخاصة بالمتعاملين والهيات ذات الطابع الفلاحي.
- تشارك في اعداد المخططات الفلاحية ودراستها ورفع قيمتها وتراقب الأعمال المتعلقة بالتهيئة الفلاحية.
- السهر بالاتصال مع مصالح الخارجية المعنية على احترام القوانين والتنظيمات والمقاييس التي تتعلق بجودة الإنتاج.
- متابعة النشاطات الهيئات التابعة لها.[1]

3- المهام التي تؤديها مديرية المصالح الفلاحية:

1.3: مصلحة الاحصائيات والحسابات الاقتصادية الفلاحية:

- انجاز برامج تحقيق الاحصائيات الفلاحية.
- اعداد وتسيير مختلف البطاقيات (عقارية، المنتجين، المؤسسات الريفية).
- اعداد المؤشرات الرئيسة الاقتصادية (المساحات تعداد المواشي).
- أسعار عوامل الإنتاج.
- مؤشرات الأسعار والمحاصيل.
- تعداد الحسابات الاقتصادية.

2.3: مصلحة التفتيش البيطري ووقاية النباتات:

- الحفاظ على الصحة الحيوانية والنباتية.
- التنشيط والسهر على تطبيق الإجراءات القانونية والتنظيمية التي من شأنها الحفاظ وتحسين الصحة الحيوانية والعمومية والنباتية.
- المتابعة والمحافظة الصحية لجميع أصناف الحيوانات داخل البلاد أو على الحدود من خلال البحث عن الأمراض الحيوانية المعدية من جهة ومن جهة التصريح بها علنيا (رسميا) ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

[1] المصدر: رئيسي مصلحة إدارة الوسائل لمديرية المصالح الفلاحية بسكرة، أفريل 2006 .

- القيام بمختلف الحملات الوقاية والفلاحية.
- مراقبة صناعة وتوزيع واستعمال المواد الوقائية والعلاجية
- تسليم أو سحب الرخص الخاصة بالبيع وتوزيع المواد الموجهة للوقاية والعلاج.[1]

3.3: مصلحة إدارة الوسائل

- تقوم بتسيير الموارد البشرية ومتابعة الحياة المهنية لموظفي المديرية.
- يعتبر همزة وصل بين المصالح التقنية والإدارية كما يعتبر الركيزة الأولى التي يرتكز عليها مكتب الميزانية والعمليات المالية.
- ضمان تسيير المستخدمين الإداريين والتقنين.
- ضمان سير الوسائل العامة المادية منها التجهيزات.
- تنفيذ مشاريع التجهيزات.

4.3: مصلحة تنظيم الإنتاج والاسناد التقني:

- ترقية النشاطات التنموية وتكثيف الإنتاج الفلاحي وكذا عصرنة الطرق الفلاحية وطرق تربية الحيوانات.
- السهر على تسخير عوامل ووسائل الإنتاج الضرورية لإنجاز مختلف الحملات الفلاحية كما تسهر على متابعتها وتقييمها.
- المراقبة والحفاظ على المقاييس (المعايير) على البذور والشتلات.
- السهر على الاستعمال العقلاني للمياه بإدخال تقنيات جديدة.
- القيام بالإرشاد الفلاحي ونوعية الفلاح من خلال الحملات الارشادية.

5.3: مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات:

- الحفاظ على الممتلكات العقارية وتنسيق النشاطات والعمليات الرامية لإنشاء منشئات تجهيزات تدخل في التطوير الفلاحي.
- المساهمة في عمليات تهيئة إقليم الولاية.
- التعريف بالمناطق والمحيطات للاستصلاح والتعريف بالوسائل المنجزة لها.
- السهر على حسن الصيانة لقنوات السقي وتصريف المياه (المالحة).
- المشاركة في تحديد عناصر تسعير المياه والسهر على تطبيقها.

[1] يعقوب ياسمينة، طراري خولة، مرجع سابق ص 3.

- ترقية الاستثمارات.[1]

4- مكتب تسيير المستخدمين:

يقوم هذا المكتب بمباشرة التسيير الإداري والقانوني وتنظيم الحياة المهنية للموظفين والعمال في مجال التسيير الإداري مثلا:

التوظيف (التعيين) – التثبيت – الترقية – الانتداب – العطل – التنقيط – إحالة على الاستيداع – التقاعد (الإحالة على المعاش).

التوظيف: يشمل التوظيف عدة أنواع بواسطة يمكن للمعني أن يعين في منصب ما.

التثبيت: هو اجراء قانوني في حق كل موظف أدى بإتقان وجدية أن يحصل عليه بعد فترة معينة من التربص.

الترقية: تعتبر حق يمنح للموظف الذي يستوفى الشروط المطلوبة للارتقاء من درجة الى درجة أعلى أو من سلكه الى سلك أخر بقرار السلطة المختصة يؤدي الى تحسين مركزه من الناحيتين الأدبية والمالية.

إحالة على الاستيداع: يعتبر إيقاف مؤقت لعلاقة العمل يستفيد منها الموظف المثبت في منصب عمله ويكون خلالها في وضعية عدم النشاط.

الانتداب: يعتبر حالة النشاط بالنسبة للموظف المثبت في منصب عمله والذي يدعى الى ممارسة وظيفة أو نشاط في هيئة أتو مؤسسة مستخدمة ويستمر هذا العامل في الاستفادة ضمن مؤسسته السابقة من حقوق بالأقدمية في رتبته الأخيرة وفي الرقية والتقاعد.

التقاعد: يعتبر أخر حق يتمتع به الموظف بعد حياته المهنية التي قضاها في خدمة المؤسسة ولهذا لابد من أن توفيه حقه تقديرا للخدمات التي قدمها لها حتى لا تتركه يواجه العوز المادي وتخفف عنه متاعب الشيخوخة للحصول على الإحالة على المعاش:

1. بلوغ الستين سنة من العمر على الأقل بالنسبة للرجل وخمسة وخمسين سنة للمرأة.
2. قضاء خمسة عشر سنة في العمل على الأقل. [2]

[1] يعقوب ياسمينة، طراري خولة، مرجع سابق ص 04.

[2] بوعراف وهيبة، سمطات فطيمة، تألية حالة المستخدمين لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة DSA، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في الاعلام الآلي، فرع التسيير المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، بسكرة 2006 ص 05.

5- بعض المواد القانونية الموجودة داخل المديرية:

تكلف مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني على وجه خاص بترقية أعمال التنمية وتكثيف الفلاحي وتحديث السلوكيات الزراعية وتربية الحيوانات وضمان متابعة تنفيذها.

تضم ثلاث (3) مكاتب:

1. مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية.

2. مكتب التكوين والتحسين والتشغيل الفلاحي والإرشاد.

3. مكتب التنظيم والتقييس.

المادة 7: تكلف مصلحة إدارة الوسائل على وجه خاص بضمان تسيير المستخدمين الإداريين والتقنيين وتنفيذ ميزانية مديرية المصالح الفلاحية والأقسام الفلاحية التابعة لها.

وتظم مكتبين (2):

1. مكتب تسيير المستخدمين والتكوين

2. مكتب تسير الميزانيات والوسائل العامة

المادة 8: تزود مديريات المصالح الفلاحية لولايات الجلفة والنعامة والبيض وتبسة والمسيلة وخنشلة والأغواط وورقلة وغرداية و**بسكرة والوادي** وبشار وأدرار بالمصالح الخمس (5) التالية:

1/ مصلح الاحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية: التي تتشابه مهامها مع تلك المحددة في المادة 3 أعلاه.

وتظم مكتبين (2):

1. مكتب الاحصائيات الفلاحية

2. مكتب التحقيقات الاقتصادية.

2/ مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية: التي تتشابه مهامها مع تلك المحددة في المادة 4 أعلاه.

وتظم مكتبين (2):

1. مكتب المفتشية البيطرية.

2. مكتب مفتشية الصحة النباتية.[1]

3/ مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات: التي تتشابه مهامها مع تلك المحددة في المادة 5 أعلاه والتي تكلف أيضا بالأعمال المرتبطة ب:

- ✓ تهيئة وتجديد المراعي.
- ✓ تطبيق التنظيم في مجال استعمال المراعي.

وتضم مكتبين (2):

1. مكتب الري الفلاحي والتجهيزات الريفية.

2. مكتب تهيئة المراعي والتنظيم العقاري.

4/ مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم التقني: التي تشابه مهامها مع تلك المحددة في المادة 6 أعلاه

تضم مكتبين (2):

1. مكتب الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية.

2. مكتب التقييس والتنظيم.

5/ مصلحة إدارة الوسائل: التي تشابه مهامها مع تلك المحددة في المادة 7 أعلاه

تضم مكتبين (2):

1. مكتب تسيير المستخدمين والتكوين.

2. مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة.

المادة 9: تزود مديرية المصالح الفلاحية لولايات تمنراست واليزي وتندوف بالمصالح الأربع (4) التالية:

1/ مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم الفلاحي: التي تشابه مهامها مع تلك المحددة في المادتين 3 و6 أعلاه

تضم مكتبين (2):

[1] بوعراف وهيبة، سمطات فطيمة، مرجع سابق، ص 26.

1. مكتب تنظيم الإنتاج الفلاحي والمؤسسات الريفية

2. مكتب الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية.

2/ مصلحة المفتشيات البيطرية والصحة النباتية: التي تشابه مهامها مع تلك المحددة في المادة 4 أعلاه.

تضم مكتبين (2):

1. مكتب المفتشية البيطرية.

2. مكتب مفتشية الصحة النباتية.

3/ مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات: التي تشابه مهامها مع تلك المحددة في المادة 5 أعلاه

تضم مكتبين (2):

1. مكتب الاستصلاح والتنظيم العقاري.

2.مكتب ترقية الاستثمارات ومتابعة المشاريع.

4/ مصلحة إدارة الوسائل: التي تشابه مهامها مع تلك المحددة في المادة 7 أعلاه

تضم مكتبين (2):

1. مكتب تسيير المستخدمين والتكوين.

2. مكتب تسيير الميزانيات والوسائل العامة.[1]

في ختام هذا المبحث الذي كان نظريا بامتياز نجد أنفسنا قد تعرفنا على نشأة مديرية الفلاحة لولاية بسكرة كذلك لقد تعرفنا في الأخير على الهيكل التنظيمي للمديرية وعمل كل مكتب فيه أي دور كل مكتب فيه، وعرفنا أيضا بعض المواد القانونية التي تضبط عمل المكاتب داخل المديرية، وهذا من خلال تسليط الضوء على البعض منها... وهذا ما قص يمكن أن يكون في فصل نظري تمام.

[1] بوعراف وهيبة، سمطات فطيمة، مرجع سابق، ص 27 28.

المبحث الثاني: برامج مديرية الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية.

بعد دراستنا للمبحث النظري أي المبحث الأول، كان لابد علينا من التطرق الى المبحث الثاني وهو ما يتعلق بالعمل الإداري للمديرية التي من شأنه تحقيق الأمن الغذائي على مستوى تراب الولاية، حيث سنتطرق في هذا المبحث الى نقطتين أساسيتين: البرامج المتبعة من طرف المديرية في إطار PNDA لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية وكذلك تأثير سياسة التجديد الاقتصاد الفلاحي REAعلى الأمن الغذائي في بسكرة، أما تقييم السياسة الزراعية على مستوى الولاية ومدى تحقيقها للأمن الغذائي هذا سيكون في الفصل الثالث.

المطلب الأول: برامج المديرية في إطار مخطط (PNDA) لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية.

المطلب الثاني: تأثير سياسة التجديد الاقتصاد الفلاحي (REA) على الأمن الغذائي في بسكرة.

المطلب الأول: برامج المديرية في إطار مخطط (PNDA) لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية.

تعتبر المديرية الوسيط الرسمي بين وزارة الفلاحة والفلاحيين على مستوى كل تراب الولاية... وحيث سعت مديرية المصالح الفلاحية الى التطبيق الحرفي لكل المخططات والبرامج الحكومية وذلك بتفعيلها وتنشيطها وكذلك المراقبة الميدانية.

ومن هذه المخططات نذكر مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر (BNDA).

حيث كما جاء على لسان (العايب لزهر رئيس خلية الدعم على مستوى المديرية) أن هذا المخطط المؤرخ في جويلية 2000 م جاء في فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث قامت مصالح الفلاحة على مستوى الولاية بتدعيم كل المستثمرات الفلاحية حسب المرسوم الرئاسي 599 المؤرخ في 19 جويلية 2000م. والذي مس جميع العمليات الفلاحية.

1/ أهداف المديرية من خلال مخطط PNDA.

- الزيادة في المساحة المغروسة على مستوى الولاية والمحافظة عليها.
- الزيادة في الإنتاج خاصة التمور والقمح والخضروات.
- استغلال الأراضي الغير مزروعة واستصلاحها.
- مساعدة كل الفلاحين على مستوى تراب الولاية سواء ماديا أو بالرسائل.
- جعل ولاية بسكرة في الرتبة الأولى في الإنتاج والمساهمة في انجاز الفلاحة في الجزائر.

- والهدف الأساسي هو المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي من خلاله نصل على تحقيق الأمن الغذائي.[1]

كما قامت مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة بدراسة كل البلدية من أجل إعطاء الدعم الذي يصلح لكل بلدية فهناك اختلاف كبير بين بلدية مشونش وبلدية زريبة الوادي مثلا وكذلك اهتمت هذه الدراسة بالموارد الموجودة والتي يمكن أن تصبح موجودة وكذلك التخصص فمثلا بلدية أولاد جلال متخصصة في الإنتاج الحيواني عكس بلدية مزيرعة التي تنتج الخضروات والتي ساهمت المديرية في جعل سوق بلدية مزيرع من أكبر الأسواق على مستوى الوطن.

يضيف السيد العايب لزهر: " .... زريبة حامد مستقبل الولاية من أجل تحقيق الزيادة في الإنتاج ففي هذه القرية استطاعوا الوصول بفضل هذا المخطط (PPNDA) الى تحقيق 183 ألف قنطار من القمح وهذه سابقة في تاريخ الولاية... حقا نستطيع النجاح"

لقد منحت مديرية المصالح الفلاحية على مستوى الولاية وبفضل مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر الكثير من التسهيلات.[2]

2/ الدعم المقدم من طرف المديرية في إطار مخطط (PNDA)

- تم منح 16 ألف مقرر دعم على مستوى الولاية أنجزت 10 ألاف مستثمرة فلاحية بمبلغ 3587631 مليار دينار، وأهملت 4 ألاف ويوجد منها الملفات الملغية
- أعطت المديرية الحصة الكبر من الدعم وذلك في غرس النخيل خاصة في بلدية طولقة والغروس وفوغالة. بنسبة من الدعم الكلي وصلت 45%.
- إعطاء الأولوية لتنقيب على المياه... والتسهيل من الاجراءات الإدارية للفلاحين من أجل الحفر خاصة في بلدية الفيض حيث دعمت 12 منقب ب 10% لكل منقب.
- المساهمة في 20% من ثمن البذور والأعلاف وأكبر مستفيد دائرة أولاد جلال.
- بناء أحواض لحفظ المياه بالنسبة للفلاحين، بمساحة 80م^2 للحوض.

[1] مقابلة مع: السيد العايب لزهر، تقني سامي فلاحي ورئيس خلية الدعم الفلاحي بمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 26 أفريل 2016، ساعة 09:37

[2] السيد العايب لزهر، مرجع سابق.

- انجاز غرف التبريد لحفظ التمور ومثال ذلك الغرفة التي أنجزت في طولقة بمساحة 4 هكتار أي غرفة عملاقة ساهمت فيها وزارة الفلاحة ب 60% والبنك الممول وهو الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية ب 40%.
- تعتبر المديرية أن أكبر الدوائر المستفيدة من الدعم في إطار المخطط الوطني لتنمية الفلاحية في الجزائر (PNDA) هي:

جدول 14: أكبر الدوائر المستفيدة من الدعم الفلاحي في بسكرة في إطار PNDA

الدوائر	نسبة الاستفادة من الدعم الكلي للولاية	مبلغ الاستفادة	أكبر البلديات المستفيدة من هذه الدوائر
طولقة	%38	12 مليار دينار	برج بن عزوز وليوة
أورلال	%22	9.7 مليار دينار	أورلال
سيدي عقبة	%13	7.3 مليار دينار	السعدة
أولاد جلال	%7	5 مليار دينار	أولاد جلال
زريبة الوادي	%12	7.1 مليار دينار	الفيض وزريبة حامد
بلدية بسكرة	%8	6.6 مليار دينار	لوطاية والحاجب

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أن دائرة طولقة أكبر المستفيدين من دعم PNDA كما يمكن ملاحظة أكبر البلدية المستفيدة مثل برج بن عزوز وليوة... لكن بلدية أو دائرة بحجم زريبة الوادي التي فيها أربعة بلديات منتهجة كانت تستحق حجم أكبر من الدعم في إطار مخطط التنمية الفلاحية والريفية، كما يمكن ملاحظة غياب بلدية تعتبر القلب النابض للولاية في الإنتاج وهي بلدية مزيرعة.

3/ دور المديرية في برنامج التنمية الفلاحية والريفية

في البداية كان دور المديرية هو ارشادي أي توعية المواطنين الفلاحين بالبرنامج وما يحمله وكيفية السداد وكذلك الامتيازات الموجودة فيه ثم تمحور دورها ثلاثة نقاط رئيسية.

أ/ كيفية التنفيذ:

حيث في هذه المرحلة يتم جمع الملفات من طرف المواطنين المنخرطين ويتم فيها دراسة كل الملفات من طرف الهيئة أو الفروع الموجودة على مستوى البلدية والدوائر وتكون الدراسة بواسطة لجنة مختصة.

ب/ دفتر الأعباء:

يتم انشاء دفتر خاص بالمستفيد من طرف المديرية ويكون فيه كل شيء واضح كالشروط ومدة الارجاع والقيمة المادية الممنوحة وينضي فيه في الأخير رئيس المصلحة وكذا المستفيد.[1]

ج/ المراقبة:

في الأخير يكون دور المديرية المرقبة، بما أنها تمثل السلطة الوصية وذلك بتشكيل لجان لكي شهر على سير العمل المقدم، وكذا التقييم الدوري للعمل ومحاسبة المخالفين للشروط الموجودة في دفتر الأعباء.

4/ نجاح البرنامج من طرف المديرية:

حسب نائب رئيس المصلحة السبتي بن عمار فلقد حقق المخطط نجاح كبير على الأوراق حيث نجحو في إنجاح 10 ألف مستثمرة على مستوى الولاية لكن أكثرها في انتاج الخضروات والنخيل... لكن لم ينجحوا في تحقيق اكتفاء ذاتي يصل الى 100%.

لكنهم اقتربوا كثيرا منه، حيث تم تحقيق الاكتفاء في الخضروات والتمور لكن القمح يبقى هاجس يؤرق الولاية.[2]

المطلب الثاني: تأثير سياسة التجديد الاقتصاد الفلاحي (REA) على الأمن الغذائي في بسكرة.

تعتبر سياسة التجديد الاقتصادي الفلاحي REA جديدة نوع ما حيث حلت سنة 2009 بموجب المرسوم الرأسي 382 المؤرخ في أفريل 2009... الجديد في هذه السياسة أنها مست جميع الولايات

[1] السيد العايب لزهر، مرجع سابق

[2] مقابلة مع: السيد السبتي بن عامر، نائب رئيس مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، في لجنة دراسة الملفات على مستوى الولاية، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 25 أفريل 2016، ساعة 10:19.

دون استثناء وخاصة الفلاحية منها ونتكلم هنا على (بسكرة، والواد وعين الدفلى والشلف، ومعسكر...)

كما حملت هذه السياسة على خماسي أولا وخماسي ثاني، الخماسي الأول من 2009 الى 2014، أما الخماسي الثاني من 2014 الى 2019. الجدير بالذكر أن هذه السياسة ممولة من طرف الصندوق الوطني لتنمية والاستثمار الفلاحي.

نحن ما يهمنا هنا ولاية بسكرة وكيفية استفادتها من هذا البرنامج وما حققته من خلاله لدعم تحقيق الأمن الغذائي... ان أهداف مديرية المصالح الفلاحية من خلال هذا البرنامج تتمثل فيما يلي:

- دعم الاستمرار في المخطط الأول PNDA من خلال سياسة التجديد الفلاحي.
- المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى الوطن وليس على مستوى الولاية عكس المخطط الأول.
- دعم الراغبين الجدد في انجاز مستثمرات فلاحية خاصة.
- الاهتمام بالثروة الحيوانية وذلك بالمساهمة في إنجازها وتنميتها.
- تنويع الإنتاج عكس المخطط الأول.[1]

2/ الدعم المقدم من طرف المديرية في إطار برنامج التجديد الاقتصاد الفلاحي:

في إطار الدعم المقدم فلقد استقبلت المديرية 9670 ملف الاستفادة كانت كلها مقبولة، بمبلغ استثمار قدر ب 1032530343.22 دج حيث يعتبر هذا المبلغ سابقة قي تاريخ المديرية.

ولدينا بعض مما دعم في الفلاحة على مستوى الولاية.

- **الماكينات الفلاحية:**

الملفات المقبولة: 327

مبلغ الاستثمار: 270936501.05 دينار

والماكنات هنا نحن نتكلم على كل ما هو ألي يخدم الفلاحة أي (إجراءات، حاصدات...)

[1] يعقوب ياسمينة، طراري خولة، مرجع سابق ص 53.

❖ **مستثمرات غرس الزيتون (قرار 160 في 2010/04/07)**

لقد دعمت 294 مستثمر بمبلغ دعم 9000000 دج

❖ **مستثمرات الحمضيات (قرار 586 في 2010/07/01)**

تم تدعيم 8 مستثمرات فلاحية بمبلغ وصل 634000 دج، لكن ألغيت في الأخير بعد دراسة معمقة.

❖ **تجهيزات الري الفلاحي المناقب**

حيث تم دعم 183 مناقب على مستوى الولاية بمبلغ دعم 102937100.03 دج ثم تم تقليص عدد المناقب ليستقر في الأخير على 168 منقب.

أما فيما يخص بعض الشعب فهناك جدول ويضح ذلك من 2009 الى 2014.[1]

[1]مقابلة مع: السيد طارق بن صالح، نائب رئيس خلية مكتب الاعلام مكلف بالإعلام على مستوى مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 25 أفريل 2016، ساعة 8:34 .

جدول 15: جدول يمثل جميع الشعب المدعمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية في إطار برنامج التجديد الاقتصاد الفلاحي (2009 - 2014).

الشعبة المدعمة	الملفات المقبولة	المبلغ المقترح	المبلغ المنجز
اللحوم البيضاء والحمراء	14 ملف	280000 دج	240000 دج
غرس الجبار	342 ملف	12697477.60 دج	1678249.60 دج
أحواض الماء	العدد 42 بسعة 4200م^3	60000000 دج	برنامج ملغي
الطاقة الكهربائية	مساحة 33004.77 هكتار	115433910.00 دج	1128685550.00 دج
تربية النحل	146 ملف	12468300.00 دج	12468300.0 دج
الأسمدة	الكمية 17187.06 قنطار	15885095.20دج	15885095.20 دج
الجرارات	8 ملفات	1619275.32 دج	في طور الإنجاز
الكهرباء	100 كلم^3	2500000000 دج	123749999.50 دج

المصدر: مديرية المصالح الزراعية لولاية بسكرة تقرير 2013.

3/ دور مديرية المصالح الفلاحية في انجاز برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي (REA)

تعتبر دور المديرية هنا كبير وأكبر من البرنامج الأول حيث في هذا البرنامج كان للمديرية خرجات على مستوى كل تراب الولاية بواسطة لجان خاصة لكي تقف على كل ما ينقص أو ما يجب تفعيله وكيف سيوجه الدعم في هذا البرنامج... ويتجلى دورها فيما يلي:

- **دراسة كل المناطق:** هنا يتم دراسة كل البلديات لكي يعطي الدعم حسب ما يخص كل بلدية فمثلا يكون ملف من شخص يطلب الدعم في المواشي وطبيعة بلديته لا تسمح بذلك هنا الملف يرفض.
- **جميع الملفات من الفلاحيين:** هنا تقوم لجنة الدعم الفلاحي من جمع الملفات ودراستها ورفض كل ملف يخالف الشروط.
- **عرض برنامج الدعم:** تعرض مديرية الفلاحة البرنامج الخاص بالدعم وكيفية سيره على مدار سنوات الدعم بالإضافة لكيفية السداد.

- **مراقبة سير العملية:** حيث تكون هنا المراقبة عبر حملات أو خرجات ميدانية عبر كل البلديات المستفيدة... وكذلك باستدعاء الأشخاص
- **تقييم أداء البرنامج:** تعمل مديرية المصالح الفلاحية في الأخير، على تقويم برنامج الدعم ومدى تحقيقه لشروط المتعارف عليها ويكون هذا في سجل خاص.[1]

4/ نجاحات برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الولاية:

اعتبر السيد طارق بن صالح أن هذا البرنامج يعتبر الأنجح على مستوى الولاية حيث حقق كثيرا من النجاحات لعل أبرزها هي الخماسي الأول ويتمثل في تحقيق ما يلي:

506 طن من التمر منها 102 صدر خارج الوطن في 2012 كما حقق والأول مرة اكتفاء ذاتي من القمح وذلك بقدرة إنتاجية فاقت 1863.02 طن على مستوى الولاية وعدد كبير من الخضروات يصعب تحديدها لكن حققت الولاية اكتفاء ذاتي وأمن غذائي الا في بعض الخضروات، وتجدر الإشارة هنا أن ولاية بسكرة في هذا البرنامج نجحة في انتاج البطاطا.

يضيف السيد طارق بن صالح في الخماسي الثاني لهذا البرنامج الذي هو يربط من 2014 الى 2019... نحن لحد الأن نسير في الطريق الصحيح، الولاية حققت أعلى نسبة في تاريخها في مجال انتاج اللحوم حيث نسعى ليكون سعرها في متناول المواطن من أجل تحقيق الأمن الغذائي... كذلك في تربية النحل لقد حققنا أشواط كبيرة في طريقنا من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

ما يمكن استخلاصه من المبحث الأخير أن مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة سعت من خلال مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر PNDA وكذلك برنامج التجديد الفلاحي والاقتصادي REA... الى تحقيق اكتفاء ذاتي على مستوى الولاية ومن ثم الوصول الى الأمن الغذائي ولهذا فعلت المديرية كل ما عليها وأكثر من خلال الدعم المقدم للوصول الى الهدف المنشود ومن خلال الاحصائيات الرقمية يمكننا فعلا أن نؤكد أن الولاية حققت أشواط عملاقة في تحقيق التنمية الفلاحية ويمكن الحكم على برامج المديرية أنها ناجحة بنسبة تفوق.

[1] اطارق بن صالح، المرجع نفسه.

المبحث الثالث: تقييم السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي لولاية بسكرة.

لقد تم التطرق في المبحثين السابقين الى المديرية وعملها وكذلك البرامج التي سهرت المديرية على انجاحها من أجل الوصول الى الأمن الغذائي على مستوى الولاية... لذلك كان من الضروري أن يكون المبحث الثالث يصمم السياسات الزراعية على مستوى الولاية حيث يمكننا من خلال هذا الأخير معرفة النجاحات والفشل كما يمكننا من خلال هذا الأخير معرفة النجاحات والفشل كما يمكن معرفة هل فعلا ولاية بسكرة حققت النجاحات والفشل كما يمكن معرفة هل فعلا ولاية بسكرة حققت الأمن الغذائي أم لا.

كل هذا سيتم مناقشته من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: انجازات مديرية المصالح الفلاحية في إطار تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الثاني: معيقات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في ولاية بسكرة.

المطلب الثالث: أفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في ولاية بسكرة.

المطلب الأول: انجازات مديرية المصالح الفلاحية في إطار تحقيق الأمن الغذائي.

ان الحديث على إنجازات مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة طويل جدا لأن هذه المديرية وحسب السيد رحماني قويدر رئيس مكتب الإحصاء بالمديرية قدمت الكثير والكثير جدا من أجل خدمة القطاع الفلاحي في الولاية والنهوض به سواء في السياسة الفلاحية القديمة أو حتى السياسة الجديدة هنا نتكلم على الأنساج وأكناك.... لكن يمكن أن نلخص أبرز إنجازات المديرية خدمة للفلاحة ومحاولة للوصول الى أمن غذائي فيما يلي:

1- الامتيازات الفلاحية:

في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 2011/02/23 تم اقتراح 127 محيطا فلاحيا عبر 20 بلدية بولاية بسكرة بمساحة اجمالية مقدرة ب 95710 هكتار حيث تمت المصادقة على 50 محيطا منها بمساحة 35540 هكتار وهي في انتظار الدراسة من طرف مكاتب

مؤهلة و11 محيطا بمساحة 4640 هكتار على وشك الدراسة من طرف لجنة تنفيذ توجيه التنمية الفلاحية.

لقد تم انشاء 45 محيطا بمساحة 8197 هكتار عبر 25 بلدية في إطار الامتياز الفلاحي بواسطة العامة الامتيازات الفلاحية، حيث تم تحيين أصحاب الامتياز وعددهم 1827 مستفيد تبلغ المساحة المستصلحة والمستغلة الى يومنا هذا 2182 هكتار. [1]

2- الكهرباء الفلاحية:

في إطار البرنامج الخاص بتنمية ولايات الجنوب لقد تم إيصال 50 منقبا بمحيط ساقية الرمل ببلدية أولاد جلال على مسافة 8.315 كم و19 منقبا بمحيط فيض السلة ببلدية عين الناقة على مسافة 11.150 كم أما محيط الطنقور ببلدية لوطاية بمسافة 30 كم فهو في طور الإنجاز.

ان تأثير هذا المتسارع يسمح ب:

- **توسيع المساحة المسقية:**

حيث لا يمكن أن تسير الفلاحة بدون مياه ولا يمكن أن تكون الأراضي المسقية كبيرة على مستوى الولاية في ظل غياب الكهرباء.

- **تثبيت سكان الريف:**

ان الكهرباء من شأنها أن تثبت سكان الأرياف في أماكنهم لأنها تصنف من ضمن الضروريات وعلى رأس المطلوبات على مستوى الولاية.

- **الاستعمال العقلاني للمياه:**

هنا يمكن للفلاح أن يستغل الماء وذلك بوجود الكهرباء بدل من السابق كان المحرك بواسطة المازوت دائم الاشتغال.

[1] مقابلة مع: السيد رحماني قويدر، رئيس مكتب الإحصاء، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 02 ماي 2016، غلى الساعة 14:14.

رفع مداخيل الفلاحيين:

الكهرباء توفر كثيرا على الفلاح الذي يستغل المبالغ التي كان يصرفها من أجل توفير الطاقة بالمازوت.

تحسين ظروف المعيشة للفلاحين:

نعم الكهرباء ساعدت في تحسين ظروف الحياة في أرياف الولاية.

بالنسبة لمشروع الكهرباء الفلاحية لموسم 2012 والذي يشمل 33 بلدية فقد خصصت سكة كهربائية بطول 400 كم على مستوى محيطات مازالت في طور التحديد، تهدف مشاريع الامتياز الفلاحي الى:

- توفير مناصب شغل والمساهمة في تقليص البطالة.
- توسيع المساحات المسقية.
- رفع الإنتاج الفلاحي وتنويعه.[1]

3- المسالك الفلاحية:

في إطار صندوق التنمية لاستصلاح عن طريق الامتياز تم انجاز مسالك فلاحية بالمناطق الريفية لفك العزلة وتسهيل الحركة من والى هذه المناطق وتتنوع حسب البلديات... وأكبر بلدية مستفيدة في الولاية هي سيدي خالد، جمورة، مخادمة، سيدي عقبة، عين زعطوط، ليوة والدوسن.

ولقد قدر هذا المشروع بتكلفة بلغت 1386251 دج وبمسافة اجمالية بلغت 446.2 كلم.

4- استصلاح الأراضي:

- الاستصلاح في إطار القانون رقم 18/83 المؤرخ في 1983/08/13:
  - تم استصدار 4826 قرار تنازل في إطار قانون 18/83 بمساحة تقدر ب 53993 هكتار.
  - تم استصدار 2132 قرار رفع الشرط الفاسخ في إطار القانون 18/83 بمساحة تقدر ب 16072 هكتار.
  - تقدر استصدار التنازل مقارنة بعدد قرارات التنازل الاجمالية الصادرة ابتداء من سنة 1985 الى غاية يومنا هذا ب 21.45%.

[1] رحماني قويدر، المرجع نفسه.

ولتوضيح أكثر نعطي بعض البلديات التي استفادة من قرار استصدار الأراضي أوماش ب 446 هكتار، عين الناقة ب 3842 هكتار، فوغالة ب 1018 هكتار، ولغروس 1085 هكتار، الدوسن ب 1506 هكتار. [1]

من خلال ما تقدم ذكره من الإنجازات الخاصة بمديرية المصالح الفلاحية نستنتج أنها ساهمت بطريقة أو بأخرى في الزيادة في المنتوج الفلاحي سواء بالدعم أو بالمشاريع ومن خلال هذا المنتوج يمكننا الوصول الى تحقيق الاكتفاء الذاتي الولائي أولا ثم على مستوى الوطن ومن ثم تحقيق الهدف الأسمى وهو الأمن الغذائي.

المطلب الثاني: معيقات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في ولاية بسكرة.

رغم النمو الحقيقي الذي تعرفه الولاية في الجانب الفلاحي الى أنه لا يمنع من وجود عدة معيقات تحول دون الوصول أو تصعب الوصول الى الأهداف المسطرة من قبل الإدارة الوصية، ويمكن تقسيم هذه الصعبات أو المعيقات الى:

أ/ معيقات إدارية:

حيث دائما ما تخلق الإدارة عدة عراقيل من أجل النهوض بقطاع معين، وهذا يعود الى الصيغة القانونية المحمول بها أو الى فساد اداري داخلي ينبع من الإدارة لكن ما يواجه الإدارة في ولاية بسكرة هي أن الهياكل الإدارية بصفة عامة قديمة وضعيفة حيث لابد من توفر الهياكل الإدارية على نطاق واسع في الولاية من أجل سرعة الخدمة والتواصل المستمر مع الفلاحين هذا من شأنه أن يعرقل تحقيق الأمن الغذائي.

كذلك: النقص في التأطير والامكانيات المادية مقارنة بالمهام المعطاة للقطاع الفلاحي حيث تعاني الإدارة الفلاحية في الولاية من نقص واضح في التأطير وغياب المؤطرين وهذا راجع لتماطل الدولة في تعيين المؤطرين الفلاحين كالمهندسين والبياطرة وما زاد الطين بلة النقص التي تعانيه المديرية في الإمكانيات المادية مقارنة بالمهام المعطاة لها.

[1] رحماني قويدر، المرجع نفسه.

حيث تعتبر مديرية المصالح الفلاحية أقل إدارة على المستوى المحلي تتلقى مساعدات مادية من أجل إنجاح مشاريعها، حيث لا تتوفر هيكلها على مستوى البلديات على سيارات خاصة بالمؤسسة أو حتى مكاتب محترمة وتوفر شبكة الانترنت.

ومما يعيق المديرية بعض البرامج التي تأتي من هناك أي من الوزارة وتخص ولاية بسكرة وتكون غير مدروسة ولا تتلاءم مع مصلحة الزراعة في الولاية كمشروع غرس الحمضيات التي استبدلته المديرية بعد الدراسة ورفع عارضة للوزراء بمشروع استصلاح الأراضي الفلاحية.

ب/ معيقات تتعلق بالموارد والامكانيات:

تعاني ولاية بسكرة من معيقات تتعلق بالموارد خاصة في المياه السطحية مستغلة بنسبة ضعيفة على مناطق غرب الولاية كأولاد جلال وسيدي خالد والبسباس والعكس تمام في المناطق الشرقية فمثلا زريبة حامد والفيض تعاني من ندرة في المياه الى على مدى حفر بعيد وهذا من شأنه أن يعيق سير العملية.

ابتعاد المستثمرات الفلاحية على شبكة المواصلات يعتبر أكبر مشكل لذلك قامت المديرية بإنشاء طرقات لفك العزلة وفتح الأسواق كسوق مزيرعة والحاجب من أجل سرعة التسويق.

كذلك تعني من ضعف في التغطية في الشبكة الكهربائية في القطاع الفلاحي، وهذا برغم من استثمار مبالغ طائلة في ذلك الا أن مناطق مثل نفيضة الرقمة بزريبة الواد مازالت تعاني من نقص الكهرباء مع أنها تساهم وبكثرة في انتاج الخضروات.

كما تعاني مناطق أخرى من الولاية من ظاهرة التصحر كرأس الميعاد، كل هذه الأمور تحول دون الوصول الى تنمية فلاحية فعالة وتحقيق الأمن الغذائي المنشود منذ سنوات.[1]

ج/ معيقات بشرية:

هنا نتكلم على الفلاحين لا غير، فالفلاح من شأنه أن يكون من أبرز المعيقات التي تحول دون الوصول الى الأمن الغذائي ففي المخطط الأول وهو مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر (PNDA) تم منح الدعم الى 16 ألف فلاح على مستوى الولاية أكثر من نصفها أهمل وضاع العدد

[1]مقابلة مع: السيد رايس يوسف، مكلف بإعداد التقرير ورئيس مكتب العقار، بمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة، في مقره بمكتبه بالمديرية، بتاريخ 04 ماي 2016، غلى الساعة 14:29.

المهمل قدر 6 ألاف وهذا كله من شأنه أن يساهم في انعدام الاكتفاء الذاتي وارتفاع الأسعار ومواد الغذاء.

ضف الى ذلك أن الفلاح لا يستخدم الأدوية المنصوح بها وما يهمه الا المنتوج الجيد وهذا من شأنه أن يعطل مسيرة الأمن الغذائي الجزائري والولائي.

كذلك ما يعاب على الفلاح هو سوء التسير سواء في المياه أو استغلال الأراضي والمواد حيث أن الفلاح لا يستخدم تقنية الرش المحوري أو تقنية التقطير هذا في المياه وكذلك لا يستغل الأراضي استغلال أمثل فمثلا الأراضي البور في بسكرة تفوق الأراضي المزروعة.

ضف الى ذلك أن الفلاح يفتقر الى الدراسات المضبوطة حول نوعية التربة أو الكمية التي يستطيع جنيها من خلال هذا النوع وذلك يعود الى عدم الاتصال بخبير الفلاحة. [1]

ما يمكن قوله إن المعيقات السياسية الزراعية في الولاية كثيرة إذا اجتمعت كلها تمنع من تحقيق الأمن الغذائي، لذلك سعت المصالح الفلاحية على مستوى الولاية لمعالجة هاته العراقيل كل حسب مصدره وحسب خطره ولا تزال لحد الأن تسعى للقضاء على كل المعيقات من أجل تحقيق التنمية الفلاحية التي تصلنا الى الأمن الغذائي.

المطلب الثالث: أفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في ولاية بسكرة.

مما تقدم ومن خلال مقارنة المؤشرات بصفة عامة غن نسبة النمو في جميع الشعب إيجابية وهذا راجع إلى كثافة البرنامج والمحفزات التي قدمتها الدولة لهذا القطاع من سنة 1999 إلى يومنا هذا ونعكس هذا على تحسين الظروف المعيشية لسكان مما جعل المستثمرين يتوافدون على هذا القطاع وإدخال الوسائل الحديثة أعطى زيادة معتبرة على الإنتاج في الولاية بسكرة خطر للطبيعة للفلاحة يتركز نمو القطاع الفلاحي على تطوير المساحات المسقية وهذا يمر عبر:

- **معطيات مضبوطة للطاقة المائية المطلوبة:**

حيث تدرس مصالح مديرية الفلاحة ضبط الطاقات المائية المطلوبة وكذلك معرفة القدرات المائية الموجودة من أجل إجراء دراسة استشرافية تحدد الأفاق المستقبلية للمياه في الولاية.

[1] رايس يوسف، نفس المرجع

❖ **تطوير التقنيات الاقتصادية للمياه:**

تسعى مديرية الفلاحة لتعميم الاقتصاد في الماء الفلاحي على مستوى الولاية وذلك يستخدم العديد من التقنيات من الرش المحوري وكذلك التقطير لكن هذا لن يكون قبل 2022 حسب رئيس المصلحة أي تبقى من ضمن الأولويات فقط.

❖ **إمكانية تسخير المياه السطحية:**

تقوم المديرية بإجراء دراسة حول إمكانية تسخير المياه السطحية في الري مثل ما هو معمول في بلدية لوطاية واستغلال مياه سد منبع الغزلان ... وهي الأن تسعى لذلك في المنطقة والشرفية من خلال بناء سد ليانة ببلدية خنقة سدي ناجي واستغلاله في الفلاحة مكن يبقي المشكل المالي هو المانع الأول.

❖ **دراسة لرسم تسيير تنمية القطاع الفلاحي:**

تقوم المديرية برسم دراسة خاصة لتسير القطاع الفلاحي حيث تبقى هذه الدراسة على معرفة خصائص كل منطقة وما يمكن زرعة فيها أو يمكن إنتاجه لكي تنهض بالقطاع الزراعي والجدير بذكر أن هذه الدراسة يقوم بها مهندسين متخصصين في الميدان ومن أصل المنطقة وتعم كل الولاية وذلك بغية توجيه الاستثمار.

❖ **توجيه اطارات فلاحية بعدد كافي وباختصاص في الزراعة الصحراوية:**

تدريس المديرية ان توجه اطارات من خرجي الجامعات الى المستثمرات الفلاحية قصد الوقوف على اخر التطورات والسهر على انجاح السياسات الزراعية الموجهة الى القطاع لكن يبقى المشكل ان الفلاح لا يقبل ان تشرف عليه اطارات مختصة ... وهذا ما يجعل هذه الاطارات فرصة وجودها صعبة حاليا لكن هي موجودة كأفاق مستقبلية من اجل الوصول الى الامن الغذائي.

❖ **انجاز وترميم منشآت مائية (مناقب، شبكات تصريف المياه، والمصارف الموجودة):**

تسعى مصالح مديرية الفلاحة للولاية بسكرة الى انجاز أكثر من 277 منقب جديد في افاق 2011 والى أكثر من 19 شبكة لتصريف المياه الى توجه للفلاحة وكذلك توسيع كل المصارف الموجودة على مستوى الولاية وكذلك خدمة للفلاحة وخدمة للتنمية الفلاحية ومحاولين الوصول الى الامن الغذائي المنشود.

❖ **ربط كل المستثمرات الفلاحية بالكهرباء:**

تسعى مديرية الفلاحة لربط كل المستثمرات الفلاحية بالكهرباء من اجل التسهيل على الفلاحين وسقي أكبر الاراضي الفلاحية من اجل منتوج أكثر وحسب الاحصائيات الموجودة فان بحلول سنة 2019 ستكون كل الارضي الفلاحية على مستوى الولاية موصولة بالكهرباء.[1]

[1] رايس يوسف، المرجع نفسه.

❖ **حماية التمور:**

تسعى المديرية حماية كل التمور والمحافظة عليها وذلك يكون في إطار جماعي وليس فردي حيث قامت المديرية بإعطاء كل الاسمدة واللوازم الخاصة من اجل النهوض والزيادة في الانتاج التمور وخاصة دقلة نور.

❖ **انجاز برنامج خاص لإنجاز المسالك الفلاحية بالنضر لبرنامج التنمية الخاص بالولاية:**

سعت المديرية لوضع برنامج خاص مصحوب بخريطة الولاية عليه كل المستثمرات الفلاحية يهدف لإنجاز المسالك الفلاحية وفك العزلة وذلك لتسهيل على الفلاح من أجل تسويق منتوجه والمساهمة بطريقة أو بأخرى في تحقيق الأمن الغذائي.

❖ **تجهيزات المستثمرات الفلاحية بمصدات الرياح والفيضانات:**

تحول مديرية الفلاحة وتجهيز المستثمرات بمصدات الرياح ودلك بغرس الأشجار وكذلك بناء قنوات خاصة بمياه الأمطار لتجنب الأمطار كل هذا سيكون المحصول في الأخير جيد ويكفي لتلبية حاجيات السكان ولهذا جددت أكثر من 311 قناة لصرف مياه الأمطار.

❖ **بناء وتجهيز مقرات الأقسام الفرعية الفلاحية للولاية:**

سعت المديرية لبناء أقسام فرعية خاصة بها عبر كل الدوائر والبلديات الفلاحية وذلك يتضمن تجهيزها أيضا لتقريب الإدارة من الفلاح، والوقوف على المشاريع الفلاحية وسيرها وفي افاق 2019 متوقع حصول كل دائر على مديرية فرعية خاصة بالفلاحة.[1]

نستخلص من هذا المطلب أن أفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في الولاية تبشر بالخير حيث تسعى المديرية بواسطة مجموعة برامجها الوصول الى انتاج أكثر من 10000 طن من القمح في افاق 2021 والوصول الى 8291 طن من الخضروات في 2019 وكذلك المحافظة على النسبة العالية جدا من انتاج التمور، لكن هذا لا يمنع من القول إن هذا يبقى توقع المديرية لا أكثر.

في ختام هذا المبحث نستنتج أن مديرية المصالح الفلاحية قد خطت خطوات عملاقة في سيرها من أجل تحقيق الأمن الغذائي بفضل مجموعة إنجازاتها التي شملت الدعم والوسائل والمنشئات وغيرها.

لكن هذا لا يمنع من الاعتراف أن هناك معيقات كثيرة تعرقل سير العملية الفلاحية من أجل الوصول الى أمن غذائي شامل وان كانت أبرزها هي من ناحية الموارد المتاحة.

[1] رايس يوسف، المرجع نفسه.

أما من جانب الأفاق المستقبلية لسياسات الزراعة والأمن الغذائي في الولاية فلا خوف على بسكرة في هذا الجانب حيث أن الولاية تحتل الصدرة في الإنتاج الفلاحي وتسعة لتكون أحسن في المستقبل بفضل مجموعة البرامج الموضوعية من طرف المديرية.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد درسنا نظرية تخص مديرية الفلاحة فعرفنا نشأتها وهيكلها التنظيمي وطريقة عملها ثم انتقلنا الى الجزاء التطبيقي ففي ثاني المبحث تطرقنا لتطبيق المديرية لسياسة الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي حيث درسنا مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر وكيفية ساهمت مديرية الفلاحة في انجاحه على مستوى الولاية وانجازات هذا المخطط بالأرقام وتطرقنا الى الإحصائية من أجل تقييمه، ونفس الشيء مع برنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي درسنا كيفية تطبيقه من طرف الولاية وماذا قدمت المديرية فيه من مشاريع ثم مدى تأثير هذا البرنامج في سير التنمية الفلاحية على مستوى الولاية. أما في المبحث الأخير حولنا الخصول على إنجازات مديرية الفلاحة للولاية من أجل الوصول الى الأمن الغذائي حيث رأينا استصلاح الأراضي وسياسات الدعم واستغلال المياه، كما عرجنا على المعيقات التي واجهة المديرية في عملية التنمية الفلاحية والتي وجدنا أكثرها يتسبب فبها الفلاح من خلال الاهمال وغيرها، أما عن أفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في بسكرة فلقد أكدوا لنا بمجموعة الدراسات الاستشرافية أنه لا خوف على بسكرة من حيث المستقبل الزراعي أو من حيث الأمن الغذائي.

الخاتمـــــــة

ان تحقيق الأمن الغذائي يتطلب وجود مجموعة من السياسات الزراعية الرشيدة لابد من الأخذ بها وتطبيقها، حيث تعتبر السياسات الزراعية فاعل من الفواعل المساهمة في تجسيد الأمن الغذائي على المستوى الوطني، فهي تعتبر بمثابة الداعم الأساسي والمشجع للتنمية الفلاحية بمختلف مجالاتها ومتطلباتها، وهذا من خلال جملة البرامج التي تقدمها وتكون ذات طابع تنموي.

وتسعى الجزائر كغيرها من الدول جاهدة الى تحقيق الأمن الغذائي من خلال إرساء سياسة تنموية طموحة ومستدامة وذلك من خلال حزمة واسعة من المخططات، البرامج والسياسات التي يأتي في مقدمتها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي عززته بسياسة التجديد الفلاحي والريفي الطموح... اذ لا يمكن – بأي حال من الأحوال – انكار أن القطاع الزراعي الجزائري عرف تحسنا ملحوظا بالمقارنة مع السنوات الفارطة الأخرى بمعدل نمو متسارع أدهش المتتبعين في الساحة، ورغم كل تلك الإنجازات الا أنه تبقى هناك تحديات كبيرة على صنعي القرار ومتخذي السياسة مواجهتها ومناقشة الطرائق والسبل الكفيلة بالتغلب عليها، اما على الصعيد الداخلي واما بالتكامل مع باقي الدول العربية المهتمة بالشأن الغذائي العربي المشترك.

فالمعلوم أن أي تقدم لابد من وجود إمكانيات، والجزائر تسخر بالموارد الطبيعية البشرية، المادية والمالية التي تؤهلها أن تكون في مصاف الدول المتقدمة بحيث على 238 مليون هكتار وهي المساحة التي تصلح لزراعة في الجزائر نجد 40 مليون هكتار يمكن لها أن تأتي مردود زراعي، والمساحة الزراعية المستغلة لا تمثل سوى 5.7 مليون هكتار بحيث اذا وزعنا هذه على عدد السكان نجد أن لكل فرد 0.24 هكتار وفي أفاق 2020 لن تتجاوز 0.17% بالإضافة أن عدد سكان الجزائر يتوقع أن يصل 51 مليون في 2022 وهذا ما يصعب من الوصول الى الأمن الغذائي.

وتعد ولاية بسكرة من أهم الولاية التي راهنت عليها الجزائر من أجل تحقيق الأمن الغذائي، حيث أصبحت ولاية بسكرة قبلة لكثير من الجزائريين من أجل الاستثمار الفلاحي.

استفادة ولاية بسكرة كثيرا من مخطط التنمية الفلاحية في الجزائر حيث اعتبرها المختصون، أنها وبفضل هذا المخطط حققت نجاح كبير في جانب التنمية الفلاحية بالأرقام فان ولاية بسكرة تساهم ب 42% من الإنتاج الزراعي في الجزائر متقدمة على ولاية الوادي ب 36%.

كما استفادت الولاية كثيرا جدا من مخطط التجديد الاقتصاد الفلاحي الذي من المتوقع أن يصل من خلاله في أفاق سنة 2019 الى ما يقارب 53% من الإنتاج الزراعي في الجزائر... هذا ما يجعلها قطب هام جدا في تحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

لكن هذا لا يمنع من وجود عدة عراقيل تحول دون وصول ولاية بسكرة الى استغلال كل طاقتها ومواردها، لذلك على المسؤولين على القطاع الزراعي في البلاد أن يتدخلوا لكي تكون ولاية بسكرة بكل طاقتها ومواردها مساهمة وبشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر.

من خلال دراستنا للسياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، تم التوصل الى **النتائج** التالية:

- ✓ عدم وجود توافق في تعريف الأمن الغذائي.
- ✓ فشل السياسات المتبعة في الجزائر من تحقيق أهدافها المسطرة.
- ✓ يملك القطاع الزراعي في الجزائر عدة إمكانيات تسمح بتلبية احتياجات السكان من الغذاء وتحقيق الاكتفاء الغذائي من السلع الاستراتيجية.
- ✓ عدم وجود إرادة سياسية لتطوير القطاع الزراعي بما يسمح من تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال غياب جهاز المراقبة والمتابعة للسياسات وهو ما أدى الى فشلها.
- ✓ على الرغم من توفر الإمكانيات الزراعية الطبيعية والبشرية والمالية الا أن الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني ظل ضعيفا.
- ✓ بالرغم من دخول منطقة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ الا أنها لم تساهم في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر وهذا من خلال ضعف الواردات الجزائري في هذه المنطقة.
- ✓ أن تطبيق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لم تسمح بزيادة الصادرات الزراعية الى الأسواق الأوروبية بسبب القيود الكمية والنوعية والصحية، وبذلك ليس بديلا لمسار متعدد الأطراف تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ عدم تحقيق الاكتفاء الغذائي التي كانت تسعى الدولة من تحقيقه بالرغم من ضخامة نسبة الدعم المقدم للمزارعين.
- ✓ أن القطاع الزراعي بإمكانه المساهمة في تخفيف حدة البطالة في الجزائر إذا أعطى له اهتمام أكبر من طرف المسؤولين كونه يتميز بكثافة اليد العاملة.
- ✓ أن الواردات الجزائرية زادت بشكل أكبر من زيادة صادراتها وبالتالي ما يزيد من زيادة اعتمادها على الواردات الغذائية.
- ✓ عدم القدرة على تنويع الصادرات الزراعية.

- ✓ اتجاه فجوة الغذاء الى الاتساع سنة بعد أخرى نتيجة ارتفاع معدل استهلاك الغذاء عن معدل زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي فان تحقيق الأمن الغذائي الجزائري تم عن طريق زيادة الاعتماد على الاستيراد من الخارج أكثر من التركيز على الإنتاج المحلي.

ان تطوير الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر وولاية بسكرة يتطلب الاستمرار في تجديد الاقتصاد الفلاحي، الذي يقوم على توفير بيئة محفزة، ونظام ضبط للموارد الواسعة الاستهلاك، وحتى تكون سياسة رشيدة فعالة لتطوير القطاع الفلاحي بالجزائر نقترح جملة من التوصيات:

- ✓ تكثيف التمويل المالي للقطاع الفلاحي وتحديث هيكله وذلك عبر التسيير العقلاني للموارد المالية وتحسين الخدمات المصرفية خاصة بنك الفلاحة والتنمية.
- ✓ منع الأولوية للفلاحة في البرامج الاستثمارية الحكومية ويستلزم أخذ حلول ملائمة لكل منطقة على حدي ومراعاة خصوصياتها خاصة بسكرة والوادي.
- ✓ في ولاية بسكرة يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الغرباء والانتهازيين الذين يستغلون فرص الاستثمار الفلاحي للاستيلاء على العقار وذلك من خلال سحب قرارات الاستفادة والانتفاع من الأراضي الفلاحية.
- ✓ تشجيع إقامة الصناعات الفلاحية الغذائية التي تستخدم المنتجات الفلاحية كمادة أولية لأن ذلك سياسة المزارعين على مضاعفة إنتاجهم ويعطى دفعة قوية لتطوير النشاط الزراعي.
- ✓ مقاومة عملية التواكل والاعتماد على الذات واستغلال الإمكانيات الإنتاجية الهائلة للأراضي الخصبة وتحسين المنتجين بأهمية مزيد تثمين ثرواتهم إضافة الى تغيير نطرة فلاحي الزراعات الكبرى بالمنطقة الغربية حول البحث العلمي واحكام استغلال نتائجه لتطوير مردودية هذا القطاع.
- ✓ حث رجال الأعمال والفلاحين على تبنى عقلية استثمارية بالمناطق الخصبة التي ظلت مهمشة رغم ثرائها الطبيعي.
- ✓ تشجيع ومرافقة وتثمين القدرات الفلاحية عن طريق تحديث العقار الفلاحي، إضافة الى ضمان تطبيق نظام يسمح بخلق مستثمرات فلاحية جديدة وتربية المواشي، ووضع محيطات كبيرة مخصصة للزراعات الاستراتيجية، في مقدمتها: الذرة، البطاطا، الحبوب، وتربية المواشي، خاصة في ولايات الجنوب والهضاب العليا.

الملحق رقم01: تقديم الولاية.

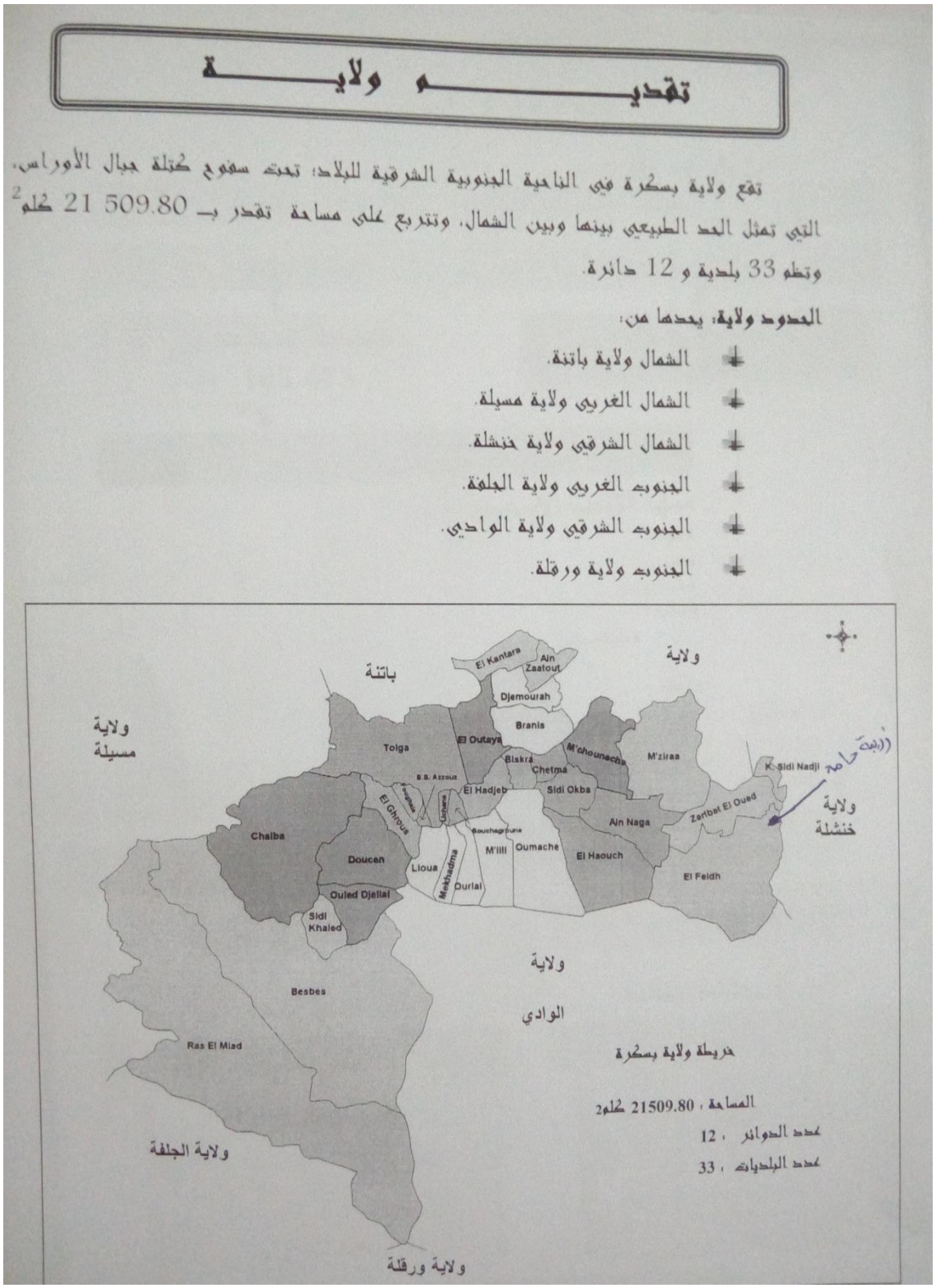

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية ولاية بســـــكرة

الملحق رقم02: تقديم قطاع الفلاحة.

المصدر: قطاع الفلاحة لولاية بســـــكرة

الملحق رقم03: تقديم قطاع الفلاحة.

المصدر: مصلحة مديرية الفلاحة لولاية بســـــكرة

فهرس الأشكال والجداول

1- قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور الأراضي الفلاحية حتى عام 2004.	29
02	تطور الإنتاج الزراعي في افاق 2004.	30
03	المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.	34
04	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ماي 2012.	42
05	تطور مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (2000-2011).	43
06	تطور انتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر (2000-2011).	45
07	تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال فترة (2000-2011).	46
08	تطور كمية الإنتاج المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية للمجموعات الغذائية الرئيسية للجزائر خلال الفترة (2001-2011).	48
09	تطور حصيلة الصادرات الواردات الغذائية في الجزائر للفترة (2000 - 2011).	50
10	طبيعة المستثمرات الفلاحية في الجزائر.	54
11	تطور معدل نمو السكان في الجزائر.	57
12	الأهداف المستقبلية لإنتاج البطاطا في الجزائر.	58
13	الأهداف المستقبلية لإنتاج القمح في الجزائر.	59
14	أكبر الدوائر المستفيدة من الدعم الفلاحي في بسكرة في إطار PNDA	78
15	جدول يمثل جميع الشعب المدعمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية في إطار برنامج التجديد الاقتصاد الفلاحي (2009 - 2014)	82

قائمة المصادر والمراجع

1- باللغة العربية

أ-المصادر:

- **الوثائق:**

1- الحيازات. وثيقة مأخوذة من القانون العقاري 06/03.
2- عزة، ملوك قناوي. ورقة قدمت إلى المؤشر العشر للاقتصاديين الزراعيين الذي عقدته الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الجيزة من 25 الى 26 سبتمبر 2002.

- **المعاجم والقواميس:**

1- ابن، منظور. لسان العرب، ط6، دار صادر، 2003.
2- إبراهيم، مصطفى وآخرون. معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004.
3- جبران، مسعود. معجم الرائد، ط7، دار العالم الملايين، 1992.

ب الكتب:

1-أحمد، أبو اليزيد الرسول. السياسات الاقتصادية الزراعية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2009.

2- حسام مرسي، مدخل العلوم السياسية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي ،2012.

3-سالم، توفيق النجفي. اقتصاديات الإنتاج الزراعي، الموصل، مطابع جامعة الموصل ،1965.

4- سالم، توفيق النجفي. عبد الرزاق، الحميد الشريف. السياسة الاقتصادية الزراعية، الموصل، مديرية الكتب للطباعة والنشر، 1990.
5- سامي، خليل. نظرية الاقتصاد الكلي، الكويت، الأهرام للتوزيع ،1994.
6- سامي، السيد. الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، دار التعاون للطباعة، القاهرة، 2005.
7- سمير، أمين. التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف، ترجمة حسن قيسي، ط2، بيروت، دار ابن خلدون، 1998.
8- السيد، إبراهيم مصطفى. اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007.
9- الصادق، عوض بشير. تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان ،2009.
10- صبحي، القاسم. واقع الأمن الغذائي العربي ومستقبله، الأردن، دار فارس للنشر والتوزيع، 2010.
11- عبد القادر، محمد عبد القادر عطية. التحليل الاقتصادي الجزئي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2003.

12- علي، جدوع الشرفات. مبادئ الاقتصاد الزراعي، عمان، الأردن، زهران للنشر والتوزيع، 2009.
13- مايكل، دي بينيتكس. نظام متابعة السياسات الزراعية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا.
14- مبروك، مقدم. الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
15- محمد، سيد عبد السلام. تحديات الأمن الغذائي العربي، سلسلة عالم المعرفة 230، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998.
16- نور الدين، منى السبع النجار. استراتيجية الأمن الغذائي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، 1994.

ج - الكتب المترجمة:

1- روبرت، مكنامارا. جوهر الأمن الغذائي، تر: يونس، شاهين. الدار القومية، مصر ،1970.

د -المجلات:

1-إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة الدول العربية، العدد الأول ،2009.
2-باسم، جميل خلف الدليمي. مستقبل الزراعة العربية في ظل تحديات العولمة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 30 ،2002.
3-رقية، خلف الجبوري. السياسة الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، مركز الوحدة العربية: مركز بيروت، العددان 58 -57 ،2012.
4-رشيد، بن عيسى. السياسات الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2010.
5-محمد، سمير مصطفى. الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل، مجلة بحوث الاقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 52، 2010.
6-يمينة، كواحلة. خير الدين، معطى الله. محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي الاقتصاد الجزائري وخلال الفترة 1990-2008، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قالمة، العدد06، جوان 2011.
7-نصري، حداد . الطاقة و الوقود الحيوي و الأثر على الأمن الغذائي ،مجلة الاستثمار الزراعي ، 2008.

ه- الدراسات الغير منشورة :

1-بلال ،حزار . السياسة الزراعية و أفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، (جامعة باتنة ،كلية العلوم الاقتصادية ،قسم التسيير ،2013).

2- بن عمر، الأخضر . أثار التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية ،مذكرة ماجستير ،(جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير 2007/2006).
3- بو معراف، وهيبة . سمطات ، فطيمة . تألية حالة المستخدمين لمديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة dsa ،مذكرة نيل شهادة تقني سامي في الإعلام الآلي ، (فرع التسيير ،المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني ، بسكرة ، 2006).
4- حوث، كمال . إشكالية العقار الفلاحي و تحقيق الأمن الغذائي ، أطروحة دكتوراه(،جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،قسم علوم التسيير ،2008/2007).
5- فوزية ،غربي . الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية ، أطروحة دكتوراه ،(جامعة قسنطينة ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، قسم التسيير ،2008).
6- عبد القادر، ناصر . القطاع الزراعي في الجزائر إستراتيجية و أفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر،2007).
7- علي، خلفي. واقع التنمية الفلاحية في ولاية البليدة ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي ،معهد العلوم الاقتصادية ، (جامعة الجزائر ،2011).
8- عيسى ،بن ناصر طوش . مشكلة الغذاء في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية ، قسم التسيير) .
9- لرقام شريفي، جميلة . الأمن الغذائي في الدول العربية ، أطروحة دكتوراه ، (جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،قسم التسيير ، 2007/2006).
10- المصدر غردي ، محمد .اثار المديرية على القطاع الزراعي و أفاق الرئيسة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، رسالة ماجستير ، (جامعة الجزائر ، 2002).
11- منى، رحمة . السياسات الزراعية في البلدان العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه 32 ،بيروت ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000).
12- يعقوب ، باسمين . ضراري ، خولة . تصميم و انجاز نظام آلي لتسير مكتب الموارد البشرية لمديرية المصالح الفلاحية ، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في الإعلام الآلي ، فرع التسيير ،(المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني ، بسكر،2003).
13- خلاصة مايلي تقييم الفرص الفلاحية لاستقلال المزارعة الموجودة في الزراعة ،دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، (سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية ، قسم التسيير ، 2006).

و -المراكز والملتقيات:

***المراكز:**

1-**صندوق النقد العربي** ، التقرير العربي الموحد . الأمن الغذائي في الدول العربية ،الفصل العاشر ، 2012.

2-الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار ، برنامج الجديد الفلاحي ، 2006.

3-المركز الوطني للسياسات الزراعية ،واقع الغذاء و الزراعة في سورية ، 2007.

4-وزارة الفلاحة و و الإستراتيجية الريفية التنمية الريفية ، مشروع جويلية 2004 .

5-منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة ، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ،روما،2010.

***الملتقيات :**

1-خير الدين، معطى الله . واقع و مكانة القطاع الفلاحي في اقتصاد الجزائر . دراسة تحليلية 2005/2001 ،بحث مقدم إلى ملتقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي ،(المركز الجامعي لميلة يومي 28/27ماي 2013).

2-خير الدين، معطى الله . سفيان، عمران .الزراعة الجزائرية بين شح الموارد المائية و تحديات الأمن الغذائي ،بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي ،(المركز الجامعي لميلة يومي 28/27 ماي2013).

3-الماجي، ثريا .استراتيجية المنافسة و الابداع في المؤسسات الصناعات الغذائية بين الواقع و المأمول ،(الملتقى الدولي الرابع).

ز- المقابلات:

1 -مقابلة مع : بن عامر ،السبتي . نائب رئيس مديرية المصالح الفلاحية ، لولاية بسكرة ،عضو في لجنة دراسة الملفات على مستوى الولاية ،في مكتبه بمقر المديرية ،يوم 25 أفريل 2016 ،على الساعة 10:19.

2-مقابلة مع : بن صالح ،طارق . نائب رئيس خلية مكتب الاعلام ، في مكتبه بمقر المديرية ،يوم 25 أفريل 2016 ،على الساعة 08:34.

3-مقابلة مع : العايب لزهر ، تقني سامي فلاحي و رئيس خلية الدعم الفلاحي ،في مكتبه بمقر المديرية ، يوم 26 أفريل 2016 ،على الساعة 09:37.

4-مقابلة مع : رايس ، يوسف . مكلف بإعداد التقارير ،في مكتبه بمقر المديرية، يوم 04 ماي 2016 ، على الساعة14:29 .

5-مقابلة مع :رحماني، قويدر . رئيس مكتب الإحصاء ، في مكتبه بمقر المديرية ،يوم 02 ماي 2016 ،على الساعة 14:14.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

1-bozon burry.poople state and fear .anagend for interaditional securty studio in the post gold wer eno lymer publisher .1999.

2-farach laham .political dictiomary .interaditional confemce terens .english .farach .arabic dar ralkobal ilmiyah .lebanan .2004.

ثالثا - المراجع الالكترونية:

أ-المواقع الاتكترونية:

1-حنان، عبد الكريم الدليمي .الزراعة مفهومها و أهميتها مناهج بحثها متحصل عليها من :

http :www.uobaby lon.eud.iq .uobcoleges ,lecture ,ospr ? fid =11llicd=34810 السبت جانفي الساعة 11:51.

2-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية http :www micommence,gor .wap. ?mincom =itifakiachard.

3- برنامج التجديد الفلاحي http :www.djelfa .infor .v b.show lhrood .php ?t=651032.

ب -الدراسات الغير منشورة :

1- عمر بن الأخضر ،أثار التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي فيالدول العربية ، (،جامعة الجزائر ، 2007).

-http : //wwwarbocooraphers.net /vb/shouthread phb ? t=2752.

ج- المراجع الأجنبية :

1- Ministier de lagriculture et du développement rurot la sécurté alinreite en algérie publictien spésial , 2013 .

متحصل عليه من

-http : //wwwandid zindox 26/03/2013 .

فهرس المحتويات

مقدمـــــــــة: ..... أ–و

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراســـــــــــــــــــــــة

المبحث الأول: ماهية سياسة الزراعة..... 07

المطلب الأول مفهوم السياسة الزراعية..... 07

المطلب الثاني أنواع السياسة الزراعية..... 11

المطلب الثالث أهداف السياسة الزراعية..... 12

المطلب الرابع مؤشرات تقييم السياسة الزراعية 14

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي..... 16

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي..... 16

المطلب الثاني عناصر الأمن الغذائي..... 18

المطلب الثالث أبعاد الأمن الغذائي 20

المطلب الرابع مؤشرات قياس الأمن الغذائي..... 23

خلاصة الفصل الاول: 25

الفصل الثاني: علاقة السياسة الزراعية بالأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: استراتيجيات السياسة الزراعية للأمن الغذائي في الجزائر 27

المطلب الأول: المخطط الوطني لتنمية الفلاحة في الجزائر PNDA..... 27

المطلب الثاني: المخطط الوطني لتنمية الفلاحة والريفية في الجزائر PNDAR..... 31

المطلب الثالث: السياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي في إطار PNDA وPNDAR .. 34

المبحث الثاني: مشاكل القطاع الزراعي في الجزائر..... 39

المطلب الأول: تقييم الاستراتيجيات الزراعية في الجزائر 39

المطلب الثاني: معيقات السياسة الزراعية في الجزائر..... 51

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للسياسة الزراعية والأمن الغذائي في الجزائر 56

خلاصة الفصل الثاني 63

الفصل الثالث: دور مديرية الفلاحة لولاية بسكرة في تحقيق الأمن الغذائي

المبحث الأول: التعريف بالمديرية..... 67

المطلب الأول: نشأة مديرية المصالح الفلاحية لولاية بسكرة..... 67

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية.....68

المبحث الثاني: برامج مديرية الفلاحة لتحقيق الأمن الغذائي في الولاية..... 76

المطلب الأول: برامج المديرية في إطار مخطط PNDAلتحقيق الأمن الغذائي في الولاية 76

المطلب الثاني: تأثير سياسة التجديد الاقتصاد الفلاحيREA على الأمن الغذائي في بسكرة 79

المبحث الثالث: تقييم السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي لولاية بسكرة 84

المطلب الأول: انجازات مديرية المصالح الفلاحية في إطار تحقيق الأمن الغذائي..... 84

المطلب الثاني: معيقات السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في ولاية بسكرة..... 87

المطلب الثالث: أفاق السياسة الزراعية والأمن الغذائي في ولاية بسكرة..... 89

خلاصة الفصل الثالث..... 92

الخاتمة..... 93

الملاحق 96

فهرس الأشكال والجداول 97

قائمة المراجع..... 99

فهرس المحتويات..... 104

ملخص الدراسة: 106

ملخص:

يكتسي موضوع الأمن الغذائي أهمية بالغة بالنسبة للجزائر، حيث يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه بلادنا منذ الاستقلال، فالجزائر التي كانت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تمول أوروبا المتوسطية وفرنسا على وجه الخصوص بالحبوب والمنتجات الزراعية، جزائر الريف التي احتضنت الثورة ودعمتها والتي كانت تدعى في وقت مضى ليس بالبعيد ب: "سلة خبز البحر الأبيض المتوسط"، وجدت نفسها بعد الاستقلال تعاني من ظاهرة أنهكتنها هي "العجز الغذائي".. وعليه، سنحاول من خلال ورقتنا البحثية هذه عرض حالة الجزائر، إذ سنتطرق الى واقع الأمن الغذائي بالجزائر بالإضافة الى أبرز السياسات المسطرة ضمن استراتيجية التنمية الفلاحية والريفية، مع محاولتنا لتقييم ما أسفرت عنه سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

Résumé

Est de la sécurité alimentaire et le sujet d'une grande importance pour l'Algérie, où il est l'un des défis les plus importants auxquels est confronté notre pays depuis l'indépendance, l'Algérie, qui était dans les céréales et les produits agricoles XVIIIe et XIXe financé Europe méditerranéenne et en France en particulier, l'Algérie rurale, qui a embrassé la révolution et soutenu et qui a été appelé jamais le b pas trop lointain: «panier Méditerranée pain», elle se trouvait après l'indépendance souffre du phénomène de Onhectnha sommes "déficit alimentaire" .. Par conséquent, nous allons essayer par la recherche et notre document ce point de vue le statut de l'Algérie, comme nous allons regarder la réalité de la sécurité alimentaire en Algérie, ainsi que la plupart des politiques de la règle de premier plan dans la stratégie de développement agricole et rural, comme nous essayons de Pour évaluer les résultats de la politique de subvention agricole pendant la période du Plan national pour l'application de développement agricole